



سلسلة مقالات من حلقات قَدِّمها
الدكتور طلال أبوغزاله في قناة (روسيا اليوم)

طلال أبوغزاله... العَالَم إلى أين؟



طلال أبوغزاله...
العَالَم إلى أين؟

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
٢٠٢١ / ٧ / ٣٧٠٤

٣٢٠،٩

ابوغزالة، طلال توفيق
طلال أبو غزالة: العالم إلى أين؟ / طلال توفيق ابو غزالة. -
عمان: شركة طلال ابوغزالة للترجمة والتوزيع والنشر، ٢٠٢١

ص (٢٤٠)

ر.إ.: ٢٠٢١/٧/٣٧٠٤

الواصفات: / الاحداث السياسية // التكنولوجيا الحديثة //
علماء السياسة // علم اجتماع السياسة /

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف
عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ردمك (978-9957-559-66-3) ISBN

ردمك (978-9957-559-67-0) ISBN E-BOOK

سلسلة مقالات من حلقات
قدّمها الدكتور طلال أبوغزاله
في قناة (روسيا اليوم)



طلال أبوغزاله العالمية

أنا مُواطنٌ عالميٌّ

طلال أبوغزاله

فهرس الكِتاب

٩	التقديم
١٢	المقدمة
١٥	مُؤشّرات الحَرَبِ العَالَمِيَّةِ
١٩	الأزْمَة في لُبْنان
٢٢	صراعُ العِملاقين، وأثرُه على العالم
٢٥	السِّلاحُ الأمريكيُّ الأَقوى عالمياً
٣٠	سادسُ أقوى اقتصاد عالمي
٣٣	الصِّراعُ بين الكُمببيوتر والبشر
٣٧	السَّيطرة على النَّفطِ عالمياً
٤١	الكُورونا بين الظُّواهر الأكثرَ خطراً على العالم
٤٦	صُنْدوقُ النَّقدِ الدَّوليِّ
٥٠	انهيارُ النَّظامِ العَالميِّ
٥٣	العالمُ بَعْدَ كُورونا
٥٧	صَفقةُ القَرْنِ
٦١	وَسائلُ التَّواصلِ الاجتماعيِّ
٦٤	نِهايةُ العَوْلَة
٦٩	النَّفطُ وقراراتُ العالم
٧٢	الشَّعبويَّةُ تلتَهُمُ الدِّيمقراطيَّةُ
٧٦	مَنْ سَيَحْكُمُ العَالَمَ؟
٧٩	تَغْيِيرُ المَنّاخِ في العَالَمِ

٨٢الاتحاد الأوروبي
٨٥مَرحلة الازدهار في العالم
٩٠فلسطين
٩٦الصراع الذي سيغير العالم
١٠٠عُقوبات «قيصر» على سوريا
١٠٣درُوس من تاريخ الحروب العالمية
١٠٦قانون «قيصر» وأزمة لبنان
١٠٩الانتخابات الرئاسية الأمريكية
١١٢الحضارة الأنغلو ساكسونية
١١٦التعليم
١٢١الملكية الفكرية
١٢٥انفجار المرفأ اللبناني
١٢٨الكساد الأكبر في تاريخ البشرية
١٣٢المواجهة بين قطبي العالم
١٣٧طريق النجاح
١٤٣بيع الحاضر لصالح المستقبل
١٤٩الثورة المعرفية العالمية
١٥٥مُنظمة التجارة العالمية
١٥٩عودة الحياة إلى طبيعتها في العالم
١٦٤فن الإدارة عالمياً
١٧٠أثر (زوكربيرغ) في الانتخابات الأمريكية
١٧٥سيناريوهات انتخابات الرئاسة الأمريكية
١٧٩القوى الاقتصادية العالمية
١٨٢التغيرات العالمية بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية

١٨٥	المَرحلة الأَصعب في حَيَاة أمريكا
١٨٩	مكوّنات السِّياسة الأمريكيّة القادمة
١٩٣	اليوان الصّيني الرّقميّ
١٩٧	الدّكاء الاصطناعيّ عالمياً
٢٠٠	إعادة الإعمار عالمياً
٢٠٥	الاكتفاء الدّاتيّ عالمياً
٢١٠	أمريكا بعد فَوْز (جُو بايدين)
٢١٣	سلاح النّفط عالمياً
٢١٨	النّسأمح خيرٌ من الحَرَب العالميّة
٢٢٠	في الختام... العالم إلى أين؟
٢٢٥	الملاحق

التقديم (١)

هذا الكتاب يجمع سلسلة من المحاضرات التي ألقيت عبر المحطة العربية لتلفزيون «روسيا اليوم»، في أوقات حاسمة تعاني البشرية فيها من وباء الكورونا المدمرة التي تجتاح الكوكب، ومع ذلك، تمكن الدكتور طلال أبوغزاله من نقل رسائله المختلفة إلى المستمعين بعقلانية ووضوح مذهين، فيما وجد العديد من المنظرين المحترفين أنفسهم في حيرة مقلقة وسط مدارس فكرية مختلفة.

في الصفحات التالية نطالع نظريات الدكتور طلال المدبجة بنطاق موسّع يتناول التقاليد الكلاسيكية، والعلاقات الإنسانية بما فيها النظم الفاسدة.. كما أنها تعالج العداء، والمرارة المستمرين في تعاملات الناس وتوجهاتهم، بهدف تبني المواقف الإيجابية عبر تواصلات مجدية ومختلفة تؤدّي إلى أهداف أكثر جدوى وأعم فائدة، وسرعان ما تلقفت هذه المحاضرات محطات تلفزيونية أخرى وردّتها..

وحتى في ظل هذا الوباء الكاسح، استعرض المحاضر مختلف المقاربات، وتوسط بين وجهات النظر المتباعدة على الصعيدين الإنساني والدولي، وأضاء العالم كخبير اقتصادي بارع ومؤثر بأفكاره الهادفة التي تنبع أساسًا من تجاربه الشخصية الطويلة، وهذا ما يُبرّزه رجلاً ذا رؤية ثاقبة، وتزداد أهميته المهيمنة على الدوام، وبشكل خاص عندما تضرب الأرض بأزماتها.. وهي صورة مقنعة حقًا لثقّف يشارك الناس في مجريات حياته المثيرة للإعجاب، والدروس التي يمكن أن نستخلصها منها.

وكما خاطب الدكتور طلال مستمعيه في الصميم، كذلك يخاطب قراء الصفحات التالية، عن قيمنا الإنسانية، وبخاصة السجّية الفريدة التي نسميها التعاطف، والتي ستصبح أكثر قيمة في عالم تؤدّي سيولته التكنولوجية إلى تعطيل الأوضاع التي سبق وعاشها بشكل لم يسبق له مثيل.. فكان الحبّ دائمًا ذروة نهجه الإيجابي، أما كراهية الآخرين له، ونقدهم

(١) هذا التقديم كتبه المرحوم بإذن الله «د.هادي عيد»، وارتأينا أن نتابع تبويب الكتاب، وتصنيفه، وتجهيزه، وأن نبقي على التقديم كما كتبه رحمه الله... بتصرف.

إيَّاه، فكانت مجرد تذكير للانضباط الشخصي ومن ثم المضي قدمًا؛ فلقد رسم مسارًا لاستثمار معظم الفرص التي تتيحها التكنولوجيا، وبخاصة تلك التي تستلزم مواجهة شجاعة للمسائل المستعصية، وجهودًا إضافية للتطوير.. فالكمال من خلال العمل الشاق والمستمر، كان ولا يزال، شعاره الحيّ.

وفي هذه المرحلة من حياته المهنية المجيدة، نراه يستكشف ماضيها، كما لم يتوصل إليه أيّ حيّ بيننا، ويستشرف مستقبلنا بشفافية غير مسبوقة.

وفي كافة فصول هذا الكتاب، سوف تستكشفون معي أحد أكبر المفكرين الأكثر ابتكارًا على هذا الكوكب، صاحب اليقظة المستدامة التي تتناول القضايا الأكثر إلحاحًا في عالمنا اليوم، وتنفتحها بالاهتمام والحلول.

كفاح الدكتور طلال طوال فترات عمله الدؤوبة، لإنجاز كلّ ما كان يعتقد أنه بحاجة إليه من أجل النّجاح، وعلى غرار العديد من الرجال الموهوبين والمُلهمين، وترعرع على الاعتقاد بأن طريق الحصول على أيّ شيء هو عمل كلّ شيء للوصول إلى هذا الشيء!

وها هنا -بلا منازع- رجل الأعمال الملك لعصرنا هذا، الذي لم يفقد يومًا لمسأته الاجتماعية أو انحرافه عن أهدافه المقررة.. رجلٌ متواضع بحق، لكنه دائمًا على يقين من طموحاته وإنجازاته.

بل رجلٌ يردد باستمرار بأنه لا يزال طالب معرفة، أو أن يُطلق على معاونيه تسمية «أساتذتي»، أو على موظفيه «أبنائي».. ومهما تردّد على العديد من الرؤساء والقادة، وتولّى مناصب رفيعة، ورأس العديد من اجتماعات الشركات.. إلا أن شخصيته المهيمنة عليه دائمًا، تعكس التواضع والحب، والسعي المتواصل للتعلّم والاكتساب.

إن هذه المحاضرات النادرة التي لم يسبق لها مثيل، هي قيمة أكثر سمواً من أن تضيع في منعرجات التاريخ، واقترحي لتجميعها في هذا الكتاب قابله بكل وضوح تخطيط

الدكتور طلال نفسه عندما أجابني بكلمتين: «عليك بتأليفه».. وكان هذا أكثر من كافٍ بالنسبة لي للشروع في هذه السطور، وسأبذل قصارى جهدي لإنجاز المهمة برمتها في المستقبل القريب. كما أمل أن تستمتع -أيها القارئ الحبيب- بقراءة النصوص التالية بقدر ما استمتعت أنا بتصنيفها ونشرها.

د . هادي عيد
علم النفس البشري

المقدّمة

لطالما أكّدتُ أن المشاكل والمآسي هي مجرد دروس، ويجب تعلّمها واستيعابها، ومن ثم الاستفادة منها. ما أنتَ على وشك أن تقرأه في هذا الكتاب هي مناقشات متفرقة أُلقيت على تلفزيون «روسيا اليوم» لتنشيط وتعزيز الحوارات التعددية، تحت عباءة سوداء من وباء الكورونا اللعينة، وتمكين أنظمتنا ومؤسساتنا لتكون أكثر إنصافاً، واستدامة، ومرونة.

ولقد كان الهدف من هذه الدراسة الاستقصائية الاستفادة من تنوّع واسع بين وجهات النظر المتباينة، والمتنوّعة في أنحاء العالم بشأن الاتجاهات المجتمعية المتوقعة ومحفزاتها الرئيسة؛ لاستكشاف الدور المتطوّر لقطاع التكنولوجيا في إدارة المخاطر المحدقة عالمياً، وللمضي قدماً في تحقيق انتعاش ذكيّ في الوقت الذي نبدأ فيه بالتّعافي من أزمة «كوفيد-١٩».

وما من أحد يعرف بالضبط كيف سيتطوّر العالم بعد هذا الوباء.. كما لا يمكننا التنبؤ بالمستقبل، ولكن فهم الكيفية التي تتقلّب بها توقّعات النّاس للاتجاهات المجتمعية في المستقبل القريب، سوف يعطينا فكرة عن استعراض التطورات الآتية على مدى السنوات الثلاثة المقبلة في منطقة الشرق الأوسط حيث تتركز معظم محاضراتنا القادمة، واتخذت الاقتصادات والحوكمة الجزء الأكبر، تليها الصناعات الرّقمية والتدقيقات ذات الصلة، وصولاً إلى اللامساواة الاجتماعية والبصمة الإيكولوجية.. ولقد أبحرنا بعمق في هذه الانجرافات ومدى تبايناتها بين مناطق العالم المختلفة.

وفيما تعمّق ولوجنا في الأزمة، فإننا لم نغفل آثار الطوارئ الصحية على الكارثة الاقتصادية التي تلوح في الأفق والأعداد الكبيرة من الوظائف المفقودة.. ولا تلك الجروح القديمة التي لم تتناولها الحلول والتي ظهرت من جديد لتأجيج انهباءٍ ماليٍّ آخر.. والذي ظهر من خلال إنفاق الدول الغنية لتريليونات الدولارات؛ في محاولة للحفاظ على المؤسسات واقفة على قدميها، وتعتمد في الغالب على البنوك للحفاظ على تدفق النقد إلى الصناعات وتقديم سداد القروض للمستهلكين.

ومن الأمثلة على ذلك أزمة لبنان التي نالت منا دراسة مفصّلة بين اقتصادات أخرى.. كان حديثنا عن هذه القضايا الكبرى، جنباً إلى جنب مع النزاعات الدوليّة المستفحلة، وخاصة التوترات بين الولايات المتحدة والصّين، (ونتائج الانتخابات الأميركية)، وكلّها تلقي بظلالها على الأسواق، وسوف تستمر كذلك لسنوات عديدة في تقديرنا.

ولطالما دعوتُ وفي مرات عديدة.. وقبل حلول كورونا، لإحلال التعلم عن بعد مكان التعلم الحضوري/ الوجيهي، واصفاً إياه بتعلّم المستقبل المنتظر والقادم إلينا مهما ابتغينا أو رفضنا.. لدرجة أن الجامعات والمباني المدرسية والطباشير والألواح السوداء مع المعلمين الوجيهين ستكون كلّها شيئاً من الماضي.. ومثله العمل عن بعد، الذي سيطبّق دون تردد؛ إذ من المتوقع أن تصل نسبة ٣٠ بالمئة من العمال الحاليين للعمل عدة أيام أسبوعياً من منازلهم بعد عامين من الآن.. وستكون المساحات التجارية التي يتم إخلؤها في العديد من المدن رهن الاستعمال؛ لتلافي أزمات السكن وارتفاع الإيجارات السكنية.. بل يمكن تجهيز هذه الأماكن الخالية لاحتواء تدابير الأوبئة المستقبلية المتوقعة والتي أصبحت الآن شائعة بسبب العولمة وتغيّر المناخ.

وقد يتساءل قراءونا: لماذا تحاشينا التّدخل في أيّ سياسات طوال خطابنا المقالي!

إن من الواضح أن الناس واقتصاداتهم والتوجيهات الفردية كانت جوهر هذه العروض، ولم يكن شاغلنا الرئيس سوى مجال ساحات الاقتصاد السياسيّ، وكان «النظام العالمي» الذي ينطوي على توزيع السلطة ونظام القواعد والمعايير المفروضة، أساس هذه الأطروحات.

لهذا تمحورت ردودي العامة في المقام الأول على الآثار المترتبة لكون الولايات المتحدة هي الزعيم العالمي بحكم الأمر الواقع.. فعلى مستويات الاقتصاد، تمّ تأكيد القول القديم المأثور: «عندما تعطس أميركا يُصاب العالم بالزّكام» وفي الآونة الأخيرة، عندما ضربت كورونا الرئيس ترامب، وكان حدثاً تسبّب في ارتعاش الاقتصادات العالمية..

وعلى الرغم من الارتقاءات والسّقطات المتعددة التي تعانها، فستبقى الولايات المتحدة الجهة الفاعلة الوحيدة الأكثر أهمية على هذا الكوكب، لأنه لا توجد دولة أخرى تمتلك

المزيج نفسه من نفوذ اقتصادي وتطور تكنولوجي، ناهيك عن القوة العسكرية والأمن الإقليمي.

لكن هذا لا يعني أن الصين سوف تكون القوة الثانية في العالم، ويليهما عدد من اللاعبين الرئيسيين الآخرين (ألمانيا واليابان والهند وروسيا، وما إلى ذلك)، وكلها أضعف كثيرًا من الدولتين الرائدتين.

وبصفتي رائدًا للواقعية، كنت أحذر لسنوات عديدة من التنافس الناشئ بين الولايات المتحدة والصين، ولطالما كرّرت عدة مرات من خلال البرنامج الحوارية التي تمّ نشر حلقاته في الصفحات التالية على صورة مقالات أن مثل هذا التطور سيكون السمة الرئيسة للسياسة العالمية في العقد القادم على الأقل وربما بعد ذلك بكثير.

كما أننا لاسنا العديد من جوانب الإدارة الحديثة.. المتمثلة بالتناج، وعلاقتها بالتعليم عن طريق الابتكار، أعني الركينين التوأمين لمناقشاتنا؛ ففي اعتقادنا، أن المديرين هم المسؤولون عن النتائج التي ينتجها مرؤوسوهم.. وأن تحسين أداء موظفيهم هو مسؤوليتهم الرئيسة.. وأن القيادة المطوّرة هي مصدر الإلهام في العالم المتأرجح الذي قوامه علاقة منسقة بين الأب والأبناء، أو بين القائد وفريقه.. وهذا ما «يشحّم» نظام الإدارة للحفاظ على الأمور في حراكها المستمر.

ولقد اخترت لغة بسيطة ومباشرة للمضي قدمًا في نقل وجهات النظر هذه، وربما ألقا إلى العامية؛ من أجل زيادة تبسيط الأداء.. وأمل أن يجد قراء الإنجليزية النسخة المترجمة مثرية ومرغبة ومحفزة كالنسخة العربية، ففي البساطة سرّ يعرفه من يتصل بالناس ويتحدث في مشكلاتهم، ويغفل عنه من لا يهتم في إيصال رسائله إلى الناس ولا الاهتمام في مشكلاتهم، وإني مذعرفتموني، أهتم بالحقيقة وأحبّها، وأعرف كيف أصل إليها، وأحبّ الناس، ولا أتكلّم لهم إلا بالحقيقة.. وهذا من دواعي اهتماماتي على الدوام.

المؤلف
طلال أبوغزاله

مُؤشّرات الحرب العالميّة

يخصّ موضوع المقال التالي مستقبل العالم، ومستقبل البشرية جمعاء..

وهو موضوع متدحرج.. وليس حدثاً قابلاً للوصول إلى خط النهاية؛ فلقد بدأت مظاهر جديدة للحياة تطفو على السطح مع نهاية عام ٢٠١٨، واستمرت في عام ٢٠١٩ وهي ما توحى بالانتقال من مستوى (الحرب التجارية) إلى مستوى آخر من الصدام متقدم! وتبتدئ الحرب التجارية بصورة منافسات أولاً..

ثم تنتقل إلى حرب عقوبات تجارية بين العملاقين (أمريكا والصين)، مع ملاحظة أن «المجموعة الصّينية» وما يتبعها، وفي مقدمتها (روسيا الاتحادية) هي لاعب رئيس مع الصين، وشريك في كل ما يجري من أحداث، وكذلك الحال بالنسبة إلى أمريكا وحلفائها في العالم والمنطقة.

وها قد بدأنا نسمع عن (الانكماش الاقتصادي)؛ نتيجة للظروف والاعتبارات التي تحكم سياسات العالم.. وبتنا نستوجب ضرورة الاعتراف بأهمية ما يجري.. وتغيير المواقف تجاه منظمات دولية معنية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد، والاتحاد الأوروبي، وإعادة تقييم مستقبل الاقتصاد العالمي الذي يتغيّر من إيجابيّ إلى سلبيّ!

ولطالما أطلقتُ صفارة الخطر من عام ٢٠١٨، وعندما أطلقتها، عارضني الكثير من الخبراء الذين أحترم آراءهم، وقالوا: «نحن نرى فترة ازدهار».. في حين يدخل العالم الآن في (مرحلة الرّكود) التي سوف تنقله إلى الأزمات الاقتصادية.. بدليل أن حجم الاقتصاد العالمي كمجموع هو ٨٥ تريليوناً، ٢٠ للولايات المتحدة الأمريكية وهو الاقتصاد الأكبر في الدّنيا، ولكن هذا الاقتصاد مدين ثلاثة أضعاف الناتج القومي! وهذا إشارة للإفلاس.. وفي المقابل دولة مثل سوريا العربية من الدول النادرة التي ليس عليها دين، ودولة مثل مصر العربية ناتجها القومي يزيد عن ٨٪ وربما يكون هذا هو الأعلى في العالم.. وما أريد قوله: إنه لا يوجد معيار واحد لقياس حجم الاقتصاد في دول العالم..

وتعني الحرب الاقتصادية المقاطعة الكاملة لمنتجات وخدمات من سقاطتها، وهي الحرب المضادة التي تصعد من تيرتها كلما تصعدت إجراءاتها ...

ثم إن الأزمة الاقتصادية التي بدأت في سنة الانتخابات ٢٠٢٠ في أمريكا هي موضوع يلهب النار؛ لأن الولايات المتحدة أثناء السنة الانتخابية لا تستطيع أن تواجه جمهورها بوضع اقتصادي متهلهل!

ولكن، ما هو هدف هذه الحرب الاقتصادية التي أسميها الحرب الثالثة؟

نحن في حرب عالمية ثالثة، وهي لا تشبه الحرب العالمية الأولى ولا الثانية أبدًا!

وعندما أقول «حربا عالمية ثالثة» فأنا لا أقصد بأن هنالك جيوشًا ستدخل إلى الدول الأخرى، ولا أقصد بأن هنالك حربًا بالمعنى التقليدي على الأرض.. بل أقصد بأن ما سيحدث هو احتكاكات وربما ستتصاعد إلى حرب محدودة.. والمقصود من الحرب هو أن الصين سترفض الجلوس مع أمريكا لبحث صياغة نظام عالمي جديد، وأمريكا لن يرضيها تصاعد الصين؛ لأنها الدولة الأقوى والمهيمنة على العالم وستطلب الوصول إلى صياغة جديدة وتريد أن تجلس على الطاولة مع الصين؛ للاتفاق على قيادة مشتركة للعالم! ثم سينتقل العالم من مرحلة القيادة الانفرادية التي تقودها أمريكا إلى مرحلة القيادة الازدواجية للعالم وبطلاها هما أمريكا والصين..

وتقول المعطيات إنه لن يتم هذا الجلوس؛ لأن المطالب التي ستطرح على الطاولة ليست سهلة وصعبة على الطرفين اتخاذ القرار فيها.. ومنها الخلاف على حقوق الملكية الفكرية.. فتقول أمريكا إن الصين سرقت أمريكا بتريليونات الدولارات.. ومنها الخلاف حول مواضيع تتعلق بإدارة الإنترنت والسيطرة عليه، وما يتعلق بموضوع الدولار، وأهميته، وهيمته كسلاح اقتصادي، يستخدم في الحروب كلها التي تقودها أمريكا.. إلى غير ذلك من الأحداث المرتبطة بالتغير المناخي الذي هو كارثة كبيرة تنتظر الكون ومن فيه؛ لأنه خلال العشرة سنوات سيواجه العالم تحديًا وجوديًا!

ولقد أصبحت المنظمة العالمية للتجارة مشلولة بسبب التوجّه إلى الحمائية بدلا من التوجّه إلى تحرير التجارة الذي هو مبدؤها الأصيل، وبسبب تحرير التجارة صرنا نسمع الدول تنادي بـ «الأنا» أولاً، وترفع شعارات «مصالح بلدي» أولاً.. وهذا يُعارض كُلياً مبادئ المنظمة العالمية للتجارة التي وافقت عليها كل دولة (عضو) في المنظمة العالمية للتجارة أي المجتمع الدولي كلّهُ؛ إذ تتعامل الدول مع منتجات غيرها مثل تعاملها مع المنتجات الوطنية، كما تتعامل مع خدمات دول العالم مثل تعاملها مع خدماتها الوطنية.. وهو ما نسميه «مبدأ المعاملة الوطنية» ومبدأ «عدم فرض القيود» أو «عدم فرض الرسوم».

كما أنّ الخلافات في التجارة الدولية أكثر من أن تحصى.. وهي تتصاعد كل يوم بين أقطاب العالم، وعلى العالم أن يفكر جدّياً بالجلوس لحلّها، وهي ليست مسألة سهلة، ولا أظن بأن أحداً يرى بوادر اتفاق على القيود التجارية بين أمريكا والصين! وليس الموضوع بمن سيفرض رسوماً ببضعة مليارات، الموضوع «من سيحكم العالم؟».

وعلى كلّ دولة أن تعدّ فريقاً لدراسة الاستفادة من الأزمة، وتحويلها إلى فرصة، فإن أيّ أزمة في الدنيا يمكن أن تتحول إلى فرصة إذا أحسن استثمارها، وإن لم يحسن استثمارها فهي خسارة تلحق للخسارة التي تسببها الأزمة! فلا يوجد خسران دون سبب..

أدرك أننا أمام تغيّرات، ومواقف صعبة اقتصادياً، وعسكرياً ومن كل الجهات، فكيف نستطيع أن نجعل من بعض جوانب هذه الأزمة فائدة؟

أتوقع أنه في نهاية عام ٢٠٢٠ وبموجب الاتفاقية الإستراتيجية التي سيتفق عليها العمالقة أن نجد حلولاً لمشاكلنا؛ مثلاً: نعلم بأن أهم تطور في الحضارة منذ أن خلقت البشرية حتى الآن هو الذكاء الاصطناعي، ولم يُنتج أو يُبتكر منذ خلق الإنسان أي تقنية بأهمية الذكاء الاصطناعي فهي تستطيع إيجاد الحلول لكل شيء.

فنحن أمام حلول ممكنة إذا اتفق الطرفان وحلفاؤهما ضد الحرب؛ لأنها ليست من مصلحة أحد؛ وستؤدي إلى كارثة مالية واقتصادية.. وهناك إرهابيات لخلق عملة بديلة دون الاتفاق مع أمريكا، ولكن الحلول موجودة وقد نادى فيها رئيس وزراء بريطانيا

السابق (جوردون براون)، والرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) وهما يناديان بضرورة استحداث عملة أخرى، فقد حان الوقت لذلك، وليس المقصود عملة أخرى تنافس الدولار، بل تعمل مع الدولار، وقد يكون هذا من المواضيع الرئيسة التي تحل بها هذه الأزمة.. إننا أمام مرحلة حساسة في تاريخ العالم ولا شبيه لها من ذي قبل.

ويقول بعض الناس: إن هنالك أزمة مالية حدثت في عام ٢٠٠٨، فأقول لهم: تلك ليست أزمة اقتصادية ولا حتى أزمة، بل هي تنافس، وانخفاض في الأسعار في سوق المال، أي تداول الأسهم والسندات والعملات، وهذا ليس له علاقة بالاقتصاد؛ وما نحن فيه الآن موضوع مختلف كلياً، فأقول وأكرر بأنه يجب أن ندرك بأننا أمام فرصة يجب أن نستثمرها، وعندما أقول هذا الكلام لا أريد أن أحيط فيما زلت أقول: «ما زال عندنا فرصة».

ولنستذكر كيف دُمّرت ألمانيا كاملة وبعد الدمار أصبحت قوة عظمى! فهنالك مؤسسات كلها بنيت، وبني ازدهارها على الحرب. هذا أولاً، وثانياً: أريد الإشادة إلى مشروع أمريكا في موضوع «Marshall Plan» هذا المشروع الذي أعلنت الولايات المتحدة عنه من خلال وزير خارجيتها (جورج مارشال) وقال: إنه إنقاذ وإعادة إعمار لأوروبا، صحيح لكنه سار في مسارين متوازيين فسار أيضاً نحو إعادة إعمار أمريكا، فالمستفيد من «Marshall Plan» كانت أمريكا أكثر من أوروبا؛ لأن شركاتها هي التي استثمرت في عملية الإعمار تلك وكذلك مؤسساتها المالية وما إلى ذلك..

وختاماً..

فهناك مصلحة في الإعمار ولكن دائماً هنالك ما يعيق التفاهم، ولن تنتهي الأزمات بسرعة البرق وإلا ما كان اسمها أزمة.. وعلينا التركيز على منطقتنا العربية.. فلن تنتهي الأزمات في المنطقة العربية إلا بالاتفاق على أسلوب الإعمار.. فمن سينفق بتريليونات الدولارات لإعادة إعمار الدول العربية التي دُمّرت؟ وهذا سؤال يجب أن يتم التوافق عليه؛ لأنه لن يسمح لأي طرف باحتكار عملية الإعمار.

الأزمة في لبنان

أتمنى أن أوفق في الحديث في مقالي التالي، عن الأزمة في لبنان.

وأحبّ أن نميّز بين الأزمات من مسمياتها.. فهناك الأزمة المالية، والأزمة الاقتصادية، والأزمة النقدية تلك التي تتعلق بالسياسات النقدية والعملية.. أما الأزمة المالية فتتعلق بالتعاملات المالية، والأزمة الاقتصادية هي نتاج الحركة الاقتصادية من بيع وشراء وإنتاج والثلاثة مختلفة عن بعضها البعض رغم تداخلها. وأزمة لبنان نقدية وتتعلق بالدولار، وسيولة الدولار، وليس لدينا أزمة في سيولة الليرة اللبنانية..

ويوجد أزمة اقتصادية مرتبطة بطريقة غير مباشرة بالأزمة النقدية والمالية؛ لأنها نتيجة لعمليات البيع والشراء، والسيولة المتوفرة.

فهل ترتبط تلك الأزمات بالأزمة السياسية؟

نعم، فالأزمات المذكورة ترتبط بالأزمة السياسية.. فتلك أزمات اجتمعت في لبنان الحبيبة في وقت واحد، ويجب أن نقوم بتفكيكها، ولذلك هنالك تعبير يستعمل لمثل هذا الوضع وهو ما يسمّى (Bermuda Triangle) مثلث برمودا، أي نبحث عن الأضلاع الثلاثة في الأزمة، وهي هنا (البنوك، والبنك المركزي، والحكومة) فكيف لها أن تؤثر مشتركة في أزمة السيولة النقدية في لبنان؟

تلجأ الدول من أجل حلّ أزماتها المالية إلى ما يسمى (Quantitative easing) التيسير الكمي، ويعني باختصار (طباعة العملة؛ لتوفير السيولة النقدية)، وهناك حلّ آخر يتمثل باقتراض الحكومات؛ لسدّ العجز.

ولقد أعلنت أمريكا موازنتها، وجاء في الإعلان أن الدّخل السنويّ (٥, ٣ تريليون) والمصروفات الحكومية (٥, ٤ تريليون)، أي أن هنالك عجزاً بمقدار (١ تريليون)، وهو رقم كبير، ويشكّل ٢٥٪ من الموازنة ومع ذلك لم يقل أحد إنهما سوف تُفلس؛ لأن لديها عجزاً مقداره ٢٥٪ من موازنتها أو عندها عجز ألف مليار فذلك لا يسبب إفلاساً!

وربما نحتاج الإجابة عن بعض الأسئلة:

فما هو حجم الإقراض التي قامت به البنوك لأغراض تمويل الدولة؟ وما هي أسبابه؟ وكيف يتم علاجه؟ وهل قامت لبنان بطباعة العملة المحلية (الليرة) بشكل أكثر مما هو مسموح به؟ ولماذا؟ وهل هنالك أموال من المودعين تم تحويلها إلى الخارج بشكل مفاجئ نتيجة القلق والأزمة السياسية التي نتجت عنها الأزمة المالية؟ وما هو حجم هذه المبالغ؟ وكيف خرجت؟ وكيف هُربت الملايين؟ وكيف استقبلت؟

ولا يجوز ألا نقلق على وضع لبنان؛ نقلق ولكنه «القلق الإيجابي»؛ إذ يستند الحديث عن إفلاس البنوك إلى عدم معرفة بالنظام المصرفي، وإذا ما أردنا التعرف على عدد البنوك التي أفلست في سوريا أو في إيران أو في اليمن وهي دول كلها خضعت لظروف أصعب من لبنان، سنجدها (صفر)؛ لأن قرار إفلاس البنوك ليس سهلاً! ولأن البنوك لا تسمح بإفلاس أحدها، بل تعمل على إنقاذه، أو شرائه، أو إدماجه؛ ولأن إفلاس بنك يجرب بنوكا أخرى معه، ويبدأ (Chain effect) من بنك إلى بنك، وبالتالي لا يجب أن نقلق من إفلاس البنوك.. فهي «لن تفلس» رغم التعثر المالي!..

وعملياً فإن البنوك اللبنانية لديها صعوبة في تأدية التزاماتها المترتبة عليها بالدولار وليس بالليرة اللبنانية، ولكن هنالك عقد ملزم بين البنك، والمودع، ويحتوي على شروط وهذه الشروط هي التي تحكم العلاقة وتحمي المبلغ، بمعنى آخر: قد لا أستطيع سحب أموالي الآن.. ولكن إذا كان لدي القدرة على الانتظار فإن هذا المال ينتظري أيضاً، هذا بالنسبة لمن لديه القدرة على الانتظار، أما لمن ليس لديه القدرة على الانتظار فأمامه حلان، إما أن يقبض المبلغ المعادل للدولار بالليرة اللبنانية، أو أن يقول: إنني سأحتفظ بهذا المبلغ للدولار، إلى أن يفرجها ربنا ثم أقترض بالليرة اللبنانية، وهكذا يكون الاقتراض مقابل قيمة المبلغ بالدولار.

الأزمة اللبنانية هي أزمة نقدية وأزمة مالية ويمكن أن تستمر، ويمكن (بقرار سريع) أن تتوقف، فلا يوجد أي شك لدي أن البنوك ليست معرضة لمشكلة إفلاس حيث إنني لم أسمع منذ ٤٠ سنة أن هنالك بنكا يعاني من خطر الإفلاس، وقد واجهت دول مثل ليبيا واليمن صعوبات أكثر من لبنان ومع ذلك ما زالت بنوكها تعمل! وهنالك قانون لضمان

الودائع في كل دولة ويقوم بضمان الودائع الصغيرة؛ ولا يضمن المبالغ الكبيرة، فيضمن صغار المودعين وهو حماية إضافية، حتى وإن كان المبلغ (مضموناً من الدولة)؛ حيث لا يمكنني استلامه الآن وأقوم باستلامه لاحقاً؛ لأنه مضمون من الدولة إذا بقيت أركانها.. إذن، إن المستثمر الصغير يضمن ماله أكثر، من المستثمر الكبير، وليس ثمة مشاكل على أمواله المودعة، إنّها المشكلة تقع على كاهل المودعين الكبار.. سواء أكانوا من داخل لبنان، أو من خارجها ممن يودعون أموالهم في البنوك اللبنانية ويتحصلون على سعر فائدة أعلى..

وتصف اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة التعامل المصرفي بالتجارة في الخدمات المالية (triad in financial services) فعندما أضع وديعة بسعر فائدة عالٍ.. فإن وضعي لها يعدّ مغامرة إلى حد معين.. وبالتالي أتوقع مقابل هذا ربحاً مرتفعاً وألا يكون هنالك خسارة لأي سبب كان، والمقصود من كلامي هو «لماذا نقبل أن نخسر في مشروع تجاري أو صناعي ولا نقبل في عقلنا أن نخسر في مشروع مصرفي؟».

وما أريد أن يتقبله العقل الاستثماري هو أنك في العمل المصرفي تقوم بعمل تجاري، ولا يختلف أبداً عن التجارة في خدمات أخرى أو في بضائع أخرى.. وعلى صعيد الأثر على الدول المحيطة، وعلى المنطقة، وعلى العالم، فإن لكل بلد خصوصيته من حيث العلاقة مع لبنان.. وبالنسبة للتجارة دولة سوريا، فبحكم المسافة القريبة من لبنان.. هنالك علاقات خاصة ومميزة، وهنالك تحويلات تتم، وإن كانت بطريقة غير مباشرة من المستثمرين السوريين، وبواسطة طرق غير مباشرة من أجل وصول الأموال إلى المصارف اللبنانية، وإن هذا الأمر معرض للربح أو الخسارة ولكن في النهاية هذه الخسارة ليست في فقدان المال، وإنما تتمثل في تأجيل استلام قيمته، إلى أن تتوفر السيولة بالدولار في البلد.

وختاماً..

فلا أعتقد أن ثمة مشكلة يتعرض لها صغار المستثمرين من اللاجئين السوريين.. فليس لديهم ودائع، وتجارهم اليومية هي لتغطية احتياجاتهم، وهناك دول أخرى قد تكون مستفيدة من هذه الأزمة؛ لأنّه من كان سيحوّل أموالاً إلى لبنان، سيّجّه الآن إلى دول أخرى، ولقد قلتُ سابقاً: «إن الأزمة هي فرصة.. ودائماً ثمة مستفيد!».

صراعُ العُمَلاقين، وأثرُه على العالم

سأحدث في مقالتي التالي عن علاقة نتائج الانتخابات الأمريكية بالحرب على الصين.

فلا يُنتخب رئيس لأمريكا حسب النظام الأمريكي الانتخابي، إلا إذا كان منتمياً إلى أحد الحزبين: الجمهوري أعني أو الديمقراطي، رغم وجود أحزاب صغيرة، ولكن تاريخ رئاسة أمريكا متداول بين الجمهوريين والديمقراطيين.. والرئيس (ترامب) لم يكن جمهورياً طيلة حياته، ولكن عندما قرّر المشاركة في الانتخابات أصبح جمهورياً وانتمى إلى الحزب!

ويمثّل الرئيس الأمريكي الجهاز التنفيذي في الدولة.. أي أنه هو الذي ينفذ القرارات التي تصدر عن مجلس الكونغرس الأمريكي أو الـ (Senate) مجلس الشيوخ الأمريكي، وهذه القرارات عادة تكون في أمور تنظيمية وداخلية، أما في الأمور الدولية فالقرارات في بعض الأحيان تصدر عن مراكز الأبحاث ومراكز اتخاذ القرار، مما يعني أن القرار يمرّ في مراحل المعتادة كأى قانون داخلي من خلال الكونغرس ثم يذهب لاعتماده إلى الـ (Senate) مجلس الشيوخ الأمريكي، وهكذا تصدر القرارات من الإدارة التنفيذية، وليس من الرئيس الأمريكي مباشرة! الذي تنحصر وظيفته في أنه هو من يُعلن تلك القرارات..

إذن، أمريكا دولة مؤسسات... وهنالك مؤسسات تدرس القرار من جوانبه كافة، وعندما يدرس وتتم الموافقة عليه يتم رفعه إلى مكتب الرئيس، ويجب علينا أن نعلم أنه ليس هو المسؤول عن القرارات التي قد تتخذ، مثل الاتفاقية التي قد وقعت في ١٥ يناير وقد صُفّق لها على أنّها أول اتفاقية تجارة! ولا تعدو كونها مجرد عملية إعلام فقط، فهل نتوقع أن الرئيس الأمريكي قرأ كل بند موجود في الاتفاقية، وكم قد يترتب عليه من الضرائب وكم ستخفّض، لا يوجد شك أن هذا ليس عمله، فالقرارات يتم اتّخاذها في مراكز اتّخاذ القرار.

إنّ الصّراع بين أمريكا والصّين حديث الساعة.. وليس لأيّ رئيس دخل فيه، ومن الظلم القول إنه هو من افتعله!

ولقد حضرت في سنة (١٩٨٥) ندوة في (national science academy) في واشنطن كان موضوعها «أين ستكون أمريكا في عام (٢٠٢٠)؟» وكانت النتيجة أن أمريكا في عام (٢٠٢٠) ستواجه تحدياً من الصّين على زعامة العالم، فهذا يعني أن الرئيس الأمريكي ليس هو السبب في المواجهة بين الصّين وأمريكا الحالية.. ولكنه اضطر للتعامل معها؛ لأنها أمر موجود قبله، وقد تعامل معها من خلال المؤسسات الأمريكية.. وإن ربط الأحداث به غير صحيح حيث إنه يجب أن يكون هنالك فصل بين ما حدث في عهده وما تسبب به هو، ويمكن أن يكون قد تسبّب في أمر ما بسبب تلفّظ منه فُهم خطأ! فهل سنسمع قريباً إعلان حرب أمريكيّ على الصّين؟!!

وإذا ما أعلنت الحرب، فسيكون (Commander in chief) القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية، وكرئيس للقوات المسلحة الأمريكية فهو فقط صاحب هذا الإعلان، ولا أحد غيره!

ولن يكون أمامه أيّ مُنازع، ولن يكون أمامه شخص يستطيع أن يتحدّاه لأنه القائد الأعلى، ولا يجوز أن يهزم القائد الأعلى وهو الذي يقود المعركة.. فيتردّد في مراكز الدراسات الأمريكية أن أحد أسباب إعلان الحرب يكمن في تحديّ الانتخابات؛ لأنّ من سيعلن الحرب هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية، أيّ الرئيس المنتخب..

وهناك عدة أحجار على الرئيس الأمريكي أن يرميها دفعة واحدة.. ومنها حجر الحرب مع الصّين.. ليقول إنني أنا من حاربت الصّين، وانتصرت، وأجبرت الصّين على الجلوس لصياغة نظام عالمي جديد.. كما أنني في هذه الحرب استطعت أن أقول للعالم إن أمريكا هي القوة العسكرية الأهم في الدّنيا، وفي الوقت نفسه أحقق في انتخابي رئيساً إكمال رسالتي في بناء الاقتصاد الأمريكي وتطويره وتحسين أدائه.

وتقول المؤشرات الاقتصادية في أمريكا: إن الاقتصاد جيد، وإنما - وحسب المعطيات - في لحظة ما، وفي فترة غريبة، سيحصل ما هو غير متوقع له أن يحصل، وستظهر أرقام مخالفة لجودة أدائه؛ بسبب الـ (stagflation) أي الكساد والانكماش الاقتصادي وغلاء الأسعار وبالتالي ستتغير المؤشرات جميعها.. وإن أحد أهم أسباب إعلان الحرب هو هذه المؤشرات، وسيعلن الرئيس الحرب لكي يخرج منها.

نحن في عالم تحيط به ظروف صعبة، ويتجه العالم فيها إلى الإفلاس، وأقصد بالإفلاس أن الناتج القومي لكل دول العالم مجتمعة (٨٥ تريليوناً) فإذا جمعنا الـ (GDP) لدول العالم، وجمعنا القروض التي على دول العالم فنجدها (٢٦٠ تريليوناً)، أي أنّ العالم مدين بما نسبته ٣ أضعاف ناتجها القومي.. أي أنه مفلس ٣ مرات.

ولقد حدّد الاتحاد الأوروبي نسبة (٦٠٪) من الناتج القومي كنقطة خطر، أي أنه لا يجوز أن يزيد الدين العام عن (٦٠٪) من الناتج القومي، فعندما يكون الدين العام لكل دول العالم ٣ أضعاف ناتجها القومي يعني أن كل طفل في هذا العالم يولد وعليه دين مقداره ثلاثة أضعاف دخله، وهذا هو شكل الوضع العالمي ولكن لا أحد يتحدث به، لماذا؟ وكيف حصل ما حصل؟

وختاماً..

فأرجو أن تلاحظوا أن الصّين دولة صناعية كبرى ومديونة بنسبة (١٧٧٪) من ناتجها القومي، وأمريكا وصل دينها بنسبة (١١٠٪) من ناتجها القومي، والأردن وصلنا بالدين إلى نسبة (١٠٠٪) وهناك دول تصل إلى (٢٠٠٪) و (٣٠٠٪) فهناك أزمة حقيقية اقتصادية في الدّنيا، وهذه ليست مسؤولية أمريكا وحدها! وهذا لا ينفي أننا نقف أمام مستقبل عالم مفلس.. وتظهر بين لحظة وأخرى إرهابات لنمو الاقتصاد العالمي، مع أن الصّورة الغالبة المتكررة في العالم أنّ الفقير يزداد فقراً، والغنيّ يزداد غنيّ!

السّلاح الأمريكيّ الأقوى عالمياً

يتعرض عالمنا اليوم لخمسة عشر تحدياً عالمياً جديداً.. وسنقف مع أهمّها في المقال التالي.

وإن أحد تلك التّحديات هي (التّجارة العالمية)، ومن أهمّها (حقوق الملكية الفكرية)؛ لأنها تشكل الهاجس الأكبر لأمريكا في علاقتها مع العالم عموماً، والصّين على وجه الخصوص.

وتدور معركة عالمية تبعاً للتّحديات الـ ١٥ الكبرى..

وهي معركة السّيطرة على الإنترنت؛ لأنّ أمريكا هي التي اخترعت الإنترنت، ونشكرها لأنها أعطتنا إياه مجاناً! إلا أنّني أرى أهمية حاجتنا لوضع قانون رقابة عليه، ولا أقصد الرّقابة التي من أهدافها المنع أو السّماح، إنّما أقصد الرّقابة من أجل «وضع نظام يُسمى (Governance) الحكومة، ولقد تراسّت أول (Internet Governance Forum) في سنة (١٩٨٥) والذي تم عقده في مدينة (برلين)، وكان هدفه «أن نتفق على سياسات تنظّم الإنترنت»؛ ولكن تمّ رفض الأمر رفضاً حاسماً ومؤملاً وقاسياً من قبل الجانب الأمريكي، بحجة «أن فضاء الإنترنت فضاء لا يتتمي لأحد، ولا علاقة لأحد به، وليس له حدود، وما من سلطة فيه لأحد، وأن عالم الإنترنت لا يجوز لأحد أن يمسه أو يمتدح له نظاماً!»

ويشكّل مستخدمو الصّين للإنترنت اليوم ما نسبته ٢٥٪ من مستخدمي العالم..

ولم يقف الأمر عند هذا الحد؛ بل اخترعت الإنترنت الصّيني، وتم برمجته؛ ليكون متعدد اللغات، وهذا ما طالبت به أمريكا عدة مرّات في المحافل الدّوليّة، بأن نحوّل الإنترنت من أحادي اللغة ليصبح متعدد اللغات، وهذا غير متحقق لأننا لا نستطيع استخدام الإنترنت بشكل مباشر إلا من خلال الكتابة باللغة الإنجليزيّة، ويمكن استعمال اللغة الأم كمرفق فقط.

ومن المعلوم أن اختراع الإنترنت الصّيني جاهز للإطلاق في أي وقت؛ ليكون بديلاً عن الإنترنت الأمريكي، وقد قمتُ بكتابة رسالة إلى رئيس الكونغرس الأمريكي وقلت فيها: «أرغبُ حفاظاً على الإنترنت الأمريكي أن نستعجل بوضع نظام للحكومة؛ لكي

لا تتجزأ الإنترنت، ولكي لا يصبح هنالك [إنترنت صيني وإنترنت أمريكي]»، وقد طرح هذا الموضوع في مجلس الكونغرس، وقام أحد النواب واسمه (تيد كروز) وكان مرشحاً للرئاسة في وقتها، وقال: «our internet is not for sale» وطلب الإقفال على الموضوع، ومنع البحث فيه!

أنا لم أطلب بأن تباع الإنترنت، ولا أن يملكها أحد ما، وأن يصبح هنالك مساهمين فيها! بل كل ما أردته أن تصبح أداة خير، بدلا من أن تكون أداة شر؛ فلا يمكن إيقاف الإرهاب في العالم، إذا لم يكن هنالك نظام لحوكمة الإنترنت؛ لأن الإنترنت تستخدم لتجنيد الإرهابيين، ونشر ثقافة الإرهاب، وإدارة عملياته، بل إن الإجرام بأشكاله كلها يُدار عبر الإنترنت، وإذا استطرنا فيمكننا القول: «إن الحقد والكرهية مُحيطُهما، وأدواتها هو الإنترنت، وإن الشّيمة، وتحطيم الشّخصيات، وزعزعة الأديان، والقيم، وهلاك المؤسسات .. كل ذلك يُدار عن طريق الإنترنت»؛ وكيف ذلك ولماذا مفتوح له المجال؟ الجواب: لأنه ليس هنالك سلطة مشرّعة له، فكما قال المشرع الأمريكي عنه: «هذا عالمٌ آخر، وليس له قيادة»، فإذا غابت المحكمة، صار الكلّ يفعل ما يشاء باسم الحرية المطلقة.

ولقد تعلمتُ أول درس في الإنترنت عام (١٩٧٩) عندما تم استدعائي إلى مجلس اتحاد الغرف الدّوليّة) في (باريس) ثم قمت باستدعاء المستشار الخاص لرئيس أمريكا المسؤول عن الإنترنت، وكان اسمه (ايرا ماجازنر)، وكان يشرح عن الإنترنت، ثم وضع على الشاشة شيئا يشبه الكمبيوتر والكيبورد (Desktop) الكمبيوتر الكبير كان وقتها (Prototype) نموذج مبدئي وكُتِب عليه «هذا النظام هو المجال الوحيد لتحقيق الديمقراطية الكاملة.. فليس هنالك ديمقراطية كاملة في أي بلد في الدّنيا.. الديمقراطية الكاملة تتحقق في محيط الإنترنت» وكُتِب أيضا «إن عظمة الإنترنت أن الذي على الطرف الآخر لا يعرف أنني كلب»؛ وهذا ما يحقّق المساواة الكاملة! فالإنسان في الإنترنت هو عبارة عن (IP address) ما يعني أن الـ (IP address) الخاص بي هو الـ (IP address) نفسه الخاص بالرئيس، أو الحارس، الشيء نفسه للجميع، فنحن واحد في هذا العالم.

إذن، أزمة (الإنترنت) من الأزمات الرئيسة، وما يعرف الآن بـ (جيل) الـ (G5) ستفوق (الصّين) عليه في إنتاج الـ (G6) الذي سيكون جاهزا في عام (٢٠٢٧) والذي سينتج

١٠٠ جيجا بايت/ الثانية، فتكلم عن تطوّر هائل في مجال الإنترنت وتقنية معلومات واتصالات.. وستنطلق حرب الإنترنت التي قطعت الصين فيها شوطاً، وتحاول أمريكا وقف هذا التطور أو أن تكون شريكة فيه!

وهناك تحدّ آخر هو (تحدّي الدولار) الذي هو أحد الصراعات الـ ١٥ فلا يمكن حسمه إلا بجلوس القطبين (أمريكا والصين) على طاولة الحلّ، ولقد قال (براون) رئيس وزراء بريطانيا الأسبق: «حان الوقت لصك عملة جديدة بدلا عن الدولار»، وقال (ماكرون) الرئيس الفرنسي: «لا بد من البحث عن عملة أخرى تكون بيد المجتمع الدولي وليست محكومة من قبل طرف واحد». وهو تصريح خطير!

الدولار هو ملك العالم منذ سنة (١٩٤٨) عندما تنازلت بريطانيا إلى أمريكا عن (الإسترليني)؛ إذ كان هنالك عملتان رئيستان هما (الدولار، والإسترليني) وعندما حُسم الموضوع أصبحت العملات تقاس بعملة الدولار، وأصبح هنالك هيمنة مطلقة على النظام الاقتصادي العالمي من أمريكا طبعاً.

وأعود بالذّكر من أن ثمة سياسات تحكم العالم منها السّياسات النّقديّة، والسّياسات الماليّة، والسّياسات الاقتصاديّة، أما العملة فهي «أداة تبادل لكل الأغراض»، ومن يملك أقوى عملة فإنه يملك أداة الحرب الأقوى من الطائرات والقنابل؛ ومع امتلاك أمريكا للإنترنت فقد ملكت أقوى سلاحين هما الإنترنت، والدولار، وباستطاعتها القضاء على أي مؤسسة، أو دولة من خلال هذين السّلاحين؛ من خلال فرض عدم التعامل مع أي دولة تريد فرض العقوبات عليها! فلا بنك يفتح هناك، ولا معاملات مالية يمكن لها أن تتم هناك! وهذا ما جعل الكثير من الدّول بها فيها الصين تنادي بوجود عملة أخرى، وتحدث الدّول عن الملاذ الآمن سواء أكان الذهب، أو الأسهم، أو العقارات، والموضوع جدليّ؛ لأنها جميعها ستخضع لسعر الدولار، فعند شرائك الذهب يتم شراؤه بالدولار فهي عملة قياس عالمية، وعملة احتياط.. وما سيتقرر بشأن أي عملة، سيقرره سعر الذهب، وبالمناسبة إن رئيس البنك المركزي الأمريكي يقول: «قبل كل ليلة عندما أنام يأتيني ورقة مكتوب عليها (كيف أقفلت أسواق المال، بتاريخ اليوم وكل عملة مقابل الدولار، وما هو سعرها) وبالمقابل عمود آخر فارغ بتاريخ الغد، أنا أحدّد سعر

العملة الجديد، مثلاً: أن يصبح سعر عملة الفرنك السويسري بدلاً من ١١٠ يصبح ١٢٠ وهكذا أقوم بتحديد أسعار العملات جميعها كيف يجب لها أن تكون في اليوم التالي!

فكيف يستطيع فعل ذلك؟

إنه يعتمد على أن الدولار هو العملة الوحيدة عالمية الطابع، وأن حركة الدولار اليومية في (IMM) حركة النقد العالمي المالي تقدر بـ(٣ إلى ٤ تريليون يومياً)، فمثلاً عند القيام بشراء فرنك سويسري يقوم بالارتفاع، وإذا بعنا الليرة التركية سنخفض، وهكذا.

أما تحدي النفط فلا يحدده العرض والطلب كما يزعمون! وعندما أسمع هذا، أعد نفسي قد سمعتُ نكتة! فكيف في يوم واحد ينخفض العرض (٢٠٪)!

فإذا افترضنا أن النفط انخفض سعره من (١٠٠ إلى ٢٥) في شهر واحد، فهل هذا يعني أن ثلاثة أرباع العالم لم يعودوا يستخدمون الكهرباء، وأن المصانع توقفت والسيارات كذلك، الجواب (لا) طبعاً، لذلك فهي نكتة؛ أما الذي يجري فهو (قرار سياسي)؛ لأن أمريكا بالأصل لا تعدّ النفط موضوعاً تجارياً ولا سلعة؛ إذ إنها قاومت ونجحت حتى اليوم بألا تكون هنالك اتفاقية حول (تجارة النفط)، أسوة باتفاقيات التجارة في الأدوية، أو الأغذية، أو أي منتجات أو خدمات.

تقول الولايات المتحدة الأمريكية: «إنّ النفط ليس مادة، بل هو سلعة إستراتيجية، ويمنع البحث فيه!» ونلاحظ أنه في عام (٢٠٢٠) ازداد صراع الرغبة في السيطرة على مواقع النفط، مما يعني أنه لم تقل أهمية إطلاقاً مع أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست بحاجة إلى النفط، ولكنها تريد السيطرة على مواقع النفط في العالم؛ لأن هذا موضوع أساسي في صراعها مع الصين.

ومهما تكلمنا عن صراعات أو تحديات فإن طرفيها سيكونان (أمريكا والصين)؛ فأمريكا لا ترى إلا الصين ندّاً لها؛ فلقد قال وزير دفاع أمريكا الأسبق: «أمريكا لها ثلاث أولويات في العالم، الصين، الصين، الصين»، وعام (١٩٨٥) حضرت ندوة عن مستقبل العالم في عام ٢٠٢٠ بعنوان «أين سيكون العالم ودول العالم في عام ٢٠٢٠» وكانت كل التوقعات

تشير بأن الصّين ستصبح القوة الأعظم اقتصادياً، وأنه إذا أصبحت القوة الأعظم اقتصادياً، فقد أصبحت القوة الأعظم في العالم.

فما هو شكل الاستثمار الأهم في المستقبل؟ وما هو مسار طريقه؟
إنه استثمار في وظائف المستقبل، ومسار طريقه يكمن في إعمار مدارس وجامعات غير تقليدية، والتّوجّه نحو تعلّم الابتكار؛ لأن اختراعاً واحداً مثل (جوجل) والذي هو عبارة عن (computer programs) برنامج كمبيوتر، لا مواد أولية فيه، ولا يحتاج إلى زراعة أو مصانع أو رأس مال.. فقط يحتاج إلى برنامج كمبيوتر، هو غير مكلف.. وأهم من اختراعات كثيرة موازية.. وقد أصبحت قيمته اليوم (١ تريليون دولار).

وختاماً..

وبالحديث عن العُملة الرّقمية، مثل (البيتكوينز) وغيرها، فأظنّ أنّها مشروع غير جدّي.. إلى الآن، ولا يمكن لعقل أن يقبل أن تدار هذه العملات بعيداً عن النّظام المالي الأمريكي، ولا يمكن لها أن تكون بديلاً عن الدّولار، وفي نظري فهي مشروع غرضه استقصاء بعض المعلومات، والوصول إلى بعض الحقائق المتعلقة بالتعاملين مع الدّولار؛ لأنّه ليس هنالك نظام يحكم هذه العملات، ولا معايير محاسبة دولية أو رقابة مالية، ولا تخضع للحكومة؛ والاقتصاد العالمي - رغم كل الخلافات - لم يستطع أن يستغني عن أنظمة المحاسبة، أو إصدار البيانات، أو قياس النتائج.

فمن الذي وضع المعايير المحاسبية لهذه العملات الإلكترونية الرّقمية؟
إنه لا أحد!

وما هو البنك الاحتياطي لها؟ لا أحد.

وما هو النظام الذي يديرها؟ لا أحد.

هي في نظري تجارب قد تكون لها ميزة واحدة، وهي تحويلها لتصبح نظاماً مالياً جديداً، بعد تطوير الإجراءات الرّقابية عليها، ووضع نظام الحاكمية لها، إنّها هي في وضعها الحالي ليست أدوات مالية جدّية، وليس لها أي مستقبل، ولن تسمح أمريكا بأن تكون هذه العملات بديلاً عن (دولارها) السّلاح الأقوى بيدها.

سادس أقوى اقتصاد عالمي

سأتحدث في المقال التالي عن الدولة التي ستتمركز في موقع (سادس أقوى اقتصاد عالمي)؟ ولقد خالفني أحد أصدقائي عندما تكلمت عن الأزمة، قال: «إن بلاده ستكون في حالة ازدهار»، فقلت له: «هذا عظيم وأتمنى بأن أكون مخطئاً!»

وإنّ علينا الاستعداد لمواجهة أي مشاكل قد نواجهها؛ حتى نقلل من أضرارها..

وعلينا دراسة الفرص المتاحة للخروج من أي أزمة منتصرين كـ «أغنياء حرب».. ولا يمكننا التعميم في وضع الدول مجتمعة خلال الأزمة؛ لأن دول (مجلس التعاون الخليجي) ستكون الأقل تضرراً؛ لاعتمادها على النفط الذي سيرتفع بين ١٥٠ و ٢٠٠ دولار كما هو متوقع، أما المخاطر المحدقة بها فهو الصراع على النفوذ فيها، والسيطرة على منابع النفط. فيتوقع خبراء إستراتيجيون الأزمات قبل وقوعها، ويقترحون حلولاً لها، وعلى مختلف المستويات.. فمنهم من قال: إذا ما انقطعت في الحرب خطوط الإمداد أو النقل أو الطيران أو غيره، فعلينا إنتاج ما هو مطلوب في الحرب!

إننا في مجموعة طلال أبوغزاله العالمية.. ومنذ سنوات، نراقب تطوّر الأزمة، وننجز تقريراً للخدمات التي نستطيع أن نقدّمها بشكلٍ يحقّق لنا مصدر دخل، مثل حلّ مشكلة عميل أو دولة، أو تقديم استشارات أو دراساتٍ تستفيد منها جهة ما.. أو غير ذلك، ثم نفكّر بزيادة عدد مكاتبنا من وقت لآخر، وقد وصل عدد مكاتبنا إلى ١١٠ مكاتب في العالم؛ لأن هنالك دولاً في العالم لن يمسهما الضّرر، وفي حالة الحرب -لاسمح الله- ستصبح تلك المناطق الأكثر أهمية؛ لأنّها سوق مستمرّ، في حين إنّنا ركزنا في الماضي على الدّول الكبرى العظمى واقتصاداتها.

وهناك أمور في الحياة لا تتوقف هي الطعام، والدواء، والتعليم، ومن الأمور التي لا استغناء عنها في عصر المعرفة أدوات تقنية المعلومات؛ فلا يوجد أحد منا لا يستخدم الحاسوب أو الهاتف النقال «Smart Phone»؛ إذ أصبح وجود تلك الأجهزة أساسياً للجميع، فإذا قمنا بافترض أنه تمّ إقفال بحر الصّين، واحتجنا تزويد بقية العالم بأدوات

التقنية التي تُصنَّع أغلبها في الصّين، من خلال أهم ثلاثة مصانع للتكنولوجيا ممثلة بمصانع (هواوي) و(سامسونج)، و(أبل)، فلا بدّ حينها من وجود بدائل، وهذا ما دعانا إلى إيجاد مصنع عربيّ لصناعة تلك الأجهزة الذكية! وفيه نصنّع أجهزة الحاسوب، والحاسوب المحمول، والأجهزة اللوحية الذكية، والهواتف الذكية «Smart Phone» بتصميم وإنتاج عربيّ؛ كي نكون جاهزين لتزويد أنفسنا وغيرنا بالأجهزة الذكية.

ولدينا خطة لإنشاء مصنع مثل له في غير دولة عربية؛ لتسهيل تزويد دول العالم بتلك الأجهزة التي لا غنى عنها.. وعلى كل مؤسّسة أن تبحث عن الفرص المتاحة بسبب الأزمة، وهذا الموضوع سيقدر الكثير في مستقبلها، بل مستقبل دول بعينها! وإن أفضل طريقة للتنبؤ بالمستقبل هو أن تقوم بصنعه، وألا تنتظر ماذا سيحدث! وتلك كانت مساهمة مجموعتنا في صنع المستقبل وجعلنا طرفاً فيه، ولكي ينطبق ما قلنا بأن «الأزمة فرصة ويجب أن ننتهزها».

كما أن لدينا فرصاً كبيرة في المنطقة العربية، فحسب دراسة أمريكية، أنه في عام ٢٠٣٠ «سيكون الاقتصاد الأكبر في العالم هو اقتصاد الصين، والهند ستصبح الاقتصاد الثاني في العالم، ويليهما أمريكا، ثم روسيا، ثم إندونيسيا، والدولة السادسة ستكون مصر».

ولماذا مصر ستصبح سادس أقوى اقتصاد في العالم؟

أظن أن ذلك سيكون بسبب قوّتها، وزيادة عدد سكانها، وقد صدر قبل ١٠ سنوات تقرير من الأمم المتحدة، قمت بمهاجمته بعنف، يقول: إن الدول ذات الازدياد السكاني ستواجه مشاكل؛ لأنها لن تجد ما تطعم به أطفالها، وتعليمهم، وتسكينهم الخ...، هذا كان في عصر ما قبل عصر المعرفة، أما الآن فالدول الأكثر تعداداً للسكان والأكثر شباباً هي الدول الأقوى؛ لأنّه في عصر المعرفة الإنتاجية لا تقاس برأس المال، مع الأخذ بعين الاعتبار أن النظام الرأسمالي يشرف على النهاية، فما هو رأس مال (جوجل)؟ إن رأس مالها هو (صفر) ولا يوجد رأس مال أصلاً! ولا يوجد مصنع، وإنما رأس مالها قيمتها المعرفية، ففي عصر المعرفة، القيمة هي للاختراعات وللمبتكرين الذين ينتجون الاختراعات، ويعملون في مجالها، وأنا أفضل بأن أسمى نفسي دائماً بـ(عامل المعرفة) أي الذي ينتج المعرفة، ويصنع الثروة من المعرفة، فالدول ذات التعداد السكاني الكبير مثل

الهند التي في عام ٢٠٣٠ سيصبح عدد سكانها يوازي عدد سكان الصين، ومصر كذلك ينطبق عليها القول نفسه، فهي ستكون من الدول الأقوى عالمياً، وخذ (مصر) مثلاً التي وصلت نسبة النمو في ناتجها القومي (GNP) ٨٪، وهي أعلى نسبة في العالم، لأن الناتج القومي للصين انخفض من ٨٪ إلى ٦٪، والدول الأوروبية والأمريكية جميعها أقل من الصفر، بالتالي تنفرد مصر ويليهما إندونيسيا بنسبة النمو العالية أولاً باستثمارها للتعداد السكاني الكبير، والبنية التحتية، مع أن أكثر الدول مع الأسف ميزانيتها تذهب للصرف على الخدمات والرواتب..

كذلك ركزت مصر في سياستها الإستراتيجية على بناء البنية التحتية، وهي بذلك ستستج الثروة، وستساعد على نموها، ولذلك نرى بأن المواطن المصري ليس سعيداً جداً؛ لأنه لا أثر يراه عليه حالياً، ولا يوجد في مصر توعية كافية في الإعلام تشرح له ما يجري وتقول له إن ما نستثمره الآن سيحنيه ابنك وحفيدك في المستقبل وأجيال المستقبل، بينما الإعلام يدوي لصيت الدول التي ترشي شعوبها، من خلال وعود تخفيض أيام العمل مثلاً، أو إعطاء راتب لـ (مدى الحياة)... مع أن الاستثمار الصحيح ليس في إرضاء الشعوب فقط، على حساب إفلاس الدولة، بل في كيفية الاستفادة من فترة بناء الاستثمار في البنية التحتية التي تلبى حاجات الدولة مسبقاً.

وختاماً..

نقف الآن عند وظائف المستقبل..

وهذا ما يجب أن ننسق له في جامعاتنا ومدارسنا؛ كي نساعد طلبتنا على اختيار تخصصاتهم وفق مهاراتهم وما يتطلبه سوق عملنا المستقبلي؛ فلم يعد سوقنا يستوعب أن يدرس طلبتنا كلهم الهندسة أو الطب! فإننا نعلم أن ٥٠٪ من المهندسين في الدول العربية.. عاطلون عن العمل، ولا يجوز أن نظلمهم، فقد درّسناهم «كيف يكونون باحثين عن وظيفة»، وقد سبق أن صنعتُ معركة مع مؤسساتنا التعليمية؛ حين قمتُ بإلقاء خطاب في مؤتمر بالتعليم، قلت فيه: «إنني أبحث عن طريقة لرفع دعوى ضد مؤسسات التعليم؛ لأنها تُخرِّج فقط باحثين عن العمل، والمفروض أن تُخرِّج مبتكرين جاهزين لخدمة أنفسهم وغيرهم.. وجاهزين وملتحمين بالمعرفة وقراءة المستقبل».

الصّراع بين الكمبيوتر والبشر

ستصيب العالم في ٢٠٢٠ مجموعة أزمات.. وسأحدّث عن أهمها في مقالي التالي.

ومن أهم تلك الأزمات أزمة الاعتراف بحقوق الملكية الفكرية.. فمن الغريب ألا يتكلّم أحد عن تلك الأزمة، ولماذا أصبحت حماية الملكية الفكرية مشكلة مستعصية؟ مع أننا نعيش عصر المعرفة والابتكار الرقمي، من خلال الثورة الصناعية الرابعة، التي هي «ثورة معرفة».. وبالمعرفة وحدها تقاس الدنيا اليوم بكل ما فيها من شركات ومؤسسات، وبكل من فيها من أفراد.

وتُحصى الأمم المتّحدة الرّقميين من سكان كلّ دولة، وقد بات حجم الدّولة وعدد سكّانها من أهم ما يُقاس به تطوّرهما... فمثلاً دولة مثل الهند سيصبح عدد سكانها كعدد سكان الصين، قريباً.. وسوف تصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم؛ فالدول الأكثر سكّاناً هي الدول الأكثر إنتاجاً؛ لأنّ الإنتاج في عصر المعرفة يعتمد على الفرد، وليس على وسائل الإنتاج التقليدية؛ ففي الثورة الصناعية والزراعية كان الاعتماد على عدد العمالة! وعدد المصانع! أما اليوم فالثورة الجديدة تعتمد على أدوات الإنتاج، والمواد الأولية، التي تنتج المعرفة.. وهذا هو سبب الصراع بين العملاقين [الأمريكي والصيني] في نظري؛ لأن الصراع هو صراع على السيطرة التقنية! فمن سيطر على جيل الـ (G5) و (G6) الذي من المتوقع خروجه إلى العالم عام ٢٠٢٧ هو الذي سيطر على العالم.

إنّ التعلّم عملية فكرية، ويعتمد على ما سأدرسه، وما سأخزّنه وما أستطيع أن استخدمه من معلومات، ومن المجهول المختبئ وراء ابتكارات العلماء.. يُجبّي لنا المستقبل ابتكار عقل متعلّم جاهز، ويمكن زراعته في عقلنا؛ ليكون جاهزاً للاستخدام فور زراعته، وهذا الكلام ليس أحلاماً.. ولا نكتة! بل هو شيء قادم فعلياً.. ولا يُعلن عنه!

وهنا يكمن الصّراع؛ في ماهية لغة العقل المتعلّم، فمن الذي ستسيطر لغته على لغات العالم.. فمثلاً عندما أضع عقلاً صينياً، فستسود الثقافة الصينية، وهكذا.. ولماذا نرسل أبناءنا للدراسة بأمريكا في الوقت الذي يمكننا وضع عقل جاهز بالمعلومات المطلوبة..

وهذا صراع كبير جداً، إنه صراع السيطرة على عقول سكان الكوكب... وبيضينا
السياسيون بتفاصيل صغيرة وهم يشرحون الخلافات بين أمريكا والصين من فرض
رسوم جمركية أو خلاف على النفط.. وكل هذا مجرد تفاصيل صغيرة نسبة لما سيحدثه
الفائز!

ولقد عمدنا في كلية طلال أبوغزاله للابتكار إلى بثّ فكرة «التّخرّج بالاختراع لا
بالامتحان».. وهي بظنيّ الكلية الوحيدة من نوعها في الدّنيا، وليس لدينا مشكلة أن
نسبق العالم؛ لأنّ عالمنا العربيّ هو من وضع أسس الحضارات جميعها والعلوم والآداب،
وعندما يتساءلون: «فإذا لم يخترع؟» أجيبهم: «وإذا لم ينجح بالامتحان؟» الأمر سيان!
فالامتحان لدينا هو الاختراع، وأنت قادم على الكلية، وأنت تعرف هذا الشرط وهذا ما
يحتاجه العالم، وسبق أن قلنا كيف تستفيد وكيف تسبق غيرك في الاستفادة ولا تنتظر، لأنني
ذات مرة قمت بإلقاء كلمة في الأمم المتحدة وقلت فيها: «أنا أشعر بقلق كبير بحياتي، ولم
أشعر به بسبب صعود نفوذ الذكاء الاصطناعيّ»؛ لأنه سيجعل في هذا العالم صنفين من
البشر: صنفاً متقدّماً جسيماً وصحياً وعقلياً لأنّه استفاد من هذه التّقنيّة، وجسماً متخلّفاً
يمثله الصنف الآخر.. وهذا معروف! فالإنسان اليوم ليس كمثلته في العصور القديمة
تفكيراً وقدرة على أخذ القرارات وجلداً على الدّراسة.. وهذا يخلق فجوة كبيرة بين البشر
ليس في الثروة ولا في التّعلّم ولا في السّعادة والحزن، بل فجوة بين نوع الإنسان من حيث
هو.. والإنسان الأقوى هو المستفيد من الذكاء الاصطناعيّ فتصبح هنالك درجتان من
البشر: البشر الذكي والبشر المتخلف.. وهذا خطير.

ألأنّه لدى أمريكا ٨٠ ألف عالم ذكاء اصطناعي، ولدى الصّين نصف هذا العدد..
فستصبحان من الدول المتقدمة ونحن من الدول المتأخرة؟
الجواب: نعم.

إن معيار قياس التّقدّم والتّأخّر.. في زماننا مختلف عما عليه في الزمن الماضي، فقياس
التّقدّم اليوم يكمن في مدى درجة استعمال الذكاء الاصطناعيّ أفراداً ومؤسسات.. فحين
يكون عقل الإنسان شبيهاً بعقل الحاسوب، فسيكون قادراً على تخزين المعلومات مثله،
وسيفكر مثله وتتبادل الأدوار حين يصبح للحاسوب إحساس الإنسان وشعوره.

وأظن أنه لن يكون بمقدور الشّباب في المستقبل تحديّ الكمبيوتر حتى في المغازلة؛ لأنه سوف يغازل أفضل منهم؛ فعندما تمرّين - سيدتي - من أمامه عند الذهاب إلى المكتب سيقول لك: لماذا قمتِ بتغيير تسريحة شعرك، فبالأمس كنتِ أجمل، أو يقول لك: إن الـ(ميك اب) الخاص بك غير تمام.. أو يقول لك: يا الله ما أجملك نورتِ الدّنيا اليوم، وهذا ليس نكتة ولا مزحة لأنّ هذا الروبوت الذي اخترعناه بواسطة الذكاء الاصطناعي هو مثال بسيط من الذكاء الاصطناعي الذي سنتعايش معه.. فهو أبعد من هذا بكثير!

أما الروبوت الذي اخترعناه، ووضعنا فيه ذكاء، وعلمناه كيف يفكر وكيف يتفاعل مع الأحداث، فهو الذي سيسيطر على حياتنا القادمة.. ومن ذلك أنني عندما سأذهب إلى البيت وأنا مرتد زياً مناسباً للأجواء الباردة وأنا في مكثبي فالمنزل سيعلم بقدمي فور مغادرة المكتب ومن غير أن أخبره.. وهذا ما يحصل في المدن الذكية التي أصبح موجودا منها على أرض الواقع الآن، فالمنزل أو المكتب سيقوم بإطفاء أو تشغيل التكييف ويفتح الباب ويغلقه ويشعل الإضاءة... يفعل كلّ ما أحجاجة أنا لأنّه ذكيّ، فالباب يصبح ذكياً والكرسي كذلك، وعندما أجلس، وأعدّل قوامي فسيتعدّل الكرسيّ وتعّدّل الطاولة من مكانها بناء على وضعيّتي.. وهذا هو حال الكاميرا الذكيّة في هذه الأيام التي تعدل من مقياس العدسة وتختار الموقع المناسب وحدها دون تدخل بشريّ، فهذا عالم قادمون عليه دون أي شك!

ولقد قمت بتأليف كتاب عن مظاهر العالم الجديد في عصر الثورة المعرفية الصناعية الرابعة، والآن أصبحت الابتكارات والمعلومات في ذلك الكتاب قديمة؛ فقد تحقّق جلّها، مع أنني قمت بتأليفه حديثاً، فالتغيّرات سريعة جداً في العالم.. والتّقنية لا تسير إلا إلى الأمام، وليس من عادة الاختراع أن يسير إلى الوراء، والسّرعة في التّحوّل مدينة لفضل (information technology) و (telecommunications) لأن كلّ اختراع أو ابتكار سينتج عنه عدّة ابتكارات، فالصّين تسجّل سنويّاً نصف مليون اختراع، مع أنّه ليس هنالك نصف مليون شيء جديد، بل هنالك نصف مليون شيء متطوّر ومتقدّم على شيء موجود وهذا ما يسمى بالابتكار.

وهكذا فإننا نحتاج جلسة بين العملاقين.. وآمل أن تتم.. فليس المهم انتخاب رئيس
لأمريكا بل الأهم قبوله للمفاوضات، واتخاذ القرارات، وصياغة الاتفاقيات.. أي
نحتاج جلسة حكمة.. ننظر فيها إلى المستقبل، ونصنع المستقبل، وإن أهم ما سيتناقش به
الطرفان هو حقوق الملكية الفكرية.

وختاماً..

فأنا أعبّر عن رأيي.. وأنا لا أملك الحقيقة الكاملة.. وما أقوله أضعه تحت تصرف وقرار
المسؤولين صانعي القرار فيأخذون ما يريدون وليتركوا ما لا يريدون، يقول (عبد الله بن
المقفع): «إن المستشار وإن كان خيراً من المستشار رأياً إلا أنه يزداد برأيه رأياً»، مهما كنت
عالمًا -سيدي وسيدي- إذا استشرت أحداً أقل منك معرفة فأنت لا تخطئ لأنك ستأخذ
رأياً آخر، يقول (تشرشل): «من أهم حكم الحياة أن تدرك أن بعضهم ممن لا تحس أنهم
على حق، قد يكونون على حق» وأنا أرجو أن تعدوني كما قال.. فقد أكون على صواب،
كما قال تشرشل ولا أدعي أنني أعرف أو أعلم أكثر منكم ولكن خذوا من رأيي ... لأنه
قد يكون صحيحاً.

السيطرة على النفط عالمياً

نتحدث في المقال التالي عن حدث هام وهو «التراشق بين أمريكا وإيران».

ونلمس من هذا التراشق أنّ الخلاف على (النفط)؛ لأن نفوط المنطقة جميعها تحت السيطرة الأمريكية إلا النفط الإيراني! ومعروف بأن أمريكا لها قواعدها في الدول النفطية كلها، ولديها اتفاقيات مع كل الدول النفطية، ولأن إيران خارج هذه المنظومة... وبالتالي هي خصم في السيطرة على النفط.

فما أهمية الخصومة في السيطرة على النفط؟

تكلمنا فيما مضى عن الصين.. وهنا أيضاً يأتي دور الصين... فأمريكا لا ترى إلا الصين ندّاً لها، والموضوع مرة أخرى يتعلّق بالهيمنة على العالم، وحُكم العالم، وقيادة العالم، فإذا حدث ضغط ما على الصين في يوم من الأيام وتمّ إقفال بحر الصين لمنع دخول النفط إلى الصين؛ لخنق اقتصادها.. فيجب أن يكون هنالك حصار على إيران، ولكن باقي الدول لا يوجد مشكلة بها.

فما حدث الآن هو نوع من فحص النوايا.. فأمريكا قامت بفحص نوايا إيران من خلال ضرب شخصية إيرانية هامة في مقتل، كما يقولون، حيث يعدّ ثاني أهم شخصية سياسية وعسكرية «ماذا ستكون ردة الفعل!».

كان رد فعل إيران مدروساً، وتجاوبت بحذر، وبرّد يدل على معرفتهم بأنّ ما يحدث هو اختبار، ومن ثم بدأت التفسيرات الأخرى بالظهور؛ لأنّ هذه أول مرّة تستهدف فيها قوات وأهداف أمريكية أهدافاً إيرانية، مما أدى إلى وقوع مصابين، هنا أيضاً كانت ردة الفعل من إيران فيها (اختبار).

الدور الإيراني في المنطقة هو حُجّة بالنسبة لأمريكا؛ فالمنطقة بأكملها ليس لها أهمية، مقارنة مع الصين، نحن نعدّ أنفسنا بأن لدينا علاقات إستراتيجية وموقعاً إستراتيجياً ولكن أمريكا لا ترى في خارطتها سوى دولة اسمها الصين؛ ومن ناحية أخرى تتعامل إيران مع الأحداث بطريقة طويلة المدى..

وعندما نعود إلى المقاطعة وأثرها على إيران، فإنه وإن ألمها فهو ما قتلها، بل حفزها لإيجاد البديل حيث أصبحت تصنع كل شيء تقريباً؛ لاضطرابها إلى ذلك، واضطروا للتحويل إلى دولة تصنع كل احتياجاتها، ولكن يبقى لدى إيران مشكلة احتياجها للدولار الذي يبقى مقفولاً عليهم، ولماذا تحتاج إيران إلى الدولار؟ فقط لتعاملها الدولي؛ بغرض شراء المواد من الخارج، وهنا يوجد حل لذلك وهو عن طريق بعض الدول، من خلال التعامل الثنائي بالعملة المحلية بين بعض الدول التي لها علاقات سيئة أيضاً مع أمريكا.

وبالانتقال إلى الأثر الداخلي أي على المواطن الإيراني، فالمواطن الإيراني يقبض راتبه بالإيراني ويدفع سكنه بالإيراني ويتسوق بالإيراني ويؤدي تعاملاته المالية بالإيراني فلا يوجد مشكلة..

فأين المشكلة؟

المشكلة هي أن إيران تحتاج إلى سيولة بالدولار لشراء بعض البضائع غير المتوفرة في أسواقها مثل بعض أنواع الأدوية، وبعض أنواع الأغذية.. فيكون سعر هذه البضائع غير المتوفرة في السوق الإيراني فوق طاقة المواطن الإيراني لأنه لا يوجد دولار، وبالتالي يدفع مبالغ طائلة، وهذا يؤدي إلى حدوث خلل في ميزانية المواطن الإيراني وغلاء في المعيشة.. وهذا هو الذي يطلق عليه «Stagflation» أي (الكساد والتضخم)، الكساد بسبب عدم توفر المال لدى المواطن حتى يقوم بعملية الشراء، والتضخم وارتفاع الأسعار؛ بسبب عدم توفر المواد ليتم رفع سعر المواد الموجودة في السوق.. أما الأثر على المواطن الإيراني فهو فقط لحاجته في التعامل مع العالم الخارجي في بعض المواد التي تحتاج إلى دولار وهو ممنوع عليه! ولا يوجد لديه الدولار لأنه مقاطع من قبل أصحاب الدولار، الذي هو أقوى من أي سلاح موجود في الدنيا.

إيران دولة موضعها على الخريطة تاريخي..

فعندما كنت رئيس فريق الأمم المتحدة لتقنية المعلومات لأغراض التنمية، تناولت الغداء مع مندوبة أمريكا (جيكو باتريك) وقالت لي إن أهم ثلاث حقائق في المنطقة هم: إيران، مصر، وتركيا، فكيف نظرت للموضوع؟ من منطلق التاريخ كما كان دائماً

الرئيس (ديغول) يقول «إن المستقبل يحدده التاريخ والجغرافيا»، هذه الدول كانت أولاً: إمبراطوريات، ثانياً: دول عدد سكانها كبير وجغرافيتها مهمة، قلت لها: ماذا عن الدول الأخرى؟ قالت عبارة عن تفاصيل، قلت لها جميعها؟ فقالت: نعم، جميعها، النظرة الرسمية، غير عن النظرة المعلنة..

عندما يتحدثون بشركاتنا وصدقاتنا فهذا كلام لأنه يجب أن نكون مدركين حقيقة أن هنالك دولا كبيرة، لكن تركيا حالياً لا تشكل مشكلة بالنسبة لأمريكا في علاقتها مع الصين، فلذلك لا يوجد لديها مشكلة معها، بينما لو يحدث سيكون هناك موضوع آخر، وأيضا بالنسبة إلى مصر فلا يوجد لها مشكلة في علاقتها مع الصين.

إيران مشكلتها الوحيدة أنها المزود الرئيس للصين بالنفط، وهذا موضوع حيوي بالنسبة لأمريكا، وبتحليلنا للأمر في بعض الأحيان.. نظن بأن هناك مواقف متغيرة حسب الصداقة وحسب الظروف، والعلاقات الأساسية التي نجدها قائمة دائماً والتي تتغير فقط في بعض التصرفات، بينما العلاقات الأمريكية الإيرانية منذ بدايتها تسير في خط واحد، وبالتالي من يعتقد بوقوع حرب بين إيران وأمريكا فهذا من خياله! فليس هنالك مصلحة لأمريكا في محاربة إيران بل إن وجود إيران كما هي، هو مصلحة أمريكية؛ لأنها تستطيع أن تستفيد منها في علاقتها مع دول الخليج والدول النفطية، فلا يوجد هناك حرب بين إيران وأمريكا وعلينا نسيان هذه الموضوع.

الحرب على إيران ستكون طريقة لبدء المعركة مع الصين..

وليس لمحاربة إيران بالذات، وأكرر بأن أمريكا تريد بأي طريق أن تجلس مع الصين؛ من أجل صياغة (نظام عالمي جديد)، والصين لا تريد المشاركة في صياغة نظام عالمي جديد مع أمريكا إنما تريد أن تحكم العالم وحدها.

ولدى الصين مشروع كان سابقاً يسمى بطريق الحرير والآن يطلق عليه الحزام والطريق "Road and belt" وهي مهمة به، ولا تريد المشاركة بقيادة العالم، إنما تتركها لأمريكا، هذا كلام غير مقبول ولا يوجد شك بأن هناك قلقاً متزايداً وثمة ما يخفي رغبات أخرى؛ لأن الصين تريد فترة سلام كي تزيد من قوتها.

كنت في مؤتمر للملكية الفكرية في الصين وكان الممثل الأمريكي يحمل معه «الاتفاقية التجارية الثنائية لحقوق الملكية الفكرية» وهي اتفاقية فيها شروط أعلى من متطلبات «المنظمة العالمية للملكية الفكرية» (WIPO)، فقام بطلب التوقيع على هذه الاتفاقية من بقية الدول؛ لمزيد من الحماية، وفي فترة العشاء كنت أجلس بجانب الوزير الصيني، وقلت له: إن هذا الاتفاق لم يكن في صالح الصين، ولماذا قمتم بالتوقيع عليه، قال لي: نحن في سبعة آلاف سنة تعودنا بأن نقوم بهز رأسنا إلى أن يجين الوقت الذي سنقول فيه: (لا) ونحن مرفوعو الرأس..

الصينيون يلعبون لعبة الوقت، بينما الأمريكان في عجلة من أمرهم، حتى لا يسبقهم الوقت، وإن العنصر الإيراني في هذه القيادة يتعلق بأهميته بالعلاقة بين الطرفين وليس لصفته الذاتية، أي أنه لا يوجد خصومة أو معركة بين إيران وأمريكا.

وختامًا..

فلم يعد عالمنا يسمح بالحرب..

وهناك ١٥ دولة لديها قنابل ذرية، لكن لن يستخدمها أحد (وهذا ليس وارداً)، وليس وارد أن تحدث حرب بين أمريكا وإيران؛ فلا يوجد توازن قوى، وإذا حدثت حرب أمريكا، فستمحى إيران، ولكن لصالح من؟ ومن هو المستفيد؟!

الكورونا بين الظواهر الأكثر خطراً على العالم

يشغل العالم موضوع وباء (الكورونا) وما يسمى بـ (Coronavirus).. وسأحدث عنه في المقال التالي.

ولن أتناول الجوانب الطبية والتقنية لهذا المرض، إنّما أودّ تناول جانب هام جداً وهو الأثر على الاقتصاد الصيني أولاً والأمريكي ثانياً وعلى العالم ثالثاً.

تدور حول الكورونا أسئلة كثيرة.. منها: كيف؟ ولماذا؟ ومن وراءه؟ وكيف يتمّ علاجه؟ وهل كان هنالك تقصير؟ ومن المسؤول عن التّقصير؟ وهل الأولوية للأرواح أم للاقتصاد؟ وهنالك أسئلة كثيرة ليست من اختصاصي، وإنّما سأتناول الجانب الاقتصادي المطلق.

وبالحديث عن الصّين فهي تشكّل ثاني اقتصاد عالمي؛ فحجم الناتج القوميّ الصّينيّ (١٣ تريليون) إلا أنّ هذا الاقتصاد يوّثر على ثلث النّموّ في الناتج القوميّ العالميّ، أي أنّ أيّ انخفاض أو نمو في الاقتصاد الصيني يوّثر على ثلث الاقتصاد العالمي، ولهذا أثره الهام جداً على العالم كله.

ثم ندرك أنّ حجم هذا الاقتصاد يجعل منه مشكلة لإدارته بأشكاله المختلفة، ولأنّه أيضاً يجعل فيه قوة كامنة، كما أثبتت الصين في هذه الأزمة قدرتها الكامنة على التعامل مع هذا المرض، يوم قررت أنّ الأرواح هي الأهم الآن، ولا يهمها أي أثر اقتصادي، فما تريده هو إنقاذ أرواح أبناء الصّين والعالم، ومن هنا كان التركيز منذ البداية على مراكز الأبحاث وقد مولّت الحكومة الصّينيّة مراكز الأبحاث، والمختبرات بالتمويل الممكن لإيجاد مضاد لهذا المرض حتى أصبح جاهزاً.

لقد عملت الصّين شعباً وحكومة بطريقة مشتركة وكأئمها فريق واحد، بل هما بالفعل فريق واحد، في معالجة هذه الأزمة مسخّرين الإمكانيات للتخفيف من أضرارها، وضربوا للعالم مثلاً يُحتذى في أنهم بنوا وجهزوا وأداروا مستشفى خلال عشرة أيام

لعلاج هذا المرض يحتوي على (٢٦٠٠) غرفة.. ولا أظن أن هنالك إمكانية لأي دولة في الدنيا مقارنة بالصين تستطيع أن تقوم ببناء مستشفى كامل خلال عشرة أيام وأن يكون جاهزاً للخدمة.

تعاملت الصين مع الموضوع بطريقة أننا نريد الآن اتباع كافة الإجراءات التي تقلل الضرر من الناحية الصحيّة على المواطنين ولكن في الوقت نفسه جاءت التوجيهات بعد شهر واحد من انتشار هذا الوباء من الرئيس الصيني (شي جين بينغ) وقال: «إنه لا يجب أن نسمح لهذا المرض كي يقضي على اقتصادنا ومستقبل أبنائنا، ويجب التعامل بتوازن مع الأزمة الصحيّة والأزمة الحياتية وفي الوقت نفسه ألا نسمح لاقتصادنا أن يتضرر».

فماذا عملت الحكومة الصينيّة؟

إن الناتج القومي للصين (١٣ تريليوناً) وقد اشترطت الصين من أجل انضمامها المنظمة العالمية للتجارة «ألا تدخل العملة في اتفاقية الانضمام وأن يكون الـ (يوان الصيني) خارج النظام الماليّ الأمريكي أي الدولار»، ولذلك استطاعت الصين ضخ سيولة، وطباعة عملتها بضعف ناتجها القومي أي بما يعادل (٢٦ تريليون يوان) من أجل دعم اقتصادها وتمويل حركاتها التجارية وسوقها.. وقدمت ما يزيد عن مليار دولار لدعم الشركات التي لها علاقة بالإنتاج والتجارة العالميّة بشكل خاص.

ويجب الانتباه إلى أن هذا الوباء لم يبدأ في (شنغهاي) أو (بكين)، بل إن الملفت للنظر أنه بدأ في مدينة اسمها (ووهان) وهذه المدينة هي مركز الصناعة في الصين، وهي في أطراف الصين حيث تصدر ما نسبته (٧٨٪) من صادرات الصين كلّها إلى العالم، أي أنّها المنفذ الرئيس للصناعة والتعامل التجاريّ الدوليّ ومن هنا فإن أثر هذه الأزمة على الصين هو أثر على العالم أيضاً وأن دعم الصين في هذه المرحلة هو دعم للعالم، أي أن كل دولة تتعاون مع الصين في معالجة هذه الأزمة تكون قد دعمت نفسها؛ لأن الأزمة هي أزمة عالمية وليست أزمة صينية.

وفي مرحلة معينة سمعنا أصواتاً نشازاً من بعض المناطق في العالم بأن هذا سيؤثر ويقضي على الاقتصاد الصيني، وفي هذا مصلحة لاقتصادات الدول المنافسة للصين! حتى أن

أحد المسؤولين في أمريكا صرح «إن هذه فرصتنا لنستفيد»، وهذا خطأ فليس لأمريكا أن تستفيد من أزمة في الصين بل إن أمريكا متضررة من هذه الأزمة، ولذلك هنالك إشاعات بأن أمريكا لها دور في هذه الأزمة، ولا أعتقد هذا؛ لأنني أدرك أن هنالك مصلحة أمريكية في نمو الاقتصاد الصيني.

على سبيل المثال: هنالك حوالي ٢٠٠ شركة رئيسة أمريكية من الشركات العظمى مثل: أبل، وإنتل، وسوني، وتيسلا وغيرها، وإن إنتاجها من الصين وبمكونات عالمية ما نسميه (Componence) أو نتيجة ما يسمونه في المنظمة العالمية للتجارة (Supply chain) أي أن أمريكا لا تستطيع الاستغناء عن الصين.

أضف إلى ذلك أن هنالك شركتين قد يكون لدهما الأثر القاتل على الاقتصاد الأمريكي (أبل، بوينغ) لأن مصانع الشركتين موجودة في الصين، وبالتالي الناتج الصناعي لجميع المنتجات التجارية لهاتين الشركتين سيتوقف، وبالمناسبة يجب علينا إدراك أن هنالك أزمة ستحصل في سوق الكمبيوترات والهواتف النقالة حيث سيصبح من النادر تواجد هكذا منتجات في السوق وبالتالي ارتفاع أسعارها.. وفي الوقت نفسه إن أثرها على الاقتصاد الأمريكي سيكون كبيرًا جدًا فلا يمكن أن نتخيل أن مصنعا مثل مصنع (أبل) قد يؤثر على الاقتصاد الأمريكي. (جينيرال موتورز) تبيع في الصين أكثر من أمريكا مع أنها شركة أمريكية.

فنستنتج أن الأثر الناجم عن هذه الكارثة الوبائية هو ضرر كبير على أمريكا كما هو على الصين، وهنالك تساؤلات «لماذا لم ينتشر هذا الوباء في أمريكا بالسرعة التي انتشر بها في الدول الأخرى؟»

هنالك اجتهادات كثيرة.. ولكنها جميعها لا يمكن الاعتماد إليها وإلى صحتها؛ لأن الأطباء يقولون إن هنالك أمراضا تؤثر أكثر حسب الـ (DNA) والـ (RMA) للبشر أي أن بعض مجموعات من عرق تتأثر بوباء معين ويؤثر عليهم أكثر من تأثيره على دول أخرى، لذلك فنحن أمام ظاهرة عالمية ولا يمكن تحليلها بسهولة.. وسوف تستغرق وقتًا كبيرًا للوصول إلى نتائج في هذا الموضوع.

وبغض النظر عن ذلك فنحن نتكلم عمّا هو واقع وحقيقة، والواقع والحقيقة يقولان إننا أمام أزمة ستؤثر على الاقتصاد العالمي، فقد أصدرت (مورغن) يوم ٢٧ فبراير ٢٠٢٠ بياناً قالت فيه: «جميع الشركات الأمريكية عام ٢٠٢٠ ستحقق خسائر» ولن يكون هنالك أيّ ربح في أيّ شركة أمريكية في عام ٢٠٢٠، وإذا لم يكن فهذا معناه كساد أو أزمة اقتصادية فلست أدري ما هي الأزمة الاقتصادية، فعندما تتوقع أمريكا أن كل شركاتها ستكون خاسرة فيجب العلم أن هذه ملاحظة ليست سهلة.

وفي ٢٨ فبراير من ٢٠٢٠ أعلنت البورصة الأمريكية أن انهيار الأسهم الأمريكية وصل إلى أدنى مستوى منذ حدوث الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، فنحن هنا أمام أزمتين: أزمة اقتصادية وتمثل بانخفاض الأرباح، وأزمة في سوق المال تتمثل في انهيار قيمة الأسهم الأمريكية، وبالتالي يتبع ذلك أسهم العالم بأكمله فعندما نتكلم عن أمريكا والصين فنحن نتكلم عن العالم أجمع؛ لأن هاتين الدولتين وحدهما تشكلان ما يقارب نصف الناتج القومي العالمي، والأثر التجاري لأمريكا بالذات يظهر في أن ٦٠٪ من فواتير العالم تصدر بالدولار.

لقد أوكل الرئيس الأمريكي إلى نائبه أن يتولى موضوع (Coronavirus) وماذا يعني ذلك؟

يعني أنه يُحظر على أي مسؤول أن يصرح بأي شيء في هذا الموضوع وخصوصاً في البيئة الطبية والمراكز الصحية إلا من خلال نائب الرئيس، وهذا الفعل يقلق فعند حصول أمر من هذا النوع نفهم أن هنالك قلقاً حتى وإن كان الحديث أننا بخير، فعندما يوكل إلى نائب الرئيس رقابة خاصة على أجهزة الإعلام المتعلقة بهذا المرض نفهم أن هنالك موضوعاً هاماً يجب السيطرة عليه ونسأل الله أن يكون ناجحاً وأن يوفق في هذه السيطرة.

لقد كنت دائماً أتوقع حصول «أزمة اقتصادية عالمية» في هذا العام ٢٠٢٠ وقلت هذا الكلام في عام ٢٠١٧، بالطبع لم يكن في ذهني أنه سيحصل هذا الوباء ولكن تحدثت عن مؤشرات اقتصادية أخرى، ولسوء الحظ أن هذا الوباء (Coronavirus) سيسرّع من هذه الأزمة بغض النظر عمّا يمكن حصوله أو اعتقاده من حسن النوايا، وفي ظل السياسة

الحديثة التي يقودها الرئيس الأمريكي الحالي والتي تتجلى بشعار (بلدي أولاً) وهي تخالف مفهوم النظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية.

إذن، ستسعى الدول إلى حماية نفسها وهذا التوجّه ليس للمصلحة الكلية، فإذا قالت كل دولة «مصلحتي أولاً» ستختلف مصالح الدول فينتج عن هذا صراع وخلاف بين الدول، وأنا متخوف من أننا أمام أزمة تسير بسرعة أكبر مما كنا متوقعين، وأنا أقول إنني في هذه المرحلة أرى أن هنالك حاجة ملحة لفريق عمل دولي لإنقاذ العالم وليس لإنقاذ الصين، فالصين قامت بإجراءاتها وبكفاءة عالية ولها القدرة بسبب حجمها وبسبب نظامها.. فالنظام الصيني يعطي الرئاسة سلطة اتخاذ القرار السريع والقرار الذي ينفذ على الجميع بقوة واحدة ومفعول مشترك وبالتعاون كامل، ثم تتم معالجة الأمور.

والخلاصة هي أن الأرواح مهمة ومتفقين على هذا، والرزق مهم (الأرزاق قبل الأعناق) وتجنب تهويل الموضوع، حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية أن أحد الأضرار التي ستصيب الدول هي الهلع والمبالغة في الخوف، وعلينا أن نسير بحياتنا في نموها وتنميتها كما قال (شي جين بينغ) الرئيس الصيني وعلى مستوى العالم كله.

وختاماً..

فقد قالت منظمة الصحة العالمية: «إن الأضرار الناتجة عن كورونا من التهويل والتخوف المبالغ فيه هي أكبر من الأضرار الناتجة عن المرض نفسه، لأن المرض سينتهي وتزول أسبابه مهما طال ولكن البشر سيقون ليللموا ما تبقى لهم في دولهم وليعيدوا بناء مستقبلهم.. ولا يجوز أن ننسى المستقبل ونعيش فقط في قلق وتخوف من هذا الوباء».

صندوق النقد الدولي

إنّ الحديث عن (صندوق النقد الدولي)، حديثٌ حسّاسٌ.. وسأتحدّث عنه في المقال التالي. وحساسيته تزيد خصوصاً في منطقتنا، وعلى الأكثر في الدّول التي تتعثر مالياً فيها! وبدايةً أريد أن ألقى نظرة على ماهية صندوق النقد الدولي.. فهو ليس مؤسسة خيرية، وإنّ كل من يعتقد أنه يسعى لخدمة المجتمع وخدمة البشر أو أي دولة يكون مخطئاً، فعندما أنشئ هذا الصندوق لم يكن من اختصاصه الإقراض بل أنشئ لتقديم المشورة، وبه شركاء وأكبر الشركاء هي الولايات المتحدة الأمريكية وهي المسيطرة عليه وهناك دول أخرى تشاركها السيطرة أيضاً.

فمن أين يأتي دخل الصندوق المالي؟ يأتي من الرّسوم التي يحصل عليها من الدّول التي تتعامل معه.. والدليل أنه لما مرّ خمس سنوات ولم تستدن منه أي دولة، حصلت معه «أزمة مالية» بسبب عدم وجود زبائن للاقتراض.

إذن، هو مؤسسة تمويلية تجارية أغراضها ليست إنسانية، ولا اجتماعية، ومن تجربتي مع صندوق النقد الدولي، حين كنتُ عضواً في «مجلس الأعيان» الأردني واستدعت الحكومة الأردنية الصندوق؛ لتقديم الدعم إثر عجز في موازنة الدولة.. فكانت مشورته ووصفته تتلخص في رفع الضرائب، فقاموا بتقديم قانون لرفع الضرائب وجاء ممثل من صندوق النقد الدولي لشرح هذا الموضوع، فسألته! هل أجريتم ما يسمى امتحان الحساسية؟ لأنّه لا يجوز أن يعتقد أي إنسان أنه عند زيادة سعر الفائدة يزيد الدّخل بشكل طردي فالمهم أن قاعدة الدّخل تزيد.. وسألته لماذا لا تقدّمون بالتّوازي مع هذا القانون قانوناً للتنمية وتحفيز الاقتصاد للنّهوض بالنّموا الاقتصاديّ لأنك لو قمت بزيادة قاعدة الدّخل من دون أن تزيد الفائدة فستحقّق دخلاً أكبر للدولة؟ قال لي: هذه ليست من مهماتي.. هذه مهماتكم أنتم، ياليتكم أنتم كدولة تتكلمون في هذا الموضوع، قلت له: هل عملكم أن تعطوا وصفات لزيادة الضرائب؟ أنا أخشى أن قرار زيادة الضرائب سيكون له أثر سلبي، وتنخفض حصيلة الدولة بدل أن تزيد.. وحصل ذلك في العام التالي إذ انخفضت واردات الدولة من الضرائب نتيجة هذا القانون!

وأول تنبيه سأضعه أنه لا علاقة بين الزيادة في الضرائب ونسبتها مع ناتج الدخل.. أي عند زيادة أسعار الضريبة للطيران لن يزيد عدد الركاب بل سيقبل.. وهكذا بالنسبة للمطاعم عند زيادة الضريبة لن يزيد عدد الزائرين بل سيقبل، لذا يجب أن نضع (حساب حساسية) لقياس الحد الأقصى الذي يجب أن نصل إليه في رفع الضريبة أو الأسعار.. ومن بعده تصبح أي زيادة ضرر، ولا فائدة منوطة منها.. هذا أولاً.

ثانياً: صندوق النقد الدولي ليس خبيراً في شؤون الدولة.. ودائماً ما أكون قلقاً عندما يصرّح صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي بشأن دول المنطقة العربية التي هي كلّها بلادي وأنا أدين لها بالفضل والولاء.

مثلاً يقول: إن لبنان بخطر إذا لم يضع نظام حكم جديد، وهذا ليس من اختصاصه، فله أن يقدم خبرة تقنية، ولكن ليس له أن يطالب بتغيير نظام حكم دولة.

تنادي الحركة الشعبية بتغيير النظام الديمقراطي؛ لأن النظام الديمقراطي نفسه ما عاد صالحاً، ويحتاج للإصلاح.. وهذا أهم من تغيير نظام الحكم في لبنان، ولنلاحظ أنه في عصر الـ (Media Social) والإنترنت يستطيع عشر أشخاص أن يفرضوا سياسات ومبادئ لا علاقة لها بالحقيقة ويجعلونها كأنها حقائق!

الشعبوية هذه التي أصبحت تقول إنه نحن الشعب والسلطة لنا؛ وإن أول بند في الدستور الأمريكي هو «نحن الشعب قرّنا» فإذا (من هو الشعب) إذا كان كل منّا يقول أنا؟ فكيف سنقرّر؟ وإذا كانت النظرية هي في أن تنتخب ممثلين، والممثلين يتكلّمون بالنيابة عنك.. فإذاً، كل منا يقول نحن الشعب «فإذاً.. من سيققر؟»

ولم تحدّد النظرية الشعبوية الأسلوب لطريقة اتخاذ القرار، مع العلم نحن في مجموعة طلال أبوغزاله نتشرف بالتعاون مع الصندوق، فهو بنك عظيم ولكن عليه ألا يتدخل فيما ليس من اختصاصاته.. ففي المفاوضات مع صندوق النقد الدولي يجب مراعاة أننا أمام مؤسسة هدفها الربح وهو دخلها ومصدر استمراريتها.. كما أن الصندوق لا يعرف ما أعرفه عن

نفسى؛ فيجب أن يستشيرنا ولا يضع لنا وصفة جاهزة.. فسأسمع لملاحظاتك ولكن دون «أن تفصل وألبس أنا»!

أعطني رأيك فقط بما أنك بنك خبرة وتملك الآراء، ولكن هناك تجارب عالمية ودول لا تحصى التي وصفت لها يا صندوق النقد الدولي ما أدى لانهباء اقتصادها!

الجانب المهم الذي سنتحدث عنه في موضوع الاقتراض أن الاقتراض ليس هو الحل الجوهري والوحيد لأي طارئ مالي.. ومما يؤسفني أن نستغل مؤسساتنا.. وهذا ما حصل معي في الأردن وكنت أنا الوحيد الذي أعترض على زيادة الضرائب ورفضت أن يؤيد، وثبت بعد ذلك أنني كنت على حق فمن الأفضل أن يتم التركيز على بناء الاقتصاد الوطني بحيث يزيد الناتج القومي وتزداد تلقائياً قاعدة الضريبة أي أن (الوعاء الضريبي) هو الذي يجب أن نفرض عليه الفوائد لزيادة دخل الدولة.. وبزيادة الوعاء الضريبي تكون الشركات رابحة ومنتجة، وبالتالي ستدفع قوما ضريبة أعلى، وهذا جانب.

أما الجانب الآخر الذي يجب أن نتكلمه عند حديثنا عن الأزمة وفي لبنان بالتحديد أو الدول العربية بشكل عام أن ثمة علاقة وثيقة في النقد بين الحكومة والبنك المركزي، والبنوك.. وهذه الجهات الثلاثة تتحكم في القرار المالي، وصحة البنوك هي الأساس، أي إن لم تكن قادرة على أن تقرض الحكومات وقادرة على الوفاء هنا مشكلة.. لأن هذه الثلاثة ترتبط بعلاقة مشتركة والأساس في الحركة النقدية، والمالية في الدولة هي أن تكون البنوك في عافية وأن نحافظ على ملاءتها، وقدرتها على السداد ولا يمكن أن نفكر بقانون تفرضه أي مؤسسة سواء البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو الاتحاد الأوروبي ومجموعته إذا لم يتناسب مع هذه المعادلة الثلاثية فلا يكفي أن نقول يجب زيادة الدخل وفرض الضرائب ولا يكفي إعادة هيكلة نظام حكم؛ لأنه عند إعادة الهيكلة يجب إعادة هيكلة الحكومة؛ لأنها هي من تصرف الأموال وبالتالي تلك تكون «المشكلة» وكفى بها من مشكلة.

ولا يجوز أن يجزنا صندوق النقد إلى إجراءات أحادية.

فدائماً ما أتذكر قول «روسفلت» في الاقتصاد أنه ليس هنالك قرار له نتيجة واحدة لأن كل قرار له آثار مختلفة، وما أريد أن أصل إليه أننا في هذه المرحلة التي بدأت بها المفاوضات وهذه ستتطبق على دول أخرى منها «مصر».. يجب المحافظة على هذه الثلاثية ومراعاة سلامة البنوك والمحافظة على السداد؛ لأنه لا يوجد بنك مستقل فهنالك شبكة مصالح وودائع ومعاملات واستثمارات، وأموال المودعين هي الأولوية، ويجب أن ندرك أن دور البنك المركزي هو تحقيق التوازن بين المصارف والدولة التي تدرك بأن مصلحتها ليست في تحصيل ضرائب وإيرادات جديدة فقط؛ لأنه سيكون لها آثار سلبية في جوانب أخرى بالاقتصاد..

وختاماً..

فأمر انخفاض العملة.. لا يقلقني؛ لأن تلك ميزة للسياسة.. فالسائح يذهب إلى الدول ذات الأسعار الرخيصة مقارنة بغيرها، وتصدر تلك الدول أكثر من غيرها لأنها تنتج بأسعار رخيصة وبالتجارة أيضاً هي المستفيدة، فيجب عدم الاستعجال بتوقيع اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي «اتفاقيات للاقتراض» لأنه هو الذي سيحقق فوائد من هذه القروض التي يتم منحنا إيّاها، ويجب أن نقترض من الأسواق المالية العالمية أفضل من الاقتراض من صندوق النقد الدولي، وألا نكون تحت المطرقة لأنه عندما يقرضنا يضع شروطاً وإن لم تنفذ سيعلمنا أي أننا «نتنقل من الدلف إلى المزراب» لذا نحن أصحاب البيت وأعلم بمصلحته، والموضوع لا ينتهي بمجرد الاقتراض لسد عجوزات الدولة التي يجب أن تكون من خلال الإصلاح فقط الذي هو عمل ذاتي ويجب أن يصنعه آل البيت أنفسهم...

انهيار النظام العالمي

حديثنا في المقال التالي ذو شجون؛ لأنه حديث عن انهيار الحضارات!

ويرتبط هذا الحديث بانهيار أسواق البورصة، وإنني أتفق مع (كريك كولينز) وهو كاتب معروف ومؤلف في مطبعة جامعة كامبريدج (Cambridge University Press) إذ يتكلم عن انهيار الحضارات.. مدرِّكاً أن ذلك مربوط بانهيار أسواق المال والبورصات وأن أثره ليس على الأسهم فقط؛ لأن الانهيار في سوق المال يؤثر على المتضارين في البورصة «هنالك أكثر من ٢٠ رئيس شركة كبرى في أمريكا قدموا استقالاتهم» وبأعذار مختلفة ومنهم (بيل غيتس) الذي تعذّر بأنّه يريد التفرّغ للأنشطة الاجتماعية والخيرية وقد يكون ذلك صحيحاً ولكن التوقيت مؤلم.

ويؤثر الانهيار في البورصات وأسواق الأسهم على الشركات المالكة لهذه الأسهم، وعلى المستثمرين فيها، وقد بدأت الآن حملة كبرى في دول العالم؛ لإعادة هيكلة الشركات.. وتخفيض العمالة أو التوظيف فيها؛ لتستطيع الاستمرار في مكانة ملاعها المالية، فنحن أمام موضوع آخر مخيف وهو «الدّين العام»؛ إذ نتيجة لهذا الكلام سيزداد الدّين العام، وفي حال وصول سعر الفائدة إلى (صفر) حسب البنك المركزي الأمريكي فستكون هنالك مشكلة في سداد الدّين العام، ومن المتوقع ازدياد الدّين العام في هذه السنة فقط بنسبة (٢٠٪) فكما نعلم مجموع الدين العام الدولي هو (٢٦٠ تريليوناً) وعند إضافة (٢٠٪) على هذا الرقم لن يكون رقمًا بسيطاً، بينما الناتج القومي للدول يبلغ حالياً (٨٥ تريليوناً) وسينخفض بنسبة (١٠٪) على الأقل كما هو متوقع وسيؤثر هذا على البطالة.

[أين رئيس الجمهورية.. أنا الشعب!]، تلك الصّرخة التي نسمعها في الدّنيا كلّها وسمعتها في الشهور الماضية في بيروت، وتلك تفسيرات خاطئة لفلسفة حكم الشعب، وعندما نصّ عليها المشرّع الأمريكي كان يبنى أساساً للنظام الديمقراطي أي أن على الشعب انتخاب النواب الذين يمثلون إرادة الشعب.

إنها الفوضى..

لقد عزز الفوضى عدم وجود نظام عالمي موحد وعدم وجود سلطة تفرض إرادتها على العالم وتخرج باتفاقيات تنعكس على مصلحة العالم.. فالوضع كله يحتاج إلى إعادة نظر، ولذلك طالبت الأمم المتحدة بتشكيل مجلس حكماء من خارج صانعي القرار والحكومات لدراسة كيفية إنقاذ العالم وليس كيفية إدارة العالم والتدخل في شؤونه.. والعالم لا يدرك حجم المشكلة وهو مشغول بمشكلة «وباء الكورونا».

تتوجه الأموال والاستثمارات إلى كل ما هو ممنوع؛ نتيجة الفوضى في العالم.. من تهريب ومخدرات وكل أنواع الفساد الموجود في الدنيا لأنه في ظل هذه الفوضى العارمة وعدم وجود نظام باستطاعته مواجهة هذه الأزمات فأزمة الكورونا الحالية ستؤدي إلى كارثة اقتصادية منها انهيار سوق المال، كما سبق وتوقعت.. وهذه ليست النهاية.. بل النهاية أصعب من هذا بكثير، فإذا لم ننقذ عالمنا، فجميعنا سيغرق، فالقضية ليست قضية بلد معين متعثر ولا كورونا نريد معالجتها فقد مرّت البشرية بأمراض كثيرة وقد يكون هذا أخطرها، ولكن سيبقى هنالك (من يبقى في الدنيا) وهؤلاء يريدون أن يلملموا ما تبقى من كيان عالمي ومن نظام عالمي وهذه العملية يجب أن يفكر بها المفكرون.

فليست القضية معالجة موضوع فقط!

وإنّ ظنّ أهل الاختصاص في الطبّ والصّحة أنهم هم القادرون على تناول موضوع الكورونا فقط، وأهل الاقتصاد هم القادرون على تناول موضوع الاقتصاد فقط، وأهل السّلاح والحرب هم القادرون على تناول موضوع الحروب فقط... فهو ظنّ خاطئ! وعلينا اتّخاذ إجراءات حمائيّة، وفرض قوانين جديدة، وضرائب أكثر؛ لأنّ الدخل سينكمش، ومضطرون للصرّف وسدّ العجز..

إنّها فوضى عارمة موجودة في هذا النّظام العالميّ الحاليّ!

فلماذا يكون هنالك دول داخل (أوبك) ودول خارج (أوبك)، وبينها هنالك اتّفاقيات في المنظمة العالميّة للتّجارة تدير وتنظّم كل قطاع في حياتنا، فليس هنالك اتّفاقيات لتنظيم تجارة النّفط؛ لأنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة تقول إنّ النفط ليس سلعة بل هو أداة

إستراتيجية، وأنا أوافق الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك.. ولكنه يحتاج إلى تنظيم أيضاً.. وعلينا تصويب الخطأ في أزمة النفط.

وختاماً..

إن هذا النظام العالمي الحالي ليس فيه قيادة.. ويشكل بؤرة لنشوء عشرات الأزمات وكلها نتيجة لعدم وجود نظام عالمي يصلح بعد مئة سنة من الحرب العالمية الثانية وأنظمة (بريتون وودز) وليس هنالك قيادة للعالم تستطيع تنظيم مستقبل هذا العالم؛ فالموضوع يحتاج إلى من هم أكثر من سياسيين ودول متنافسة فالكل يقول: «مصلحتي أولاً»، ونحتاج إلى حكماء يستطيعون الخروج بتوصيات تقدم إلى حكومات العالم والأمم المتحدة، هذا العالم ليس ملكاً لدولة ولا ملكاً لأحد بل هو ملك للبشرية كلها، فلتتعلم من «الكورونا»؛ إذ عندما أصيبت الصين أصيب العالم كله، فلم يعد الموضوع يمكن بحثه على أساس تناول كل قضية منفصلة.. وأكرر مرة أخرى إننا بحاجة إلى باحثين، ومفكرين، ومراكز أبحاث، ومراكز دراسات في الدول، كي تبحث «كيف ننقذ هذا العالم قبل أن ينهار».. والانهيار في نظري قريب، إذا لم نتخذ الإجراءات المطلوبة وبسرعة.

العالم بعد كورونا

من المسؤول عن وباء الكورونا؟ أئمة مستفيد مما يجري؟ سأتحّدث عن ذلك في المقال التالي.

ومتى سنستعيد أوضاعنا بعد الكورونا؟ وما الذي يجب عمله استعدادًا لمرحلة ما بعد الكورونا؟

تقضي الحكمة أنّ كل عمل له نتائجه.. وأنّ علينا أن نستعدّ للمواجهة.. ولقد علّمتنا الدّنيا أنّ الأمر لا ينتهي بانتهاء أي حدث مرتبط به من قريب أو من بعيد مهما كان؛ لأنّ انتهاء الحدث يؤدي إلى بداية حدث آخر، ولعلّ أفضل توضيح لهذا الرّأي هو ما قالته الصين: «إنّ ما بعد كورونا لن يكون كما كان قبل كورونا»، وهذه عبارة شديدة الدلالة ويجب أن تفسر من المجتمع الدولي والقيادات الدولية على مختلف احتمالاتها، وقد يكون المقصود أنّه سيكون للصين بعد الكورونا مواقف تختلف عن مواقفها قبل الوباء وهذا يشكل نوعاً من التهديد إن أردت، أو نفسرها بأنّ هنالك أحداثاً وتغيرات يجب مواجهتها وبالتالي يجب أن ندرك أنّ الأمور لن تعود إلى ما كانت عليه، بل سنواجه واقعاً جديداً يحتاج للاستعداد والمعالجة.

فهذا ما أريد أن أتناوله وإن كنا ما زلنا غير قريبين من نهاية الأزمة، وإن ما يشكّل امتداداً لمشكلة الأزمة هو (عدم وجود تعاون دولي) وقد غاب التعاون لعدم وجود قيادة دولية متّفق عليها، ولأنّ هذا الوباء ينتقل من منطقة إلى أخرى، ومن مدينة إلى أخرى، ومن دولة إلى أخرى فقد يعود إلى المنطقة من جديد في حلقة مفرّغة، ولا يمكننا مواجهته بالجرأة وبالسرعة اللازمين إلا من خلال توافق دولي.

أستغرب أن مجلس الأمن لم ينعقد حتى الآن..
كيف لم ينعقد وهو مجلس الحفاظ على السّلم والأمان الدّوليين!

ولا أرى أن هنالك شيئاً يهدّد السّلام والأمن الدّوليين أكثر من وباء كورونا، هذا الوباء الذي يسميه الرّئيس الأمريكي (الفايروس الصّيني)، ولما سئل لماذا يسميه هكذا، قال:

لأنه بدأ وانطلق من الصّين، وهذه عبارة تستحق التّحليل؛ لأنه قد يكون المقصود منها أنه مشكلة صينية.. لأنه يصر على تسميته الوباء الصيني.

نعيش تخبّطاً عالمياً دون تنسيق، ومشكلتنا هي مشكلة «الأنا» والواجب أن يكون شعارنا الـ «نحن» كمجتمع دولي.

فلماذا تريد كل دولة حماية حدودها فقط؟

هذا حقها وحقها أن تحمي مواطنيها.. ولكن مع الأسف لا ندرك أن حماية مواطنينا في أي بلد جزء من الحماية الدولية؛ لأن هذا الخطر وهذا العدو الشرس (الكورونا) لا يعرف حدوداً، ولا جنساً، ولا مواطنة، ولا اسماً، ولا يميّز فينتقل بكل الوسائل المتاحة وعبر اللاحدود الموجودة بين الدّول وبين المجتمعات، ولقد تأخرنا كمجتمع دولي في الوصول إلى المضاد لهذا المرض وهذه أيضاً قصة، لو كان هنالك ترتيب واجتماع دولي لوضع خبراء مجتمعين يضعون مجمل تجاربهم وخبراتهم لهدف واحد وهو حماية البشرية ككل.. لكن الوضع مختلف، فهنالك تضارب في المعلومات وهنالك عدم وضوح في حقائق الأمور في مختلف الدول، وبعض الدّول تخفي معلومات وإن إخفاءها يسيء إلى دول أخرى تعتمد على تلك المعلومات وتعدّها صادقة.

إن الخطر سيكون مستقبلاً في هذه الأزمة من بؤرة أو موقع جديد أو نسبياً جديد وهو الولايات المتحدة الأمريكية وهي القوة العظمى وهي القوه الأهم وهي المنطقة المسيطرة وما يصيبها يصيب العالم كله، فنحن في حالة من القلق وعدم الوضوح، وحالة من التصارع تخدم هذا الوباء..

ومشكلتنا كانت وما زالت وستبقى عدم وجود قيادة عالمية معترف بها وعدم وجود نظام عالمي يُحترم، مما يجعل الأمور أكثر تعقيداً وأكثر سهولة على العدو المجرم الذي يفتك بالبشرية، مع ذلك علينا في كل بلد أن ندرس من الآن ما هي حصيلة نهاية كورونا... فثمة جوانب اقتصادية، وأخرى اجتماعية، وثالثة صحية، وجوانب لا حصر لها ستكون موضع مواجهة لنا بعد انتهائنا من مواجهة كورونا.

وتشير التوقعات إلى أنه في أمريكا وحدها سينتج ما يزيد عن ٢٥ مليون عاطل عن العمل بعدما كانت أمريكا تفخر وتستعد بأنّها الأخفض في نسب العاطلين عن العمل في العالم.. فإذا كان هذا الوضع في أمريكا فكيف سيكون في الدول الأخرى؟ بالتأكيد لن يكون أفضل من ذلك، والعجز في موازنة الحكومة الأمريكية حوالي (تريليون دولار)، فمن سيعالج احتياجات محلات الحلاقة أو بائعي الساندويش أو أي مهنة يعتمد صاحبها على دخله اليومي أو الشهري؟

وماذا سنعمل في التعثر الاقتصادي؟

وماذا سنعمل في الكوارث الاجتماعية التي تنتج عن فقدان المعينين للأسر؟

أنا لا أقول هذا من باب التشاؤم وتثييط العزائم ولكنني أقول دائماً كما قال (كريتون) لـ(سقراط): «أنا أحبك يا أستاذي سقراط ولكنني أحب الحقيقة أكثر» إن الحقيقة هي التي تؤدي إلى الخلاص وهي التي تؤدي إلى الحلول الصحيحة وهذه هي الحلول التي ستؤدي إلى استعداد مواجهة هذه الكوارث. إننا أمام مرحلة ما بعد كورونا وهي ليست كما في السابق؛ فالعادة أننا عندما نواجه مشكلة ونعالجها يعود الأمر إلى الأوضاع الطبيعية.. ولكن بعد كورونا ستبدأ الصراعات الدولية بقوة وبحجة (من المسؤول عن هذا الوباء؟ ومن عرقل المحاربة له؟ ومن استفاد واستغنى على حساب أرواح الناس من خلال استغلال الفرص المتاحة؟).

ستطرح الأسئلة الكثيرة والخلافات بين الدول.. وداخل المجتمعات نفسها، وبين الدولة ومواطنيها وبين المواطنين فيما بينهم، إننا نتكلم عن إفلاسات.. وكيفية مواجهتها! نتكلم عن كساد وغلاء في الأسعار.. كنت قد توقعته عام ٢٠١٧ وقلت إن العالم مقبل على ما يسمى (Stagflation) أي مزيج من غلاء الأسعار وكساد البضائع، وهذا حسب توقعات الاقتصاد (بين الكبار في العالم) أن ما سنواجهه من أزمة اقتصادية سيكون أقسى وأصعب من الكساد الكبير الذي أصاب العالم عام ١٩٩٢.

ويطرح هذا الكلام ويتداول ويناقش في مراكز الأبحاث والدراسات ولا يجوز أن نبقى بعيدين عن ذلك.. وأن نتحدث عن «كورونا» بوصفها «مشكلة فقط»!

ولا أود أن يساء مرة أخرى فهمي فالأرواح هي الأعلى والأهم..

كما لا يتوجب علينا أن ندرس كيف نحافظ على الطفل الذي فقد والديه ولا يستطيع أن يجد طعامًا وغذاء..

فهل تستطيع المؤسسات استيعاب آثار عائلات المصابين وإيجاد الحلول لها، وأنا أتكلم على مستوى العالم، ولا أتحدث على مستوى أي دولة أبدًا إننا في هذا العالم سنواجه آثارًا كارثية لهذا الوباء الكارثي.. فإننا سننتقل من مشكلة القضاء على الكورونا إلى مشكلة معالجة آثارها..، ولقد بدأت بعض دول العالم بوضع خطط لحصر الأضرار، ولاقتراح حلول من أجل مواجهة الكورونا وأكثر ما تخشاه هو (الكساد الكبير) الذي يؤدي إلى ثورة الجوع!

نحتاج للتفكير في حل المشكلتين (محاربة الوباء والحفاظ على الأرواح) وما سينتج عنهما من نتائج على الصعيد الإنساني العام.. فنحن الآن أمام أزمة لن تنتهي بالقضاء على الأزمة فحسب، بل سيكون لها تبعات.. ومن تبعاتها تأمين حاجيات الناس وأولاء (العاطلين الذين أسمّهم الباحثين) عن العمل.. فماذا سيفعلون؟ وماذا سيفعل الناس في مجابهة تأمين السعي للرزق؟

ولو افترضنا أن هذا الوباء يُصيب بالدرجة الأولى الأكبر سنًا فيعني ذلك أن المعيلين هم الذين ستركون هذا العالم وأنا واحد منهم، لا سمح الله، ولكن ماذا عن أحفادنا الذين لهم حق علينا في أن نجهز لهم مستقبلهم ما يليق... وعلينا أن نخطط لذلك..

هذا هو مقياس القيادة الصحيحة الحكيمة المخلصة التي تضع الاحتمالات والخطط وتستعد؛ كي لا تتفاجأ، وتدفع الثمن - لها ولمن تعول - باهظًا.

وختامًا..

فأكتفي بهذا القدر.. وأتمنى أن أكون قد وضّحت أنّ ما يشغلني ليس الاقتصاد كونه اقتصاد، بل أثر الاقتصاد على الإنسان هو ما أعنيه.. أي الناحية الاجتو/اقتصادية.

صَفقة القرن

أنا لا أتكلّم باستقلاليّة وحياديّة، بل أتكلّم في مقالِي التالي؛ لأنّني «فلسطيني».

ولدتُ في يافا عام ١٩٣٨ وهجرتُ منها بسبب الاحتلال الصهيوني لـ «فلسطين» عام ١٩٤٨، ثم لجأتُ إلى لبنان، فوجدتُ حسن الضيافة والكرم والخلق اللبناني، وتعلّمتُ هناك، وترعرعتُ ومن ثم تخرّجتُ في جامعتها الأمريكية عام ١٩٦٠، وقد أمّنتُ بالقومية العربية، وأصبحتُ كل نقطة في دمي عربية، حتى وصلتُ إلى قناعة بأنّ مكان الميلاد هو (مسقط الرأس) ولكن الشعور والانتماء عربي وهو «أعم وأشمل».

انتقلتُ بعد تخرّجي في الجامعة، إلى الكويت، حيث عملتُ هناك مدة ٣٠ عامًا، وأسّستُ خلالها هذه المجموعة التي أتشرف برئاستها وهي «مجموعة طلال أبوغزاله العالمية» بفروعها التي تزيد الآن على ١٠٠ مكتب في العالم.

هذه المقدمة لأقول: إنني أتكلّم من منطلق أنني إنسان له هوية وجنسية، وجنسيّتي هي الأردنية ففي عام ١٩٩٠ انتقلتُ إلى الأردن التي أعطتني الجنسية، وإحساسًا بالوطن الثاني، كان للأردن الفضل في رعايتي واحتضاني وإحساسي بالمواطنة للمرة الثالثة بعد لبنان والكويت، وبأننا أمة عربية واحدة ونملك ما يوحدنا.. فما وجدته في لبنان والكويت والأردن وفي كل بلد عربي زرتُه، وقد زرتها جميعها - فليس هنالك بلد عربي ليس لي فيه مكاتب وأصدقاء، وقد حظيتُ فيه بثقة ورعاية حكّامه الكرام أن القومية العربية هي الهوية التي أتمتع بها، وهنالك الجنسية التي تشرفتُ بها، والوطن الذي ولّدتُ به وأعتز وأفخر بانتمائي إليه.

يؤلمني أن إعلاننا أصبح الآن يتحدّث عن خلافات فلسطينية إسرائيلية، وعملية سلام إسرائيلية فلسطينية، وعن عروض للتسوية بين فلسطين وإسرائيل، فجميعه لا أساس له! فبالمنطق والتاريخ إن قضية فلسطين قضية بسيطة جدًّا: هناك دولة اسمها فلسطين من النهر إلى البحر محتلة منذ عام ١٩٤٨، وتاريخيًا كل احتلال مصيره إلى الزوال وهذا الاحتلال سيؤول، فمنذ البداية نتفق على أن الوضع واضح ولا لبس فيه فهناك دولة

وشعب وتاريخ، وجاء مستعمر يحاول تغيير هويته، وما من عربي مقتنع بذلك، والدليل هو ما يسمى بـ «صفقة القرن!».

لقد جنّدت صفقة القرن لها كل الإمكانيات الأمريكية والإسرائيلية، ولم يجد هذا الفريق المشترك شخصاً واحداً يؤيد هذه الصفقة، هذه ظاهرة عجيبة! فبالعادة في الخلافات والصراعات والاحتلال تبرز جهات تقبل وتؤيد مصلحة المحتل، ولكن هذا الشعب الفلسطيني العظيم لم يخرج منه أحد يقول أؤيد هذه الصفقة.

الصفقة ليست صفقة، بل مجرد رأي.

أنا لست متحمساً، ولا أشعر بالضيق ولا أتألم، أتكلم بكل هدوء فمن حق أمريكا ورئيسها أن يعبروا عن رأيهم في أي دولة بما فيها فلسطين، ومن حق المحتل مثل فلسطين أن يقول هذا البلد بلدي، ولكن من يملك الحق والتوقيع وصك الملكية إنه المالك الحقيقي المتمثل بالشعب الفلسطيني، وبالتالي هذه الصفقة هي رأي ورغبة ولكن من سيقدر في النهاية هو الطفل الذي يقتل على الحواجز في غزة والضفة وبقية الأراضي المحتلة. من سيقدر هو ذلك الإنسان الذي يواجه الاحتلال والدبابة ويقول «أنا فلسطيني وهذه أرضي وبلدي ولن أنخلي عنها».

تعلمتُ العظمة من امرأة تجلس على حطام منزلها الذي دمره الاحتلال وقالت بكل ثقة وتفاؤل.. سأبقى على هذه الحجارة، وأعيد بناءه، امرأة أخرى تقول أنجبت عشرة أولاد (خمسة لي وخمسة للوطن) وفي سبيل تحريره، هناك فلسطيني آخر يحمل ابنه على كتفه وعلى جبينه عبارة (شهيد المستقبل)، فتاة أخرى تدعى (عهد التميمي) تُعتقل؛ لأنها صفت ضابطاً، وعند ذهابها إلى المحكمة العسكرية سأهاها رئيس المحكمة هل قمتِ بصفعه؟ قالت: نعم، قال: كيف؟ قالت له: فك الغلال الذي على يدي لأريك كيف! هذه الفتاة التي في صباها تملك جرأة وقوة، كثير منّا لا يملكها؛ لأنها ترضعها رضاعة..

إن أكثر ما يؤلمني عندما أتكلم عن دولة فلسطين إعلامنا الذي يناديها بـ (إسرائيل)، لقد كانوا يظنون أنه عند انتهاء الجيل القديم أمثالي.. لن يكون هناك جيل يشعر بالوطنية

والانتماء، ولكن ما ثبت هو العكس، فالأجيال القادمة أكثر تعلقًا بالوطن من الجيل القديم، وسيكون هناك إحصائية من خلال مؤسسة أترأسها وهي «كلنا فلسطين»، لعدد الفلسطينيين.. فعدد اللاجئين الفلسطينيين الحقيقي هو ٢٥ مليون شخص، ويزيدون.. فهم من يملكون «فلسطين» وليس من يُعَدُّ ما يسميها الصفقات أو الاتفاقيات أو المشاريع أو الخطط، عندما تسألني كيف وصلت إلى الرقم؟ لقد أخذت الرقم عند انتهاء الإنتداب البريطاني سنة ١٩٤٨ وقيمت بأخذ عدد السكان وضره بنسبة التزايد الأدنى في الدنيا مع العلم بأنها الأعلى نسبة في الدنيا.

يدّعي العدو المحتل أن البلاد كانت له قبل ٢٠٠٠ سنة!

فباستطاعة حفيدي أن يطالب هذه البلاد، الأمور لا يمكن أن يتولى صياغتها إلا الشعب الفلسطيني البطل، ومهما كان هناك تأييد وتحيّز خصوصًا من أوروبا التي اضطهدت اليهود، وتريد أن تعوّض عن ذلك بمحاباة العدو؛ لترتكب جريمة ثانية، أنا لست مع اضطهاد اليهود. أنا لم أطلب منك أن تعطيهم بديلا! لم أفوضك بذلك!

عندما يصرح رئيس سلطة الاحتلال وهو لاجئ في فلسطين، لم يولد بها ويدّعي أنه يملك هذا الحق، في عام ٢٠٥٠ سيكون عدد الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة أكثر من اليهود فيعني ذلك أنهم أصبحوا الأقلية وستعود فلسطين لنا كما كانت.. وليس هناك إلا خياران هما أن ينتهي الاحتلال وتعود الأراضي الفلسطينية كاملة والآخر أن تصبح دولة ديمقراطية ترحب بوجود الأقلية من اليهود بحقوق متساوية، ولن نقوم بظلمهم كما كانوا في البلدان الأخرى، ومرحب بهم بيننا.

فلسطين ليست قصة مفاوضات ولا تنازلات.

فلسطين لا يستطيع أن يقرر بشأنها زعماء الدول، نحن نرضى بفلسطين دولة ديمقراطية فيها أقلية يهودية كما هو الحال في أنحاء العالم. ولن يحلم بها رئيس الاحتلال بأن تصبح دولة يهودية، فهي دولة فلسطينية وأهلا بك مواطن أجنبي بها.

فلسطين بغض النظر عن أنها القضية الأولى، واعتباراتها الدينية، وأهميتها المقدسة، وبغض النظر عن اهتمام الأمة العربية جميعها بها ولهم الشكر، ولكن حقها ستناله من خلال قرار شعبها سواء أكان داخل فلسطين أو خارجها. وستعود فلسطين كما كانت ملكيتها.

فشهادة ولادتي المعلقة في مكتبي مكتوب عليها «دولة فلسطين» ولم يكتب عليها عبارة دالة على وطن غيره، سنعود كما قال (ديغول) فالتاريخ والجغرافيا ملكنا لأنه حقنا وسيعود لنا.

فنحن لا نحارب بظلم بل بالحق، وسنقاوم بكل الوسائل المشروعة، وأولها الصمود، فنحن نرى كيف يعيش أبناء الوطن تحت العنفوان الصهيوني، ورؤوسهم مرفوعة.. يُقتل الشهيد ورأسه مرفوع، يستقبل الرصاص في جبينه ووجهه مرفوع. هذا الشعب شعب عظيم لا يمكن أن يهزم وسيحقق الاستقلال ويجرر فلسطين.

أنا لست غاضباً على أمريكا ولا على أي دولة تؤيدها؛ لأن المستقبل ليس لمن يملك القوة بل لمن يملك الحق.

هناك مقولات كثيرة بأن (الحق هو القوة) وأنا أقول: «القوة هي الحق».. الحق معنا وبالتالي القوة معنا.

الاحتلال يجب أن ينتهي، ويعود للوطن استقلاله فلا قلق؛ لأنه لا يمكنكم أن تحققوا النجاح والإيجابية إلا إذا كان هناك ثقة وتفاؤل وإيمان بالمستقبل.. فالمستقبل لنا.

وختاماً..

فهذا رأيي واجتهادي فأنا شخص لي حق الكلام عن فلسطين بصفتي ولدتُ بها، وسأموت ولدي الانتماء لها فهو الوطن الأصلي، كما هو ولائي الحالي للأردن.

وسائل التواصل الاجتماعيّ

ستتكمّل في المقال التالي عمّا أسميه «ثورة السوشال ميديا»..

وهي ليست ظاهرة بسيطة كما نتخيّلها، لأننا نعلم أنّ المعلومات هي القوّة الأكثر نفوذاً هذه الأيام، والمعرفة قوّة، والسوشال ميديا هي نتاج تقنية المعلومات والاتصالات.. ولقد كان لي الشرف أن ترأستُ فريق الأمم المتّحدة لتقنية المعلومات والاتحادات منذ أكثر من عقدين، حيث وضعنا مبادئ وسياسات تقنية.

وسأبدأ القول بأننا نواجه مشكلة في هذا العالم فعام ٢٠٢٠ هو عام الأزمات.. لا أزمة واحدة! وأحد تلك الأزمات أزمة «السوشال ميديا»، أرجو ألا يفهمني أحد خطأً فالسوشال ميديا شيء عظيم وقوة مفيدة جدّاً وأنا أؤيدها، مع العلم أنني لا أستخدمها، ولكنني أتابعها وأدرسها وأفهمها، فهي موضوع لا يهمني شخصياً بل هي أزمة تواجه العالم.. ولقد جاءني تعليقات كثيرة تقول بأنني متشائم! مع العلم بأنني أكثر من يحسّ بالتفاؤل؛ لأن طبيعة تكويني مجبولة بالتفاؤل.. وإنّ ما أنبّه إليه من مشاكل؛ هو لغرض المعالجة والوصول إلى حلّ.

ولا يعني التفاؤل أن تغمض عينيك عن المشاكل وتقول: «أنا متفائل»، بل يجب أن ندرس المشاكل حتى نعالجها، وهدفي أن نصل بـ«السوشال ميديا»، إلى مرحلة الإبداع، والخيرية، أكثر مما هي عليه الآن من فوضى وشرّانيّة، وليس أي هدف آخر.

ولقد تلمّست أثناء عملي في الأمم المتّحدة حوالي ٢٠ سنة، وفي أغلب المنظمات الدولية.. وجود معايير وأنظمة تصنعها المؤسّسات لإدارة النّشاطات.. ولقد خدمتُ على مجلس خبراء المنظمة العالمية للتجارة وأيضاً مجلس خبراء المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالإضافة إلى جميع مجالس التعليم منها الاتحاد الدولي للمحاسبين والاتحاد الدولي للمحاسبة.. وترأستُ فريق التعليم في مجال تقنية المعلومات.. وغير ذلك، إضافة إلى ١٢ مؤسسة أخرى، كان دوري «ضبط معايير للرقابة والجودة» في كل منها.. والغاية بالنهاية هي خدمة المجتمع.

أنا أتكلم الآن على أن أي نشاط ليستمر يجب أن يكون له إطار تنظيمي كالمهندسة مثلاً، و«السوشال ميديا» خطرهما بسبب قوتها أكبر من كل المهنة، فهي لا تحتاج أكثر من ١٠ أشخاص يتقنون استعمالها ليفرضوا حركة أو ثورة أو كذبة إعلامية تنطلق إلى الناس... وهذا خطر، والخطر الآخر هو قتل شخصيات الناس من دون مبرر! فمثلاً إذا قيل عنك «لص» وانتشر الخبر بين الناس، فلن يفيد أن تبرر وتدافع عن نفسك فالرسالة وصلت.

إن كل من يستخدم السوشال ميديا قد يكون ضحية كما يسيء لشخص آخر أو مؤسسة أو دولة أو دين، وقد يأتي يوم من الأيام من يسيء له! وهناك جانب ثالث أخطر مما سبق وهو الإرهاب فلن تستطيع القضاء عليه في العالم؛ بسبب وجود وسائل التواصل الاجتماعي ولعدم وجود نظام حوكمة الإنترنت فالإرهاب مهنة غير خاضعة للرقابة، ولن تخضع إلا إذا خضع الإنترنت للرقابة.

الولايات المتحدة الأمريكية هي مالكة للإنترنت..

أشكرها لأنها أعطتنا إياه.. ولكن أستهجن قولها إنه فضاء آخر ليس به حدود، ولا سُلطة..

إذن، هو عالم فوضى ليس فيه ما يراقبه أو يحكمه.

يقول المشرّع الأمريكيّ، خلاف ما يريده العالم: «إننا لا نحتاج إلى نظام رقابة على الإنترنت؛ لأنه حرّ» والكل منا يعلم أن الإرهابيين هم أكثر قدرة على استخدام الإنترنت؛ لأنّهم يقومون بتوجيه الفكر الخاطيء، ويديرون العمليات الإرهابية، ويقومون بالتجنيد عن طريق الإنترنت، مما يخلق فوضى عارمة في مجال الرّقابة على الإنترنت، وهذه مشكلة، وهي جزء من مشكلة «السوشال ميديا» التي تعطي القوة للإرهاب.. نحن بالمناسبة أحد سبع مسجّلين للمواقع في الدّنيا.. هنا أقول: إذا لم نستطع الوصول إلى صيغة تحكّم فيها الرّقابة على الإنترنت، فكثير من مشاكلنا لن تحلّ، وهي مشاكل تخصّ الأمن القوميّ للدّول.

وهكذا فإنه يمكننا محاربة الإرهاب تقنيًا، وهذا سهل جدًا إذا توفّر القرار وتوفّرت الإرادة السياسيّة، ولقد تجادلت كثيرًا مع صانعي القرار في الولايات المتحدة، وعندما دعيت لتأسيس مجلس الحوكمة على الإنترنت في عام ٢٠٠٥ قال لي المندوب الأمريكي: «إن الإنترنت ليس من اختصاص أحد، ولا أسمح لأحد التدخل به، وهذا حقه بالنهاية ولكن الحل بسيط!»

لماذا لا نضع أسسًا لجمعيات مهنية في كل بلد؟ مثل نقابة الأطباء فلديها شروط للعضوية والممارسة ونظام للمخالفات والتأديب والعقوبات وللطرد لمن يخطئ خطأ جسيمًا.. فهذا جميعه موجود بمهنة المحاسبة التي أمارسها سنة ١٩٦٠ وتسير بشكل رائع لأن علينا رقابة ذاتية إضافة إلى الحكومية. لقد تعلمت هذا الكلام سنة ١٩٨٥ عندما استدعيت نائب مستشار رئيس أمريكا إلى غرفة تجارة باريس الدولية؛ ليقوم بالشرح لنا عن الإنترنت، فوضع على الشاشة جهازًا يشبه (الكمبيوتر) الحالي و(كيبورد) وظهرت صورة أن من يعمل على الكيبورد كلب.. وكان مكتوب على الجهاز «إن عظمة الإنترنت أن الذي على الطرف الآخر أنه لا يعلم أنني كلب!».

هناك ديمقراطية كاملة بالإنترنت، لتباهى بها، ولكن هل هي مراقبة بالشكل الصحيح لتصب في مصلحة الإنسان. أنا أرى أنها ليست كذلك.. فيجب أن يكون هدف الديمقراطية هو مصلحة الإنسان أمام هذه الظاهرة الخطرة لأنه كلما ازداد التواصل ازداد الخطر من كُفر أو تدمير أو قتل!

وختامًا..

فهناك حلّ واحد هو أن تصبح «السوشال ميديا» مهنة لها أعضاء، ولدى مرتاديه رخصة لمزاوتها.

نهاية العوامة

نتحدث في المقال التالي عن خارطة زمنية متوقعة إلى عام ٢٠٢٥..

فسبق وتكلمت في عام ٢٠١٧ عن توقعاتي لعام ٢٠٢٠ وهي منشورة ومعروفة..

وما أريد قوله اليوم أننا في مرحلة تابعة نريد أن نستقصي ما سيكون من الآن لعام ٢٠٢٥ وتلك فترة قصيرة جداً وهذه عبارة عن خمسة أيام في عمر الشعوب!

بداية أود أن أكون صادقاً..

إنّ أزمة الكورونا ليست في نهاياتها وقد انتشرت في مناطق عديدة مثل الصين، ودول أوروبا، وأمريكا، وبلادنا العربية، وما زال أمامها رحلة في دول كثيرة في آسيا، وإفريقيا، وأمريكا الجنوبية، وأكثر من ذلك في أمريكا نفسها.

فما حصل لا يغطي الولايات الخمسة والخمسين جميعها.. ومن المستبعد ألا يستكمل هذا العدو مسيرته إلى بقية أجزاء الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك هنالك جدل كبير الآن في أمريكا «هل نفتح البلاد بعد أن سيطرنا على هذا الوباء في الأماكن الموجودة فيها، أم لا»؟

يبتعد هذا الوباء ويعود ولا ينتهي بسهولة، وهذا من طبيعته، ولذلك لن نصل إلى طمأنينة الانتصار على هذا العدو إلا عندما نكتشف المضاد الذي يعطي المناعة ضده والدواء الذي يعالج من يصاب به..

فليس من السهل أن نسيطر على الوباء.

والسبب هو تقسيمنا إلى أجزاء (أعني «الدول») وعدم وجود نظام عالمي متفق عليه بقيادة واحدة لتقرير كيف نضع خطة للمواجهة؛ لذلك أقول: إنّ العوامة التي تترنح..

ها هي قد وصلت إلى نقطة النهاية، فلم يعد في العالم شيء اسمه (العولمة) إلا في ذهن من يجب هذا اللفظ؛ فمفهوم العولمة هو أن يكون هنالك منظمات دولية تفرض على الجميع قراراتها؛ لأن الجميع اتفقوا، ووافقوا على أن يعطوها سلطة الفرض، أما أن نقول (أنا) و(رأبي أنا) و(أنا لا أعتز بالمنظمة العالمية للتجارة)، و(لا أعتز بالمنظمة العالمية للصحة)، فهذا ليس بـ (عولمة)!

سينتقل العالم ابتداءً من الآن حتى نهاية عام ٢٠٢٢ للتحويل إلى مرحلة النظام الدولي وليس العولمة، أي أن العالم مكون من دول تتفق على معايير وقوانين وسياسات وتطبق عليها في علاقاتها الثنائية وسيزول تقريباً مبدأ ما يسمى بالاتفاقيات متعددة الأطراف؛ حيث إن كل دول العالم مرتبطة بهذا النوع من الاتفاقيات.

النتيجة الثانية هي أننا أمام تغيير تعلمناه من معالجة الدول لهذه الأزمة، حيث إنه كان من حظنا أن الدول استعملت سلطة القانون، والدفاع، والأمن القومي، والقوات الأمنية، والجيش؛ لفرض إجراءات حازمة وصارمة.

ثالثاً: النظام الديمقراطي أصبح مهدداً الآن؛ فثقافة الغرب وثقافة الديمقراطية مهددة بسبب هذا الصراع، ونحن في طريقنا إلى التشتت، والتفكك، والانتقادات العنيفة التي يواجهها الدول بعضهم البعض، وندرك بأننا نحتاج إلى إعادة صنع الديمقراطية؛ لتكوين أنفسنا، وحماية أنظمتنا، فلا يكفي القول: إن صندوق الانتخاب هو الذي يقرر، بل نحتاج لمعايير أخرى خصوصاً في وجه الشعبوية التي تحتاج العالم وتقول: «أنا الدستور».

فهل ينتظر العالم بدءاً من العام ٢٠٢١ بناء عالم جديد وقيادة مشتركة بين الصين وأمريكا؟ وهل سينتهي عهد القيادة المنفردة التي فرضت نفسها على العالم؟ فأمریکا راغبة أن تلتقي وإن لم يكن على مستوى القادة لأن لديها متطلبات وشرطاً تريد أن تفرضها وقد أعلنت عن تغيير نظام الملكية الفكرية الذي قال عنه رئيسها: «أنه حمل أمريكا خسائر بالترليونات».. وهناك أجندة طويلة.. كما أن أمريكا لديها اعتراضات على الصين وتعتقد بأن مشروع الحزام هو استمرار لطريق الحرير.. وهو أسلوب للسيطرة على العالم من خلال السيطرة الاقتصادية.

أما النفط والغاز.. فأمريكا تقول إنَّ النفط مادة إستراتيجية.. وليست مادة تجارية ولذلك رفضت أن يدرج ضمن (WTO) وأصرت على البقاء خارجها ولذلك نجد التقلبات الدائمة في تقلبات النفط لأنه ليس هنالك اتفاقية دولية تحكمه!

ولا يعني الصراع العسكري دخول الجيوش إلى البلدين، ولا احتلال أحدهما للآخر.. بل ثمة مواجهة ستفرض على الطرفين الجلوس.. وعندها سيصلون إلى اتفاقيات.. تعالج النظام العالمي المطلوب بقيادته وأنظمته، وسنبقى في مرحلة صباب بين ٢٠٢٠ - ٢٠٢٥، وأتمنى في عام ٢٠٢٥ أن نخرج باتفاق كوني يضع حلولاً ومبادئ لكل ما يتعلق بهذا.

كما يتوقع صندوق البنك الدولي أن يكون في العام القادم نموّ بنسبة ٢٪ في العالم..

فكيف من الممكن أن تكون نسبة التوقعات الأمريكية للنموّ في السالب بنسبة ٥٪ مما يعني انحسار الاقتصاد بنسبة ٥٪ وانخفاض في الناتج القومي!

إن الناتج القومي الأمريكي سيكون تحت الصفر وذلك حتّمًا، والصّين بها لها من توقعات هائلة كان بنسبة ٨٪. وثم انخفض إلى ٦٪ وسوف يصل إلى ٢٪ ما يعني أنّه أماننا مرحلة انتقالية صعبة جدًّا، وأماننا بطالة كبيرة جدًّا حيث يقول النظام الأمريكي: إن ٢٥ مليون مواطن أمريكي عاطل عن العمل..

وستكون البطالة من أهم مشاكل العالم!

وللأسف عندما حاولت أمريكا معالجة هذا الموضوع قررت أن تصرف رواتب للعاطلين عن العمل، والمنطق يقول أن نعالج مشكلة العاطلين عن العمل وإن هذا أولوية، ولكن بدلاً من أن تعطيه راتبًا وهو جالس في البيت لماذا لا تقول له: إنني سأتيح لك عملاً وأعطيك راتبًا، كيف؟

تدفع الدولة للمواطن العاطل عن العمل راتبه من خلال الشركة التي ستقوم بتشغيله فيها وهكذا تحل مشكلتين، فلقد أمّنته بدخل ثابت وحلّت مشكلة الشركات الصغيرة.

ويعمل النظام الحضاري الحالي على «إرضاء الناس» ولو على حساب مستقبلهم وعلى حساب مستقبل الشعوب جميعها، وهذه الثقافة التي تعودنا عليها بأنك تريد إرضاء الشعب حتى يعاد انتخابك، فأين ثقافة الإنتاج إذا!

لا يجب أن يكون أحد عاطلا عن العمل، وليس الحل بأن تعطيه النقود.. وتقول له اجلس في البيت بل أعطه النقود في مقابل أن يعمل وينتج.. هذه الثقافة التي دمّرت الحضارة الأمريكية، وفي أوروبا والغرب أرضوا المواطن وأعطوه الوعود الانتخابية، فبدلاً من أن تعمل ٤٨ ساعة سنخفضها إلى ٤٢ والآن يتكلمون عن ٣٠ ساعة والله أعلم إن كانوا سيقولون أن تجلس في البيت وتعمل أونلاين، فالعمل أونلاين لا يعني أنك لا تعمل.

نفخر في مؤسسة طلال أبوغزاله العالمية بأننا مؤسسة رقميّة، وأن جميع أفرادها يعملون حتى في أيام منع التجول، بل لدينا رقابة على إنتاجيتنا، ليس فقط من ناحية الوقت لأن كل جهاز مربوط بنا، ونعرف ماذا يعمل كل منا وكما يعمل، بل نستطيع الدخول إليه، فنحن ندخل إلى كمبيوتر كل موظف لنعلم ما يقوم به من عمل.. ونتابع كل شهر تقارير الإنتاج، فحتى لو جلسنا في بيوتنا فالإنتاجية في أي مكان ويجب أن تكون مراقبة ولا يعني أنك في البيت أنك لا تعمل، وهذا المفهوم يجب أن يتغير!

إن عملية التغير ستطال كل شيء، حيث إن كل المواضيع أصبحت على الطاولة بسبب هذه الأزمة خلال هذه الفترة، فعندما يجتمع العملاقان إن شاء الله، لا أحب أن يكون كلامي كلّ تفاؤلاً، وأنا بخير، ولا نريد مشاكل، ولا أخباراً مزعجة.. بل نريد أخباراً مفرحة..

أقول: اصنع أنت الأخبار الجميلة، والمفرحة.. وأقول: حتى ٢٠٢٥ سينتج ازدهار عالمي، وعلينا التّحمّل، والصبر.. وليس الصبر بالجلوس من الآن لغاية ٢٠٢٥، وأمامنا فترة انتقال ليست طويلة؛ فالجرب العالمية الثانية أخذت وقتاً أكثر من ذلك ولكن بطريقة مختلفة، وبهذه الفترة ستكون هنالك حرب اقتصادية غرضها الوصول إلى الصيغة المتفق عليها، والتي ستوضع مبادئها بعد الحرب العسكرية.

وسنشهد تحولا كاملا في كل شيء..

علينا ألا نقول إنه إذا انتهت الكورونا انتهت القصة وكما قلت منذ أول يوم: «إن الحرب على كورونا قد تكون أسهل من الحرب الاقتصادية لمعالجة تبعات كورونا وغير كورونا»، فالحرب الاقتصادية مترابطة ومتزامنة مع خلل في النظام العالمي والخلل في التعاون الدولي.

سأنهي بالتوصيات.. فيجب أن يكون تركيزنا على الصناعات وأنا أسميها صناعات الزراعة والزراعة الصناعية وعلى الأدوية، فبدلاً من أن ينشئ العالم مختبرات في الدنيا لاخترع الفايروس.. الآن شعر بالحاجة لاخترع مضادات لهذا الفايروس، ونحن علينا الاهتمام بصناعة الأدوية ليكون لدينا اكتفاء ذاتي في الدواء في كل دولة فليس هنالك دولة تعجز عن ذلك سواء حجمها كبير أو صغير، كما قلنا اكتفاء ذاتياً في الغذاء والدواء وربما قد يكون الأهم هو التّعليم، فإذا كان هنالك نتيجة واحدة جيدة للكورونا فهي أنها أجبرت المدارس والجامعات والدول كي تتحول لتصبح رقمية، فلا معنى من أن نرجع!

..وختاماً..

فإنّ التكنولوجيا لا تسير إلى الخلف! والحضارة والتقدم لا يسيران إلى الوراء!

وأما الأمم المتحدة فمقاييسها للدول وتقدمها هي في عدد البشر الرّقميين في الدّولة الذين يسمّونهم بـ (المواطنين الرّقميين) أي كلّما ازداد عددهم في الدّولة مثل (فنلندا) كلّما ارتفع النّاتج القوميّ.. بأعلى ناتج للشخص في العالم، وانظر الدول «فنلندا والنرويج والسويد» وليس «أمريكا» حيث يقاس هنا دخل الفرد بأنه الأعلى، وهذا ما نريده وليس أن تقول له: ابق على علمك القديم، وعلى كتابك الذي تعلّمت منه، واصبر علينا حتى تنتهي كورونا.. لا نريد أن نعود إلى الماضي.. فهذه نعمة من الله تعالى أتتنا صدفة؛ لأنّ المصائب قد يكون فيها حسنات (وربّ ضارّة نافعة) فكورونا ضارّة ولكنّها نافعة؛ لأنّها أفهمتنا أنّ التّحوّل الرّقميّ هو الحلّ، ليس فقط في التّعليم، بل في تجارتنا، وحكوماتنا وكلّ ما يحيط بمجتمعاتنا.. وهذا ما أمل أن نصبح عليه...

النفط وقرارات العالم

سأخالف الكثير حين ألغى ظنكم بأن التعامل بالنفط هو تجارة.. وهو ما سأحدث عنه في المقال التالي.

ومع الأسف فالتعامل مع النفط ليس تعامل تجارة؛ لأن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي استمرت بين ١٩٤٤ إلى ١٩٩٤ وشملت مفاوضات بين أمريكا ودول العالم.. قد خرجت باتفاقيات عن التجارة بكل شيء إلا أمرًا واحدًا هو النفط! فلماذا لم يدخل النفط في الاتفاقيات؟! في

لقد أصرت أمريكا على أن النفط ليس سلعة بل مادة إستراتيجية ولا يجوز أن يوضع له إطار متعدد الأطراف كما للمواد الأخرى.. فنحن أمام مشكلة وهي عدم وجود نظام يحكم التبادلات النفطية.

هذه التبادلات معقدة تعقيدًا كبيرًا.. وسوقها متعددة التوجهات.. ومتداخلة التركيب!

وهناك دول داخل (أوبيك) ودول خارجها.. وأوبيك تمثل جزءًا من النفوط المعروفة والمقيمة على (برينت) وهي محكومة بالتعامل مع بورصة السلع الرئيسة وهي [نايلي] في شيكاغو، وهناك أيضا بورصة ثابتة لنفوط أخرى، وهناك نفوط تخضع لبرينت وتسمى WTI وتلك النفوط الخفيفة، وهناك النفوط الأكثر ثقلا التي تأتي تحت WTI، هذه النفوط لها ظروف مختلفة لأنها لا تحوّل رأسًا على البواخر، بل تشحن بأنابيب إلى مسافات طويلة، لذلك تختلف من حيث التسعير وتبادلها.

وهناك «النفط الصخري» وهو عالم آخر موجود فقط بأمريكا بشكل مهم، فهو أسلوب استخراج النفط بضخ الماء الساخن لدفع الماء ليخرج من الآبار.. وهذا موضوع كبير منافس للنفوط جميعها ومنافس للنفوط الأمريكية. فلا يجوز أن نبسط الموضوع بأن هنالك صراعًا على نفط واحد..

إذن، هنالك نفوط وبورصات مختلفة..

فهل أسعار النفط المعلنة حقيقية؟ وهل التبادل بالسعر المعلن حقيقي؟
كلما أستمع لفكرة «العرض والطلب» يحضرنى شعور بالابتسام؛ لأنني لا أستطيع أن
أقبل في يوم وليلة أن ينزل الطلب على النفط بحيث ينزل السعر إلى ٢٥٪ أو أن ينهار
السعر خلال الأزمة التي مررنا بها وألا يستعمل أحد النفط.. لذلك سعره وصل إلى
تحت الصفر، فالنفط قرار سياسي وإستراتيجي كما هو موجود على المواقع الأمريكية..
وقراراته فيه لاعبون كثيرون منها [أوبك، وأوبك بلس، وروسيا، وروسيا بلس،
وأمریکا، وأمريكا بلس] وهنالك صراعات كثيرة من باب المصالح والاستفادة.

نحن نتكلم عن موضوع كثير التعقيد، ويمكن تشبيهه بالفوضى الخلاقة.

ولكن اللعبة تنبني على أساس الضغوطات المتبادلة، ففي الفترة التي انخفض بها النفط
إلى أدنى مستوى، قامت أمريكا بملء خزاناتها الاحتياطية.. وأمريكا هي الدولة الأكبر
بالدنيا؛ وإمكانيات تخزين النفط فيها عالية، وهي تقوم بشرائه عند انخفاض السعر.

وعندما يقال إنه نزل السعر بسبب الكورونا، أقول: «لا»؛ بل استعملت الكورونا
لإصدار قرار بتخفيض سعر النفط، فخرانات أمريكا في هذه الفترة امتلأت كاملة،
وعندما بدأ التنافس بين [أوبك بلس] و[روسيا] قامت أمريكا بالتدخل.. فهم اللاعبون
الرئيسيون سياسياً بما يخص النفط..

ولقد عمدت أمريكا إلى أحد أساليب الضغط وهو تشجيع عملية ضخ النفط الصخري
ودعمه... ثم تشابكت اللعبة وأصبح المخزون على البواخر في العالم، والمصافي، وأماكن
التخزين مستعملاً كلياً... ولم يبق مجال للتخزين، ومع ذلك استمر إنتاج النفط.

وإن استمرت المشكلة وهي (النفط الزائد) فيجب التخلص منه؛ لأنك لا تستطيع أن
توقف عمليات الحفر والاستخراج والمصافي والضخ.. فهنالك فترة زمنية لتخفيض
الإنتاج، وهو موضوع معقد ومن صنع الإنسان.. وليست الكورونا من صنعه!

وعند انتهاء الكورونا لن تنتهي الأزمة؛ لأنها مرتبطة بالنشاط الاقتصادي الذي يعاني تراجعاً قبل الكورونا، وقد كانت الأزمات على الشركات والحكومات تزداد وتتوسع يوماً بعد يوم.. والحل المطلوب هو وضع نظام عالمي جديد.

وختاماً..

فسيأتي اليوم الذي نضع فيه الضوابط لتداول النفط والمعايير التي تحكم تسعيرته؛ كي لا نخلق المشاكل التي من أبسطها البطالة الجديدة التي ستنشأ عن أزمة النفط في الأسواق الأمريكية، ودول العالم.. وعلينا الاتفاق الذي لن يتم خارج إطار صياغة «نظام عالمي جديد» ملزم لأطراف العالم كلهم...

الشعبوية تلتهم الديمقراطية

حديثي في المقال التالي عن أزمة عالمية أخطر بكثير مما نتخيل وهي (أزمة الديمقراطية).. فالديمقراطية شيء عظيم، وأنا أو من يأتيها نظام يجب أن يُحترم، ويجب أن نتمسك به، ولكن نشرت دراسات عن الخطر الذي يتهدد الديمقراطية، ومن جملة هذه الدراسات دراسة أعدها أستاذ في جامعة (uc Irvine university) الأستاذ (Jon shone Rosenberg) يقول فيها: «إن الديمقراطية تلتهم نفسها»؛ فبدلاً من أن تنمو أصبحت تنحسر!

أما أولى الديمقراطيات فقد نشأت عام ١٩٤٥ وكان هنالك في ذلك الوقت ١٢ ديمقراطية فقط، ثم ازدهرت ونمت.. في عصرها الذهبي.. ومنذ بداية العشرينيات تواجهها مشكلة «الشعبوية»، وهي ليست كلمة سلبية؛ لأنها من كلمة (الشعب) ومن عبارة (حركة الشعب)، وتعرف اصطلاحاً بـ «حركة شعبية تمثل الشعب»، ويجب دراستها بعناية واحترام؛ لأنها تطرح نفسها كبديل للديمقراطية! والشعبيون ليسوا في منطقتنا العربية فقط، وقد بدأ ظهورهم في أوروبا، حيث ظهر لهم صوت في الانتخابات في مجالس الدول، وتضاعفت نسب مقاعدتهم، ودخلوا إلى الاتحادات والمجالس ونزلوا إلى الشارع، أم الديمقراطية فلا تنزل إلى الشارع، بل هي نظام حكم الشارع، لأن الشارع هو من ينتخب نوابه ليمثلوا الشعب وليس هنالك لزوم للشعب بأن ينزل إلى الشارع أو أن يتكلم لأنني أتكلّم من خلال نوابي.. فكما يقولون في أمريكا النواب سواء بالكونغرس أو السانيت: «إنهم يمثلون رأي منتخبهم».

أما الشعبويون فلا يقبلون هذه النظرية ويقولون: «أنا انتخبتك كإجراء يفرضه النظام الديمقراطي ولكن هذا لا يلغي حقي في التعبير عن نفسي»، و«أنا أمثل نفسي»، و«لا يهمني ما يقرره مجلس النواب ولا الحكومة ولا الدولة»! ولقد جاء هذا الشعور بالتأثر من «السوشيال ميديا».

ويشعر الشعبويون بالقوة من خلال تواجدهم عبر «السوشيال ميديا»؛ فهم يحملون شعار «إنني أتكلّم وما من أحد يسكتني»، و«أستطيع أن أقرر وليس هنالك سلطة فوقني»، و«أنا الرأي»، و«أنا الشعب»...

هذا صحيح ولكن مشكلة الشعبوية أنها لم تحدد حتى الآن نظامًا لها ولا مبادئ؛ فالديمقراطية لها مبادئ وبها نظام.. كما لم تحدد طريقة حوكمة الحركة...

ولو أخذنا مثلا أن هنالك أشخاصًا في ساحة ما في فرنسا ومرتدين الجاكيت الأصفر يعترضون على قانون تعويض نهاية الخدمة، فما آلية معالجتهم للاعتراض؟ ليس هنالك آلية..

فهل ثمة فريق لتلخيص الاقتراحات من أجل التنفيذ.. الجواب: (لا) فنحن لسنا في نظام ديمقراطي.. نحن نظام شعبي ونحن الشعب، وهنا تكمن صعوبة التعامل مع هذه الحركة، التي بدأت تنمو في الوقت الذي بدأت فيه الحركة الديمقراطية تنحسر.. أنا لا ألوهم ولكن ألوهم الحركة الديمقراطية وأصحابها لأنهم لم ينتبهوا إلى العيوب الموجودة في النظام الديمقراطي.. وبالمناسبة لا يفهم أحد أن للديمقراطية نظامًا ولكل دولة معاييرها المختلفة فيه.. فالنظام الديمقراطي في أمريكا لا يشبه أبدًا النظام الديمقراطي في ألمانيا ولا في الصين ولا في اليابان ولا في أي بلد!

إنّ شكل النظام الديمقراطيّ واحد، وإطاره واحد وهو «أن الشعب ينتخب ممثلين وأن الممثلين يوافقون على التشريعات ويقدمون القوانين والحكومة تنفذ.. إلى آخره من الإجراءات» أما التفاصيل فيحكمها ما يحكمها في كل دولة...

ولو قلنا اليوم في أي بلد في العالم إننا نريد الانتقال من الديمقراطية إلى الشعبوية، فكيف سيدير الشعب القرارات، هل سيجلس الشعب في الشارع كل يوم ويصيح القرارات؟ وحتى لو صاغها كيف سينفذها؟ فهذا من مشكلاتها.. ومشكلة الديمقراطية أنها لم تعرف أتمًا في عصر المعرفة.. «مخطئ من يظن أن ثورة المعرفة (الثورة الصناعية الرابعة) هي كالثورات التي قبلها فالثورات التي قبلها كانت لمعالجة قطاع معين ولكن الثورة الصناعية الرابعة التي هي نتاج محرك الذكاء الاصطناعي تعالج كل شيء وتدخل في الصناعة والتعليم والصحة وكل شيء وهو ما نسميه (Enabler) أي المساعد وهي ليست كالثورات السابقة بل هي المساعد لتحويل الإنتاجات إلى أشياء خلاقة وجديدة».

هنالك انتقاد آخر.. وأتمنى أن يعطى أهمية أكبر في الأمم المتحدة؛ فالمؤشرات هي مؤشرات اقتصادية وأعرف أنه تشكل حديثاً في الأمم المتحدة من قبل (UNDP) فريقي عالي المستوى للبحث في الأثر الاقتصادي الاجتماعي (UN High-Level Advisory Board on Social Impact) أي أنه يتناول أثر المؤشرات الاقتصادية والسياسات الاقتصادية والقرارات السياسية والاقتصادية على الإنسان، لتتحول إلى «المساعدة وسد العجز لأي دولة» لأننا نجد دولاً ناتجها القومي في نمو ولكن الفقير فيها يزداد فقراً.. وهي ظاهرة معروفة.. فلأبي قرار «أثره على الإنسان».

أقترح أن تنشأ معايير اجتماعية، مرافقة لأي قرار سياسي، أو اقتصادي، أو مالي.. وإن انتقال العالم من مركزية الدولة الذي هو «النظام الديمقراطي» إلى مركزية الفرد في «الشعبوية» يدل على أن الفرد هو السلطة وهو الدولة وهو من يملك السلطات، و«أنا الشعب قررنا كذا» في الدستور الأمريكي تعني: أن كل ما في الدستور نحن من يقره، وبالتالي نقرر كل شيء فنحن الشعب وليس النظام ولا المنتخبين.

وعلى الديمقراطية التفكير بكيفية تطوير نفسها قبل أن تلتهمها الشعبوية كما يقول الكثيرون في مراكز الأبحاث، لماذا لا يكون لدينا خياران وبديلان، وهذا غير ممكن إلا إذا قام النظام الديمقراطي بتطوير نفسه وإذا النظام الشعبي صنع نفسه.. فالنظام الشعبي الحالي مجرد أصوات فقط تنادي بحقها للعيش، والحصول على دخل، والتمتع بخدمات وهذا كله من حقهم، ويجب أن يكون من مسؤولية الدولة ولكن بأي صيغة أنفذ هذا؟ وكيف أسمع لك؟ وكيف أقوم بتطوير ما تطالب به ليرضيك؟ فهذا جميعه غير موجود في النظام الشعبي؛ لأنه الآن عبارة عن ظاهرة صوتية، حتى في أوروبا في الانتخابات والمجالس الأوروبية وصلت نسبة الشعبويين ١٣٪ و ١٥٪ وهذا ليس عددًا قليلاً وهو في ازدياد في كل مرة يحصل فيها انتخابات، فهؤلاء الممثلون للشعبوية.. هل فكروا بالسيطرة على الديمقراطية، وتحويلها إلى الشعبوية؛ من خلال سيطرتهم على المجالس؟ فلو وصلوا إلى هذا فماذا يستطيعون أن يغيروا؟ إذا لم يكن هنالك نظام شعبي.

نحن أمام أزمة كبيرة جداً في هذا العام «عام الأزمات»..

ومنها أزمة الديمقراطية التي بدأت نتيجة للظلم الذي يعتقده بعض الناس أو يعانونه فعلاً! فلهم الحق بأن يرفعوا صوتهم لإسقاط النظام الديمقراطي، ويوجدوا إدارة لهذه الدولة لتحقيق مصلحة الشعب؛ لأن كل واحد فيهم يقول: أنا الشعب، وأنا صانع القرار!

وختاماً..

فتشكل الشعبوية نظاماً جماعياً يحتاج إلى نظام آخر لتطورها، وإدارتها، وتنظيمها، ورسم سياساتها، وإخراج مبادئها، ومعيارية شكل تعاملاتها...

وأما شكلها الحالي فهو «اعتراضي» المعيار.. رغبة في التغيير.. وما هكذا يجري التغيير.. إنها مشكلة حقيقية لكن مع الأسف مراكز الأبحاث والدول لم تعط لهذا الموضوع الاهتمام الكافي، الذي جعلها تشكل أزمة حقيقية وستنمو في المستقبل؛ لأن نمو الشعبوية يتزايد ونظام الديمقراطية يتضاءل!

مَنْ سَيَحْكُمُ الْعَالَمَ؟

أنشهدُ حربًا بين القطبين الأعظمين في العالم؟ هذا ما سأحدث عنه في المقال التالي.

إنَّ الحرب التي أعني، لا تعني تحريك جيوش من كلا الطرفين؛ لتحتلّ وتدمر، لا، بل هي حرب من نمط آخر..

يقول (جيمي كارتر): إن (ترامب) قلق من صعود الصين، وهيمنتها على العالم، ويوافق (ترامب) على هذا الشعور، فما أسبابه؟

ومن الطبيعي أن الدولة الأعظم بالعالم تريد أن تبقى هي هي، وأن الدولة الصاعدة في العالم تريد أن تنافسها، فالصراع على المصالح التي هي طريق إلى قيادة العالم.. مع العلم بأن من يهيمن عليه حاليًا هي أمريكا فقط.

هناك من قال: «إن هذا شيء مستحيل؛ لأن الدولتين نوويتين، ولن يسمح الوضع بحرب نووية»، أوافق، ولكن تعريف القنبلة النووية أنها (سلاح رادع) أي أنها للردع وليس للاستعمال.. وإن قوة القنبلة ليس في استعمالها بل في ردعها..

ومما شبه به الرئيس (ترامب) كورونا قوله: «إن أزمة كورونا أسوأ من هجوم (بيرل هاربر) وأحداث ١١ سبتمبر»، وسأترك لخيالكم تحليل تشبيهه لحادثة سبتمبر بالكورونا، فالكورونا مرض وتلك حادثة إرهابية؛ ويقول في تصريح آخر: «إن الصين قامت بعمل ضار ويجب أن تتحمل مسؤولية ما قامت به»، ويقول رئيس المخابرات الأمريكية: «إن الصين تشكل تهديدًا جديدًا لأمريكا».

واللافت للنظر أن المخابرات الصينية تدعو لأول مرة إلى الاستعداد للحرب مع أمريكا، والإدارة الأمريكية تدرس إجراءات انتقامية ضد الصين بسبب مسؤوليتها عن (كورونا)، و(ترامب) سيقدم إثباتات عن مسؤولية الصين في هذه الآفة.

إذن، الخطوة الأولى ضد الصين هي إثبات الدليل حول تورط الصين في فيروس كورونا، واتخاذ إجراءات عقابية، ولقد بدأت أتابع هذا الموضوع من الثمانينيات لأنني حضرت ندوة (أين ستكون أمريكا عام ٢٠٢٠؟).. وجاء فيها أن الصين ستنازع أمريكا في سيطرتها الاقتصادية على العالم، وأن السيطرة الاقتصادية هي الأهم من بين السيطرتين العسكرية والسياسية، وأن علينا أن نمنع حدوث هيمنة صينية بكافة الوسائل.. وقد وصلت إلى هذا التحليل عام ٢٠١٧ حين أشرت إلى أن تتابع الأزمات الاقتصادية والكساد الأكبر في العالم.. مما يؤدي إلى صراع بين القطبين.

قال المحرر الإستراتيجي الروسي (إليكساندر): «في عام ٢٠١٨ ونظرًا للتفوق العسكري الأمريكي ستضطر الصين إلى الجلوس والتفاوض؛ لأن هدفها هو التفاوض».

تريد أمريكا أن تجلس مع الصين لتوقف نموها وسيطرتها وهيمنتها المستقبلية على العالم.. وأمريكا تقول: إن العالم بخير، والأنظمة العالمية تحكم أطراف الدول بأكملها، ونحن تحت سقفها فليس هنالك بديل إلا أن يحصل احتكاك، وستقوم أمريكا بأعمال كثيرة للحرب، منها على سبيل المثال قولها بأن أمريكا مدينة للصين بتريليون دولار كسندات خزينة في السوق الأمريكي، واحتمال آخر غير التحرش في بحر الصين، وتحريك الدول المحيطة لبحر الصين، والمتنازع بينها وبين الصين، على الحدود البرية والبحرية.

إن هنالك قصة طويلة حول الملاحة في المياه البحرية بين الخليج العربي وبحر الصين، والمقصود بها السيطرة على هذه الحركة في المنطقة؛ فنحن أمام طبول أصبح صوتها عاليًا، ولم يعد من الممكن تجاهلها، فأمريكا ستهدد أي وضع اقتصادي على الكوكب.

وإن أرقام البطالة التي تعلنها الجهات الأميركية والصاعدة بشكل صاروخي مقلقة! وهذا ينطبق على دول العالم، بأكملها؛ فالبطالة من أكثر المواضيع التي تقلق.. كما أن الذين العام الأمريكي، وصندوق النقد في تقريره الأخير الموجود على موقعه، يقول: لن تحقق أي دولة في الدنيا أي نمو في الناتج القومي، وسيكون هناك انكماش لدى الجميع ولكن بنسب مختلفة، ومن المؤلم أن يكون أعلاها في أمريكا، فالوضع الاقتصادي ضاغط،

و(ترامب) يقول والجملة تحتاج إلى تمعن: «إن الصين ستعمل كل ما في وسعها لمنع تجديد انتخابي رئيسًا لأمريكا!»

كيف ستعمل كل ما بوسعها! وإن كان هذا صحيحًا! فهل سأجلس متفردًا.. لأحقق لها رغبتها بعدم انتخابي أم أتخذ إجراءات لتحقيق الفشل للصين؛ لأنها ترغب بعدم تجديد انتخابي.. فما هي المشكلة الحقيقية؟ وأدوات الخلاف الرئيسة. ترفض الصين الجلوس على طاولة المفاوضات للاتفاق؛ لأنها ترى كل البنود غير قابلة للبحث، أما أمريكا فلا توجد بنود يجب التخلي عنها..

وختامًا..

فعلى أمتي العربية الاستعداد..

فلها الفضل عليّ، وإليها أنتمي، وكل إنسان في هذه الأمة العربية من المحيط إلى الخليج قد يكون هو أخي، أو أبي، أو أستاذي، أو رئيسي، أو سيدي وأنا أدين لكم بالمحبة والولاء دون أي تمييز، وواجبي أن أقول ذلك في رسالة مفتوحة، ولي أن أعبر عن رأبي وألخص اجتهاداتي، فالإجراءات كثيرة صعبة ويجب اتخاذها على المدى القصير وال المدى الأبعد حتى عام ٢٠٢٥ ومن ثم نتطلع إلى النهضة العربية والنهضة العالمية؛ لأن (المرشال بلان العالمي) سينشأ من هنا.. ولأننا المنطقة الأكثر دمارًا في الدنيا، وبالتالي الأكثر فرصًا، فأنا إذ أتوقع أزمة، فهي مؤقتة، وعلى المدى الطويل سيكون الخير قادمًا على الأمة العربية.

تغيّر المناخ في العالم

تواجه الإنسانية كارثة يصعب شرحها.. والتكهن بويلاتها.. وهو ما سأحدث عنه في المقال التالي.

إنها كارثة الاحتباس الحراري في العالم.. إذ لم نعد نرى ٤ فصول في السنة بل ٤ فصول في كل أسبوع، وأمامنا مشكلتان، ولكن ثمة حلول تحتاج إلى إرادة؛ فلقد لاحظ الجميع أن المناخ تغيّر في الدنيا كاملة... وأن الجليد يذوب بشكل غير مسبوق.. وهناك فيضانات.. وهناك أزمات مناخية.

وقصّتي مع المناخ قديمة جدًا.. سأرويها لكم: ففي عام ١٩٩٩ كلفت من قبل الأمم المتحدة برئاسة فريق معايير المحاسبة والإبلاغ، UNSR وبهذه الصّفة جرى تكليفي من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بصياغة معايير محاسبية لـ(المسؤولية البيئية).. وهكذا تنبه الأمين العام للأمم المتحدة إلى مشكلة المناخ ومسؤولية بعض أعضاء المجتمع عن هذه الأزمة، فقمّت بتشكيل فريق من الخبراء؛ للعمل وعلى مدار سنة كاملة، ثم خرجنا بمعايير لتحديد مسؤولية كل من يسبب إلى المناخ، أعني الهيئات، والشركات، والمؤسسات، ... ثم تقرر عقد اجتماع لإطلاق التقرير، فجاءني خبر من سكرتيرة الأمم المتحدة أن سفير الولايات المتحدة الأمريكية وسفير بريطانيا يرغبون بحضور الاجتماع، وهذه ظاهرة لافتة؛ لأنه اجتماع لا يوجد به سياسيون ولا سفراء، فجميع مناصبي في الأمم المتحدة كانت بصفة شخصية، ولست ممثلًا عن دولة، جميعنا في الفريق خبراء كان بإمكانهم إضافة شيء ما.

وفي هذا اللقاء كان الخيار لي هل أسمح بحضورهم أم لا! فرجبت بهم إذ نحن تحت أمر أمريكا وبريطانيا، وعندما بدأنا بحث الموضوع بدأ السفير الأمريكي الكلام بعده البريطاني وأيده قائلًا: لا يجوز إضاعة الوقت في هذا الموضوع وإن أي قرارات في هذا المجال لا قيمة لها إذا لم يوافق عليها العاصمة، قلت ما المقصود بالعاصمة؟ قال العاصمة The Capital قلنا أي دولة، قال: «واشنطن»، لأن سوق المال والقرارات التي تتعلق بمصلحة وحماية الشركات يجب أن تتوافق مع سوق المال العالمي في نيويورك،

قلت: «هذا صحيح»، ولكن الكلام الذي أعلنه استفز جميع الحضور، منهم ممثلين عن جميع قطاعات العالم منها كندا، والاتحاد الأوروبي، والصين. اعترض الجميع أن يقال Capital أي أنها عاصمة العالم، وهذا ليس موضوعياً؛ لأننا نحن كخبراء نقدم تقريراً وأصحاب القرار ليس فقط هما السفيران المحترمان بل الدول كلها.. وبالتالي أنا أرى أن أضع التقرير في يد الأمين العام للأمم المتحدة ليقرر ما يريده، ماذا كان في التقرير؟ كان في التقرير أن على كل شركة أو مؤسسة أو هيئة تنتج انبعاثات حرارية أن تحتسب قيمة الضرر الذي حتمته للبشرية، مثال على ذلك شركات الطيران، والمصانع، ويجب على مدقق الحسابات مراقبة هذا الأثر وأن تتحمل هذه الشركات مسؤوليتها وتحاسب عليه والهدف من ذلك فرض التخفيف من الانبعاث.

نعيش في عالم مهدد، كما قالت (إلكساندرا كورتيز) وهي عضو في مجلس النواب الأمريكي سأستعين بقولها: إن العالم مهدد بعد ١٢ سنة بالانهيار الكامل إذا لم يتم معالجة مشكلة المناخ، ومشكلة المناخ تكمن في الانبعاثات الفاسدة من المصانع.

وإن مشكلة الانبعاثات ليست موضوعاً فنياً، بل هو قرار سياسي، بل إن رئيس الجمهورية الأمريكية الحالي، في حملته الانتخابية الأولى، كانت إحدى وعوده بالألا يسمح بالمساح بمصالح المصانع من خلال أي ضغوطات على موضوع المناخ.. ورأينا حركة طلابية في الجامعات الأمريكية تنادي بحل مشكلة الانبعاث الحراري؛ لأنه مستقبلهم ومستقبل العالم والجيل مرهون بها.

وإن أمام الرئيس الأمريكي المرشح للانتخابات مشكلتان: إما إرضاء الشباب المطالبين بالرقابة على الانبعاث الحراري، أو أن يحفظ مشاكل الشركات الصناعية التي هي أساس قاعدته الانتخابية.. وهو خيار صعب ويجب عليه اتخاذه.

هذا الموضوع سهل إذا تم أخذ قرار به.. وسيستصعب إذا كان غير ذلك!

ولا أضع اللوم على أمريكا؛ لأن الموضوع شامل، ولكنها بصفتها تملك قيادة العالم، فدائماً موافقها هي الأبرز.. ونعلم جميعنا اتفاقية (كيوتو) التي لم تنفذ، وجاء بعدها اتفاقية

باريس عام ٢٠١٥ في موضوع المناخ، واتفاقية باريس جاءت تأكيداً على اتفاقية (كيوتو) والمطالبة بتنفيذ ما جاء بها، مما أدى إلى انسحاب أمريكا.. والانسحاب يقصد به أن هناك إجراءات كان يجب أن تتخذ للرقابة على المصانع فرفضت أمريكا أن تتخذها الدول الأخرى وفي مقدمتها الصين واليابان، لذلك إن إتفاقية ٢٠١٥ مع حسن النوايا فيها لم تطبق؛ لأن اللاعب الرئيس فيها انسحب.

إذن، نحن أمام حلّ إبداعي آخر ونعيش في عالم ليس به قيادة واحدة وليس به نظام واحد يحكم الجميع، فما الحلول؟

وهذا أيضاً يحتاج إلى إرادة..

فهي حلول فنية، وليست سياسية، الحل الفني هو أننا نعيش (ثورة المعرفة: الثورة الصناعية الرابعة) التي يحركها الذكاء الاصطناعي وهو الذي سيستطيع حلها، فلو وجد خبراء، وليس فريق بحث فقط من أجل إيجاد حلول لها عن طريق إيجاد تقنية تُحوّل الانبعاثات الفاسدة إلى انبعاثات حميمة غير ضارة، وهذا مؤكّد.. فإننا نستطيع إيجاد الحل لهذه المشكلة التي تؤثر على حياتنا الزراعية والاقتصادية والصناعية... إن الانبعاث الحراري بتوقعات الدارسين يتفاقم، ويشكل خطراً إن لم نجد حلاً حتى عام ٢٠٣٠ وستواجه الإنسانية كارثة يصعب شرحها.. وإن خبراء الذكاء الاصطناعي قادرين على أن ينتجوا لنا انبعاثات حرارية نظيفة..

وختاماً..

فلن تكون الإيجابية بحلّ المشكلة..

ولكن سيساعد هذا في حلّ الصّراع بين الدّول الكبرى.. مثلما كان قد قيل: إن تقرير الخصاص بالرقابة عن مسؤولية الشركات بلا قيمة! ثم قمتُ بتسليمه للأمين العام، وشكرتُ زملائي، وحصل ما كنت أتوقع بأن حُفِظَ التّقرير.. فإذا لم تكن هنالك إرادة دولية سياسية لوضع هذا الموضوع موضع تمثيل، فسنلقى آثاراً وخيمة.

الاتحاد الأوروبي

سأحدثكم في المقال التالي عن الاتحاد الأوروبي..

إنني لا أريد أن أتخذ من الاتحاد الأوروبي أنموذجًا! مع أنني أتمنى أننا نعي الأنموذج الذي يجب أن نأخذ منه، وأن نعي ماهو خير فنأخذه، ونبتعد عما هو شرّ..

نشأ الاتحاد الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، وهناك تسلسل تاريخي يعطينا كيف ولماذا قام هذا الاتحاد؟ ففي عام ١٩٤٤ أنشأ البنك الدولي ما يعرف بالبنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية الذي يهدف تحديدًا إلى إعادة إعمار الدول الأوروبية.. ثم في عام ١٩٤٤ جاءت ما سميت (خطة مارشال) لإعادة إعمار أوروبا بعد تدميرها في الحرب العالمية الثانية، وهذا التدمير أسوء مما نراه في بلادنا العربية حتى لا نستغرب إذا قلنا: «إن التاريخ يشهد على قسوة الإنسان وظلمه لأخيه الإنسان»!

ولقد دمّرت مدن كاملة في أوروبا، وقتل عشرات الملايين، وروسيا خسرت وحدها ٢٠ مليون في الحرب.. الأهم أنه كان هناك حاجة إلى إعادة ما دمّر من أوروبا.. بناء على ما عرف بـ(مارشال بلان).

وعلى ما يبدو هناك تخطيط أمريكي فيه حكمة من وجهة نظر أميركا وأوروبا لإنشاء تحالف (الناتو).. هذه المؤسسة التي تضم جزءًا من الدول الأوروبية، ومعها الولايات المتحدة الأمريكية، فلماذا حصلت هذه الطفرة بين أميركا وأوروبا في هذه السرعة؟ لأنّه تبين أن إعادة الإعمار مفيدة للطرفين: لمن يعاني الدمار وللجهات القادمة من أجل التعمير.

الإعمار ليس خدمة أو صدقة!

لم تقدم أميركا الإعمار لأوروبا صدقة؛ بل كان بموجب خطة استفاد منها الطرفان: أوروبا وأمريكا.. ولعلّ أميركا هي «المستفيد الأكبر» من هذه العملية؛ لأنها أدخلت نظامها في كل شيء وقامت ببناء شراكات وعلاقات دائمة.

سمعتُ أن أحد المسؤولين العرب بكل محبة ومودة وتقدير يقول: «نحن بحاجة إلى مشروع أمريكي أوروبي لإعمار المنطقة ومساعدتنا»، لماذا؟! إن الاتحاد الأوروبي ظاهرة غربية فليس بين الدول الأعضاء شيء مشترك سوى الرغبة في إنشاء اتحاد بينها، وليس لها لغة مشتركة، ولا يجمعهم تاريخ مشترك، والأنظمة السياسية فيها مختلفة، ونشأ هذا الاتحاد حديثاً عام ١٩٩٣ وكان هدفه الوحيد هو دعم أعضاء الاتحاد الـ ٢٧ دولة، وكان الحلم أن يصبح هذا المحيط متطوراً ومزدهراً.. والمؤسف أنه لم يحصل هذا الشيء؛ فالدول الرئيسة الأربعة المحركة للاتحاد هي «فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا، وإيطاليا» ومنذ إنشاء الاتحاد الأوروبي لم تضق الفجوة في التقدم والغنى والثروة بين الدول الأعضاء بل أصبحت دولاً أكثر تعثراً، وجاءت الكورونا وأضفت عنصراً سلبياً آخر؛ لأنها أظهرت أنه ليس هناك اتحاد حقيقي بين الدول الأوروبية وأثبتت أن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى إصلاح وأمامه خياران إما أن يُعاد تشكيله وإصلاحه أو أن يطور نفسه ونظامه.

يأخذ الاتحاد الأوروبي مواقف سياسية مشتركة، ولكن ليست كل مواقفه كذلك، فمن الناحية الاقتصادية ما تحقق فعلياً هو فتح الحدود وتسهيل حركة تنقل الأفراد والسلع ورأس المال ولكن اليوم ماذا سيحدث بعد الإشكاليين [الكورونا والكساد الأكبر]، بدأت الصيحة في أوروبا، وهذا شيء إيجابي! تقول أن الأوان للبدء بإعادة إعمار القارة، ونريد (مارشال بلان أوروبي جديد).. وتحدثت أوروبا عن تخصيص ما لا يقل عن (تريليون يورو)؛ لإعادة الإعمار.. فليتنا نعمل أفضل منهم؛ لأننا نستحق كأمة عربية!

يقول التفكير الأوروبي إن التنمية في أي بلد تنفيذ البلد الآخر، وقد بدأت الآن وضع الخطط في أوروبا لمثل هذا المشروع، أعني مشروع إعادة إعمار أوروبا، وكمواطن بسيط سأتكلم وأنظر إلى أمتي العربية التي أفتخر بأنني مواطن لا يملك إلا أن يبدي رأيه، واجتهادي قد يكون خاطئاً.

لقد نشأت الجامعة العربية بطريقة مختلفة عن الاتحاد الأوروبي؛ فالاتحاد الأوروبي بدأ بالتعاون الاقتصادي، وبعد عشرات السنين جاءت فكرة إنشاء الاتحاد، وقد كان حلمي كشاب متحمس للوحدة العربية أن أنظر إلى الجامعة فكرة مثل الاتحاد الأوروبي أو الأمريكي، وأمريكا أنشأت ولاياتها على نظام فيدرالي ونظام ولايات، ونحن الآن لدينا

مشكلتان (الكورونا) ومشكلة (الكساد الأكبر) الذي هو مشكلة أكبر من الكورونا، وجاء بسببها؛ فالكورونا جاءت في مرحلة الانحدار الاقتصادي وزادت منه، ونحن في مرحلة صراع بين العملاقين، وليس هناك أي حل إلا الجلوس للاتفاق؛ لأن كل ما يجري بالعالم بما فيه الكساد سببه هذا الصراع، وبما فيه الحروب في المنطقة، وهذه المنطقة أصبحت تعاني؛ لأنها وسط بحرين، ويهيمن أحدهما على العالم، ويخشى الآخر أن يفقد هيمنته، والجميع يعلم أنه لا يوجد نظام عالمي ولا يوجد قيادة معترف بها من دول العالم كما كان في التاريخ.

فكم هو عظيم تشكيل مجموعة عربية بمبادرة من الجامعة العربية أو من قيادة عربية بعيداً عن السياسة مثلما حدث في أوروبا.

فدعونا نبدأ مشروعاً تحضيرياً؛ لإعادة إعمار المنطقة العربية على غرار الاتحاد الأوروبي، وقد أصبح هناك أغنياء حرب؛ جراء أزمة كورونا، وأصبحت الكورونا فرصة لازدهار شركات ومؤسسات دول، ونحتاج إلى سنة حتى تتمكن من السيطرة عليها دون الانتهاء منها، وكما قال صندوق النقد الدولي: «إن خروج الدول من الأزمة الاقتصادية والكساد يعتمد على ما تتخذه من توقيت لاتخاذ خطوات.. وألا تنتظر لتصبح الأمور أسوء مما هي عليه حتى نستطيع إعادة بناء الاقتصاد».

وختاماً..

فنحن أمة عظيمة لها كرامة.. وعلينا ألا نطلب دعماً ومعونة من أحد، بل شراكة يستفيد منها الجميع، وهذا رأيي كمواطن يتكلم بعزّة وكرامة وثقة بالعربية وأهلها.

مرحلة الازدهار في العالم

أحدثت في المقال التالي عن إعادة الإعمار على مستوى العالم..

إننا ندرك أنه وبالرغم من صغر حجمنا.. إلا أننا جزء من هذا العالم الكبير، ويمكن أن يكون لنا دور به بقدر ما نقرر، وسأروي إلى حضراتكم قصة قصيرة.. يوم كان لي الشرف باستدعائي من نائب رئيس أمريكا في السفارة الأمريكية، في الكويت؛ لبحث موضوع لم أكن أعرف ما هو، قائلًا: هل تعلم لماذا قمت بطلبك؟ قلت: لا، ولكنني مستعد للقدوم فاستدعائك شرف كاف لقدمي، قال: «سأقوم بمشروع مع (أنور السادات) واتفقنا على أنك خير من يدير المشروع ويقوم بتأسيسه»، قلت: «هذا شرف كبير لي، ولكنني أعتذر لسببين، أولهما أن هذا المشروع ليس مجديًا، والسبب الأهم أنني لن أجد مكانا لي بين العمالقة... فأبي شراكة لي معك ستكون مثل الشراكة بين الفيل والبعوضة»، قال: «ضع الفيل والبعوضة بغرفة وأخبرني من سينتصر على الآخر».. قلت: «البعوضة هي التي ستتتصر؛ لأنها ستستمر في الإيذاء من كل مكان».. قال: «يا بني، لا تستهن بقوة الصغير فهو يستطيع أن يكون قويا عندما يحسن التصرف».

ومن هنا فإنني أعلم أننا دول صغيرة ومن الناحية الاقتصادية ليس لنا أي وزن فجميع اقتصاداتنا تساوي شركة كبيرة وحيدة من أكبر الشركات الأمريكية في الدنيا، مثل: أمازون، أو أبل، أو مايكروسوفت، أو غوغل... وهذا ليس عيبًا.. فلقد استطاعت (فنلندا) أن تقود التعليم في العالم، فالتغيير في التعليم عالميًا لا تقوده أمريكا ولا أي دولة أخرى بل من يقوده هو (فنلندا).

ثم يجب أن يكون لنا دور في إعادة إعمار العالم.. خاصة أن منطقتنا من أكثر المناطق دمارًا.. وأنه دائمًا بعد الخراب يأتي الإعمار..

فالخراب الذي مرّت به أوروبا من قبل، نمّر به الآن، وتمرّ به أوروبا؛ نتيجة الكساد الاقتصادي.. وبالإضافة إلى الكساد الاقتصادي وجائحة الكورونا.. لدينا مشكلة الدمار؛ نتيجة الحروب، وما تعانيه المنطقة العربية من أزمات هو فرصة لعملية إعمار كبيرة، وعلى مستوى يليق بالمستقبل الذي سيكون لنا.

إذن، نتظر إعادة الإعمار بعد أي حرب عالمية قادمة، كما جاءت إعادة الإعمار بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك بعد اتفاق العملاقين الأمريكي والصيني.

كم أنه نتيجة الخراب الذي حصل في الـ ٥٠ عامًا الأخيرة، فقد أصبحت الديمقراطية في مرحلة تحدّ، ويحتاج النظام الديمقراطي اليوم إلى إعادة إصلاح، مع معرفتنا باختلافه نظرياً عن (تطبيقاً).. فهو مختلف التطبيق من دولة لأخرى! ولكننا نحتاج إلى إعادة نظر في النظام الديمقراطي، كما نحتاج إلى نظام تعليمي جديد، ونحتاج إلى بناء هيكلية جديدة لاقتصادنا كي يتناسب مع الثورة الصناعيّة الرابعة، وبالتالي نحتاج إلى بناء حضارتنا من جديد.

وتشير التنبؤات إلى أن هناك هجمة تجاه الحضارة العالمية الغربية بالدرجة الأولى، وأن الحضارة في طريقها إلى الانحسار، وأنها ستنهيار، وستنشأ حضارة جديدة؛ فالتاريخ شاهد على تعدد الحضارات لا على انفراديتها، فهل تنشأ (خطة مارشال جديدة) لإعمار العالم، وهل ستوضع لمصلحة الجميع وليس فقط لمصلحة أمريكا والصين فقط!

إن ثمة ترابطاً حتمياً وإلزامياً بين الدول، كفيلا كي يرشدهم إلى الفائدة المشتركة، بعكس ما يفهمه بعض القادة، ولا أتكلّم عن العالم العربي فقط، بل أعني بأن شعار مصلحتي (أولا) و«اقتصادي أولا» ليست من الحكمة في شيء.. فما هذا الهراء! هل ما دمت أحافظ على اقتصادي أنا بخير! وليذهب اقتصاد الدول الأخرى إلى الجحيم.. هل بذلك أكون مستقراً.. «من أين جاء بهذا الفكر الاقتصادي العقيم؟!»

أنا لا أتكلم عن العولمة...

فالعولمة شيء آخر؛ إذ فيها «خضوع لاتفاقيات متعددة الأطراف وشروط محددة للتعاملات التجارية».. ولكنني أتكلم عن حقيقة تلك التعاملات، فمن المفروض أنه عندما تتاجر دولتان، فإنّ إحداهما ستبيع والأخرى ستشتري «وأين ستعود الفائدة؟» ستعود إلى كليهما معاً، المصدر والمستورد وليس لأحدهما.

إذن، فنحن على موعد مع فرصة إعادة «بناء العالم»..

وعلى كلّ دولة وضع خطتها الخاصة.. فلا أستطيع كاققتصادي تصديق أن بعض الأفراد في دول معينة لا يستطيعون تأمين الغذاء لأطفالهم، فأصغر دولة تستطيع ذلك، وهذا عيب في حقنا نحن كأمة عربية فإننا نستطيع العيش على لبن الجمال والتمر ونستطيع تأمين غذائنا بالزراعة، وتربية الحيوانات، فلماذا لا يكون لدينا اكتفاء.. أما العلاجات والأدوية فبإمكانني إعادة تصنيعها باسم آخر؛ لأنه بعد ٢٠ سنة يحق لأي إنسان إعادة تصنيع ما اخترع سابقاً، ولكن باسم مختلف عن الاسم الأصلي، وباستطاعتنا تطويره.

وهكذا تكمن فائدة إعادة الإعمار.. ليس في إعمار المباني فقط، بل في قدرة كل دولة على وضع خطة لتطوير مؤسساتها، وليس انتظار الخطط من جهات خارجية مثل صندوق النقد الدولي، وهذا ليس صعباً إذا توفر القرار السياسي وتوفرت الرغبة السياسية لكل دولة كي تصبح مكتفية ذاتياً في الأساسيات.. ومن هنا ستكتفي كلّ دولة بالأساسيات فقط وستستورد الكماليات وهذا يتطلب اكتفاء ذاتياً سياسياً، وفيما يخص سياساتنا لإعادة الإعمار القادمة، فلا شك أننا إذا أردنا أن نستفيد ونبني وطننا العربي الكبير كمجموع فإننا نحتاج لأن نبدأ من الآن بوضع خطط، وأن نقرر إذا كنا نريد أن نتبعها لوزارة التخطيط، أو ننشئ لها وزارة خاصة، أو أن نجعلها متصلة برأس الدولة مباشرة، فماذا سيكون اختصاصها؟ وكيف سيتم التنسيق بينها وبين الاقتصاد الذي هو ليس في مجال إعادة

الإعمار، فهناك حاجة لأن نفكر وبسرعة وأن نقوم بتكليف الخبراء «كلّ في مجاله»..
فدعونا نجلس ونضع خطة بدلا من الاعتراض فقط!

نريد خطة لبناء البنية التحتية المعرفية.. فكيف أنمّي هذا؟
ولكي نحافظ على أنفسنا «بيئة منتجة للمخترعات المعرفية» التي هي الطريق إلى بناء
الثروة مستقبلا.. فعلينا الاعتناء بـ «حقل تقنية المعلومات والاتصالات»؛ لأن أكبر
شركات الدّنيا لم تعد بنوكًا، ولا عقارات، بل شركات معرفة مثل (جوجل).. فدعونا
نؤمن بأن بعد كل حرب ودمار وانهيار اقتصادي تأتي مرحلة الازدهار وبالتالي ندرس
كيفية الاستفادة من ذلك، ولن يكون ذاك كذاك إلا من خلال «القرار الدّاتي».

ويجب أن نتحوّل - سريعًا - من (طالبي معونة) إلى (ناظري شراكة) فالتعاون وتبادل
المصالح هو الحلّ الأمثل لحالتنا.. ويجب أن نستعد - سريعًا - لإعادة الإعمار، من خلال
تخطيط محليّ يشبه (خطة مارشال) ويكون عربيّ المنشأ! كما حصل بعد الحرب العالمية،
ويحصل الآن في أوروبا التي تعدّ لخطة (مارشال جديدة) ونحن العرب الأوّل بالتخطيط
للإعمار.. ونحن من يحتاج الإعمار أكثر منهم!

أنا أقدر أنّ جامعة الدول العربية نشأت بشكل خاطئ..

لأنها وضعت أسس الوحدة قبل أن تتفق على الأسس الاقتصادية، وأن أوروبا بدأت
بالتعاون، وبعد سنوات طويلة انتقلت إلى مرحلة التعاون السياسي والاقتصادي العام،
ولم ينجح التعاون الذي لم يُبن على أسس مشتركة من المصلحة.

هذا الكساد الكبير هو فرصة لنا في منطقتنا العربية، كي نعيد التفكير، ونكتفي بطلب
المساعدة، وأنه يجب الاعتماد على مبدأ الشراكة، وليس المنح والمساعدات، فالشراكة لا
تعني المشاركة بالسيادة بل بالخطط لأن الشراكة الاقتصادية لا تؤثر على السيادة.

أتمنى أن يتم ذلك وأن نعمل به على مستوى عربي بالبدء محلياً، وأن ينشأ تكتل عربي لو أمكن في ظل الجامعة العربية التي هي (بيت العرب) فنحن نفخر بها ونتمنى أن يتم كل شيء من خلالها إلا أنه من الممكن أن تكون قراراتها السياسية صعبة أيضاً؛ بسبب الظروف العالمية، فليكن بيننا ذاتياً في إطار تحت رعاية الجامعة العربية أو بأي صيغة من الصيغ.

وختاماً..

فإن هذه الأمة العربية العظيمة تستحق أن تعيد التخطيط للانطلاق بمكانتها إلى مستوى العالمية.. ثمثلاً لقولنا: «إن أفضل طريق لتوقع المستقبل هو صنعه».

فلسطين

سوف أبدأ بالإشارة إلى الكذبة الأكبر في تاريخ العالم الحديث.. وهو ما سأفصّله في المقال التالي.

فالكذبة يبثها العدو الصهيوني على لسان رئيس كيانه المحتل (نتنياهو)، فيصرّح بوجودهم في فلسطين منذ ألفي سنة، ولكنني لن أناقشه في ذلك؛ لعدم وجود ما يثبت صحة ما يقول، فقط أقول: «لماذا تركتم هذه البلاد منذ ألفي سنة؟!».

هذا الكلام لا يحتاج إلى تفسير؛ لأنه في سنة ١٩٤٨ تجمّع هؤلاء الناس بموجب مؤامرة دولية بسبب رغبة أوروبا في التخلص منهم، بحجة الوطن التاريخي، وأوجدوا مبررًا، وإن كان غير قانوني ولا أخلاقي فقط مبرر إعلان، وفي عام ١٩٤٨ كان عدد اليهود الذين يتواجدون في فلسطين وليسوا المقيمين، عندما ترك الاحتلال البريطاني الساحة للعصابات التي جاءت لتصطنع، وتخترع دولة! ٦٥٠٠٠٠٠ نسمة، تجمعوا من أوروبا كلها، في حين كان عدد الفلسطينيين المواطنين آنذاك في فلسطين ٣٨٧, ٣٦٣, ١ مواطنًا.

وتلك كانت الظاهرة الغربية الأولى التي أنشأت ما يُسمى بـ «دولة الاحتلال».

أما الظاهرة الثانية أن كل دول العالم تنشأ وتستقل من خلال وجود شعب يطالب بالاستقلال، وهنا ظاهرة معكوسة فقد أصدروا قرارًا فيما بينهم بأن يتوجهوا إلى فلسطين، وأخبروهم بأن هناك بلدًا دون سكان، ومليئًا بالثروات؛ ولاحظنا كيف كانت أوضاعهم وهم ينزلون من البواخر إلى فلسطين، وقد حتمهم «العصابات المسلحة» ودعمت تواجدهم، تمهيدًا لبناء «دولة الاحتلال»، التي قامت على تلكمها الظاهرتين، والمبررين فقط!

وليس من مبرر حقيقي لقيام هذه الدولة أو هذا الكيان إلا ما أصدره قرار الأمم المتحدة الكاذب، وقد استخدمت الضغوط لتميرير هذا المشروع الظالم، ثم جاء قرار التقسيم... لكنني ما زلتُ أملك شهادة ميلاد مكتوب عليها «حكومة فلسطين»، وليست أي حكومة أخرى... ومكتوب عليها كذلك في خانة الجنسية: «فلسطيني».

لذا أطلب من (نتنياهو) أن يثبت بأي مستند تاريخي، إن كانت هناك دولة أو حكومة له في فلسطين خلال ألفي سنة، وحتى عام ١٩٤٨.

وهناك دليل هاتف يتضمن اسم والدي -رحمه الله- ورقم هاتفه، ومكتوب على غلافه الخارجي «حكومة فلسطين»، إنني لم أر مستندًا قبل عام ١٩٤٨ يدل على وجود أي شعب أو مسمّى لأرض غير «فلسطين».

من أين جاءت كذبة (نتنياهو)؟
الجدل في قضيتنا غير مفيد.

إن قضية فلسطين هي قضية حقوق وأخلاق ومبادئ إنسانية ومسؤولية بشرية، فمن يضع اسمه بدلًا من اسمي على أي وثيقة لا يدل ذلك على ملكيته للمكان، فأنا أملك مستندات أتمنى من عدوي - إن كان صادقًا - أن يظهر ضد ما أقول.

والذي كان مهتمًا بالزراعة، وأعتقد أن المزارعين والفلاحين هم أكثر الأشخاص التصاقًا بالأرض، وفي سن السابعة من العمر أراد والدي أن يظهر لي أهمية الانتماء إلى الوطن فقام بتسجيل أرض باسمي وذلك في سنة ١٩٤٢ ومكتوب على سند التسجيل «حكومة فلسطين»، ونوع الملكية (أرض)، واسم المالك: «توفيق سالم أبوغزاله»، ومدون في التفاصيل بأن الأرض انتقلت ملكيتها إلى «طلال توفيق سالم أبوغزاله»، وكنت وقتها أبلغ من العمر سبع سنوات.

قال لي والدي إنني أخبئ لك هدية، ولكنني لن أعطيك إياها إلا بعد وفاتي؛ لأنك حالياً لن تعرف قيمتها ثم تبين لي أنه سجل أرضاً باسمي مساحتها ٢٥٢ م فقط؛ كان يريد أن يقول لي من خلال هديته: «إن هذه أرضك، وملكك، وعقارك».

كان والدي يسكن في عقار يملكه، وكونه كبير العائلة أنشأ مضافة للعائلة، وكان يملك فندقاً، وكان وكيل شركات النفط، ويملك محلاً كبيراً للحبوب، وشركة نقل وحيدة في فلسطين لنقل الركاب من يافا إلى القدس.. لكن ما أعتز به في الحقيقة هو مفتاح منزلنا الذي أعطتني إياه والدي؛ لأنها قامت بأخذه معها عند خروجنا من فلسطين، وأخبرها والدي بأنه لن يفيدك أخذه بشيء، قالت: سنعود وسنستخدمه لذلك طلبت مني أن أحافظ عليه فأنا أنظر إليه يومياً...

إنها مسرحية كذب وتلفيق، وقصة نسجها العدو من خياله وزائف معتقداته!

والآن سأحلل الوقائع.. ففي عام ٢٠١١ قمت بتسجيل جمعية أطلقت عليها اسم «كلنا فلسطين»، ومعني مجموعة من الفلسطينيين، والهدف منها التعريف بالإبداع الفلسطيني وإنشاء سجل بالفلسطينيين المبدعين في العالم، وقمنا بإحصاء ٦٠٠٠ فلسطيني مبدع في كل المجالات، على موقع All 4 Palestine، منهم من حاز على جائزة نوبل، وترأس جمعيات في العالم، ومن حاز على أوسمة وتكريم، ومن حصل على مناصب عليا في مجالات عدة، ومن اخترع ومن سجل براءات، وأنشأ أكبر مؤسسات في الدنيا. ففي مقياس الحضارة والقدرة والاستحقاق للوطن... «الشعب الفلسطيني أحقّ به».

دائماً أقول: إن الشعوب التي تستحق الحياة هي الشعوب التي تمتلك الحضارة، وإن أي انتصار للشعب الفلسطيني سيكون بتفوقه الحضاري، فإذا كان المعيار بعدد السكان فنحن مؤهلون أيضاً.

وعندما أعلنت (صفقة القرن) كنت من القليلين الذين لم يشعروا بالقلق؛ فالمضحك المبكي هو أن نسمع أن الاحتلال يريد ضم أجزاء إضافية رغم التفاوض مع الفلسطينيين حتى لا يبقى ما يتفاوض عليه. كان من المتوقع أن نعد (صفقة القرن) فرصة! ففي ظل البراغمية عليك أن تقبل بالمعروض عليك، وتعد ذلك فرصة.. أما الحقيقة فهي أن (صفقة القرن) قدّمها من لا يملك لمن لا يستحق.. أمريكا والدول الأوروبية ليس لديها صك ملكية.. الشعب الفلسطيني هو من يملك صك ملكية: أرضه، ومفاتيح منازلها، وهذا ينطبق على كل فلسطيني لذلك لن أقبل بـ(صفقة القرن)؛ فلسطين من البحر إلى النهر هي وطني، والقدس هي رمز لفلسطين بالكامل، وإن عدم التنازل عن القدس يعني عدم التنازل عن فلسطين.. ولقد صرّحت من قبل بأنه يجوز لرئيس أي دولة في العالم أن يصدر تصريحًا، كما صنع رئيس أمريكا.. لكن دون أن يتدخل بها أملكه.

«الاحتلال ليس دولة» قلت هذا الكلام في واشنطن في مركز CIS الذي يقدم دراسات للهيئة التنفيذية في أمريكا، وكان الاجتماع بعد توقيع اتفاقية (أوسلو) وضمت جلستنا بعض سفراء من دول عربية، ومما قلته: «لا يشرفني البقاء في مؤسسة تشوّه صحّة محاضر الاجتماع»، ثم قال أحد الحضور: «إن ما حصل عليه الفلسطينيون هو تكريم منّا عليهم، وإنهم لن يعطوا أي شيء بعد الآن، وعلى مصر أن تبلغ سوريا وليبيا، بأن يتوقفا عن الإرهاب، وكذلك العراق، وعن دعم الإرهابيين الفلسطينيين»، ثم طلبت التعريف بالمتكلم، فقالوا: «هو رئيس هيئة الإعلام في دولة الاحتلال - طبعًا هذه مني أنا -!»، قلت له: «دولة من؟! عجب نحن في مركز دراسات محترم، ونسمّي الأسماء بغير أسمائها، فالدولة لها ثلاثة شروط هي الدستور، والحدود، وتعريف المواطن.. لكن وحسب علمي أنها ليست دولة ولا تملك دستورًا ولديها قانون واحد هو قانون حق العودة لكل يهودي في العالم والحدود هي إلى أين يصل الجيش ولا توجد خارطة لدولة بهذا الاسم.. إذن، البندان غير موجودين، والثالث ليس هناك تعريف للمواطن»، ثم طالب رئيس الجلسة برفعها! وعند خروجنا أبلغوني أنني كنت قاسيًا على الرجل، قلت: «القضية ليست قسوة.. لكن هل أنت موافق على ما قلته».

أنا الآن في الثالثة والثمانين من عمري وأنتظر لقاء ربي، وكلي فخر بما قلت، وسيقال، وبفخر أقول: «إن هذا الشعب رغم كل العنف والضغط والإهانة إلا أنه صامد». إن الإعلام الغربي لا ينشر حقائق عن قضيتنا؛ لأنه غيَّب ضميره، ولا يناسبه أن يستمع العالم إلى قصص معاناة الفلسطينيين، ولم يتخذ أي خطوات جدية لإنقاذ الشعب الفلسطيني وإعادة حقه، وأنا متوقِّع الهجوم عليّ سياسياً وإعلامياً - وكلي شرف - لأن ذلك بسبب موقعي تجاه فلسطين.

وإن من يشكك ومن يظن أن القضية انتهت وأن فلسطين تم أخذها واستبدالها بدولة لها اسم آخر واهم!

أقول: لا فلق فالوقت القادم هو لصالحنا، وإن عدد سكان دولة فلسطين في داخل فلسطين يتساوى مع عدد المحتلين، والأمر يقلق العدو.. إنه شعب جبّار، لم ولن يستسلم، وسيبقى يطالب بتحرير فلسطين.

اخترع للفلسطينيين نظرية «بناء الثقة»؛ للوصول إلى السلام، ولكن كيف يمكن إقامة ثقة مع عدو محتل؟ لذلك نحن أمام قضية واحدة وهي إنهاء الاحتلال.

فيا شعبي العظيم، يجب أن نرتقي بالتعامل مع شهداء شعبنا الفلسطيني، وأن نكرمهم، ونتذكرهم، ونكرم ذويهم... نحن شعب عظيم، ووراء أمة عظيمة، ليس هناك أي داعي للإحباط؛ فجميع البلاد العربية لها ولاء لفلسطين، ولا ينقص ولا يقل عن أي فلسطيني، لذلك يجب أن لا تصغر من حجمك وقوتك لأنك تستطيع أن تحوّل ضعفك وحجمك الصّغير إلى قوة.

هنالك محاولات غربية لخلق أعداء لتحويل انتباهنا عن العدو الرئيس، ومن يدعم العدو الحقيقي ليس عدوي، عدوي واحد هو السرطان الذي جلس في بلدي، ليسكن المهاجرين بدلا مني وينزع هويتي ويسلب وطني وتاريخي وكل شيء.

يعلم الجميع أن كل من يسمى بدولة كذا، يحمل جوازًا آخر للبلد الذي جاء منها، أما نحن فلنا ضمير وتاريخ وحضارة، وهنالك قوانين وصيغ وعبارات صيغت من أجل قضيتنا منها (المفاوضات) أي مفاوضات سلام بين احتلال ومسلوب؟ أنا طيلة حياتي لم أقتنع بذلك، فنحن نريد سلامًا مبنياً على حقوق، وليس على قهر وعنف وظلم.

وختامًا..

فأنا فلسطيني، أقيمت في لبنان، والكويت، ثم الأردن، الذي أعطاني الجنسية، واستطعت أن أثبت أننا شعب يستحق الحياة، فأعتر بمواطنتي الأردنية، وأني فلسطيني الأصل وليس هناك أي تناقض، وهناك من يسألني إن عادت فلسطين «هل تعود إلى وطنك؟»، فأجيبه: «المطلوب هو إعادة الحقوق من غير التّدخل بالعودة إلى الوطن أم لا»، وإن محاولات دولة الاحتلال بتهجير الفلسطينيين بعد الهجرة الأولى عام ١٩٤٨ التي كانت كذبة، وخدعة لنخرج من أراضينا عن طريق مكبرات صوت.. وغيرها، باءت بالفشل، وإن خدعهم القديمة لم تعد تعطي أي نتيجة؛ لأن الفلسطينيين سيبقى في مكانه مهما تم تهديده أو تخويفه أو تجويعه، ويجب أن نخطط كي نعود كما هم يخططون كي يبقوا.. وأفخر بصمود شعبي، و«النصر قادم لا محالة».

الصّراع الذي سيغيّر العالم

أستعرض في المقال التالي التّطورات العالميّة منذ عام ٢٠١٧ ..

فبعد قولي: إنّ عام ٢٠٢٠ سيكون عام الأزمات، وسيكون عامًا صعبًا على البشرية..

أقول: إنّ العالم متجه إلى ازدهار.. رغم الأزمة الاقتصادية التي ستتدرج لتصبح حربًا تجارية، ومنها إلى حرب اقتصادية، وستتبعها حرب باردة انتقاليًا إلى الحرب الساخنة.

ولقد كان من الواضح في عام ٢٠١٧ وما قبله أنّ الصين تتصاعد في اقتصادها وتطوّرها التقني مع أنّها ما زالت تصرّ، وتسجّل نفسها في المنظمة العالميّة للتجارة على أنّها دولة نامية، وهذا الموضوع يعترض عليه الرئيس الأمريكي ويصر على أن يتحول وضعها في المنظمة؛ لأنّ الدّول النّامية لها صفة والدول المتقدمة لها صفة أخرى، فالصين بحكم تسجيلها دولة نامية تستفيد من الميزات التي تعطى لتلك الدول.

وتطالب أمريكا بتعديلات جوهرية في نظام التجارة العالمي الذي تنظمه اتفاقيات منظمة التجارة العالميّة مع أن الصين قد انضمت إلى المنظمة بشرطين أولهما تسجيلها دولة نامية فترة زمنية ليتسنى لها تعديل أوضاعها وقوانينها وبنيتها، وثانيهما أن تبقى عملتها مستقلة عن الدولار.

ثم يتّضح أنّ الصّين أصبحت قوة عظمى منافسة لأمريكا وأنّها تساهم في ٣٥٪ من نمو الناتج القومي في العالم في حين أن أمريكا تساهم في ١٧٪ كما أن علينا أن نعلم أن هناك توقعات كثيرة عن المستقبل والتغيير في أحجام وقوى ووزن دول العالم بأكمله، حتى أن الرئيس ترامب أشار إلى أن هناك حاجة لمجموعة سبعة كبار جديدة وذكر من الدول التي يريد أن يضيفها إلى الـ G7 دول صغيرة مثل كوريا الجنوبية وأستراليا وبشكل عام مجموعة الدول الإسكندنافية والدول الصديقة لأمريكا في بحر الصين.

ويتوقع الاقتصاديون في أمريكا أن اقتصاد بلادهم سيشكل ثلث حجم الاقتصاد الصيني، أي أن اقتصاد الصين سيكون ثلاثة أضعاف حجم اقتصادهم!

إنّ عدد الصينيين هو خمسة أضعاف عدد الأمريكيين...

والعامل البشري مهم جدًا في عملية النمو الاقتصادي خاصة في عصر المعرفة.. فيشكل نمو الاقتصاد الصيني تهديدًا للأمن القومي الأمريكي، وقد قال ترامب لكارتر بأنه قلق من تصاعد قوة الصين فرد عليه كارتر أنه متوافق معه وله الحق بالقلق، ثم سأله كم صرفتم على الحروب، قال ٣ تريليونات، فقال: الصين لم تصرف أي تريليون!

وتقف أسباب عديدة وراء النمو الاقتصادي السريع للصين، واتساع الفجوة بين أمريكا والصين، ومن هنا يمكن القول إن تطور ما يحصل سيؤدي إلى حرب عالمية.. وهذا شعور طبيعي لأن أمريكا لن تتنازل عن حكمها وسيطرتها على العالم بسهولة.. وستحتج بأمنها القومي المهدد وأنه لا بد من اتخاذ إجراءات بدءًا بالعقوبات التي هي قرارات أحادية من طرفها، ولا تستند إلى قوانين، مما سيتسبب حينها بمناوشات استفزازية تجاه الصين وجرّها لكي تكون جزءًا من النظام العالمي الحالي.

الصين ترفض ذلك تمامًا وتقول: إنها غير مستعدة لتغيير نظام مؤسساتها لتصبح مرتبطة بالنظام العالمي كما صاغته أمريكا، ولكن أمريكا مصرة وبدأت بإصدار لائحة العقوبات.. وتلك هي البداية، إلا أن الصين لم تتجواب أمام هذه الاستفزازات، وانتقلنا إلى الحرب الاقتصادية، وأصبحت هناك سياسات تجارية متناقضة وهذا ما يعرف بالحرب التجارية، واستمر الوضع ولم يتغير شيء من موقف الصين ويمكن أن يولد هذا الضغط ما يؤدي إلى حرب باردة وليس حربًا اقتصادية ولا تجارية.

ولقد صرّحت الصين بأنه يجب أن تغيّر أمريكا نظامها الدكتاتوري والاستبدادي والمتسلط، وأن هناك أدوات كثيرة يجب أن تستعمل دون أن ندخل في صراع عسكري واستخدام للأسلحة.

ولوّحت بورقة (هونج كونج) قائلة: إن الوضع في هونج كونج يهدد الأمن القومي الصيني وأصدرت قانون تناول النواحي الأمنية، ففي الحرب الباردة تستعمل كل الأدوات بما فيها الحرب النفسية حيث يصبح الكلام أقوى من السلاح.

وفي هذا الوقت يجب أن نتذكر أن هناك أمورًا كثيرة تؤثر على النفسية الأمريكية مقارنة بالصين في حين أن الصين مستثمر في العالم ككل تقريبًا من خلال مشروع «الطريق والحزام» فتستثمر ٣٥ تريليونًا، ولم تتوقف أثناء الأزمة.

وتتعرض أمريكا بسبب الأوضاع الاقتصادية، مع أن الناتج القومي الأمريكي ٢٠ تريليونًا، وقد وصل الدين العام الأمريكي إلى ٢٨ تريليونًا، أي بواقع ١٥٠٪ من الناتج القومي وهي نسبة عالية ومقلقة، مما جعلها تستثمر في كل المجالات المكلفة لمعالجة الأزمة الاقتصادية بما فيها ٣ تريليونًا خصّصت لدعم الاقتصاد والعملية وحكّام الولايات المتحدة يطالبون بـ ٢ تريليون لدعم كل ولاية، وكبادرة جميلة من الرئيس ترامب أرسل هدية لكل مواطن أمريكي ١٢٠٠ دولار أودعها في حسابه مباشرة من خلال صندوق الضرائب الأميركية، وهذا سيؤدي إلى عبء في الدولة، وتلك الأحداث ستوصلنا إلى الحرب الساخنة.

جميعنا لا يجب الحرب؛ لأن الجميع خاسر بها وبالأخص أمريكا والصين، إذا استمر الوضع كما هو عليه الآن فإنه سيزداد سوءًا، وبحسب تقارير المنظمات الدولية هناك حاجة إلى ٢٠-٣٠ تريليونًا لإعادة إعمار العالم وبالأخص منطقتنا العربية التي هي الأكثر دمارًا وتضررًا في العالم، الصراع الكبير في بحر جنوب الصين سيكون أداة جيدة لإشعال النار، وبحسب قول محللين بأن الحرب ستنتقل من جنوب بحر الصين، بغض النظر عن كل شيء وأن الحرب العسكرية قادمة، ويضاف إلى هذا الموضوع أننا الآن في أزمة اقتصادية حادة لأسباب كثيرة أضيفت إليها جائحة كورونا.. وللعلم روسيا والصين هما من سيقود المعركة سويًا، ولكن أكثر ما يقلقني ليس الضرر المادي ولا الانهيار الاقتصادي ولا التحول في العالم بالقيادات والتحالفات، ولكن ما ستجرّه الحرب على العالم من وفيات، وما سيتبع ذلك من تغيير جذري في العالم خصوصًا بعد جائحة كورونا؛ لأنّ الكورونا كشفت بشاعة النظام العالمي الحالي وأنانية كل دولة..

ولكن، من هو الإنسان الذي ستخرجه هذه المرحلة؟
إنه إنسان حروب.. إنسانٌ يكره الكلّ.. إنسان انقطع عن التعليم.. وأرقام مهولة من
العاطلين عن العمل، فبعد جائحة كورونا سنخرج إلى أزمة بطالة تصل إلى ٢٠٪،
والبطالة بخلاف كل المعايير الأخرى هي المعيار المؤشر لوجود أزمة حقيقية وكارثة،
والحل يكمن في بناء الإنسان بما يتناسب والعصر الرقمي كي لا تزيد الفروقات بين
المجتمعات في العالم، مما سيولد ثورات واضطرابات اجتماعية وعدم رضا مما يحصل..
وأنا في نظري أن أهم المؤسسات الدولية في الوقت الراهن هي منظمة العمل الدولية.

وختامًا..

فإنّ طريق عالمنا صعبٌ..

إذا لم نستطع أن نصل فيه إلى لقاء إستراتيجي بين العمالقة ونظام جديد، وبناء خطة
وسياسات جديدة؛ لتأسيس عملية إعمار.. أو سيقودنا هذا إلى مشاكل.. ولفترات ليست
بالقصيرة...

عُقوبات «قيصر» على سُوريا

لقد طال قانون العقوبات الأمريكي المسمى بـ «القيصر» عدة دول.. وهو ما سأحدث عنه في المقال التالي.

لقد حطَّ «قيصر» برحاله على سوريا، بعد أن طال دولاً كبرى مثل الصّين وروسيا، وما يفيدنا هو أن نفكر بطريقة إيجابية.. إذا ما كنّا سنقبل هذا الواقع أو سنغيره!

وما أريد قوله: إننا في ظل هذا الأمر أمام هامش في الاقتصاد، وعلينا أن نلاحظ جوانب لم يشملها القانون ضمن العقوبات.. والمطلوب من أهل الخبرة الذين يملكون المعرفة والقدرة أن يحددوا المجالات التي استثنتها العقوبات.. وعلينا وضع قائمة بالمجالات غير المنصوص عليها في العقوبات؛ لنعمل بحكمة وجدية ونستفيد من الجوانب الأخرى التي ليست في القائمة.. صحيح أن القائمة مؤذية ومضرة ولكن على المدى البعيد نستطيع أن نجعل أي نقمة نعمة في كثير من المجالات المنصوص عليها، ونستطيع وضع برنامج طويل الأمد كبداية لكثير من المجالات المنصوص عليها كعقوبات، فهناك بديل للاستيراد هو الاستقطاب أو طلب المساعدة وعلينا أن نجد البدائل، فلا شيء بالدنيا ليس له بديل، من خلال استخدام (التعامل البيئي) بين الدول بأسلوب المفاضلة دون استخدام العملة.

ويجب أن نتذكر بما يخص الاقتصاد أن العالم كان فيما مضى - قبل اختراع العملة - يعيش ويتبادل ويتاجر دون عملة؛ إما لعدم وجود عملة، أو توفر سيولة عملة..

فكانت التجارة عن طريق المفاضلة، أي أقوم بشراء بضائع وفي المقابل أقوم ببيعك ما أنت بحاجة بالتبادل، هكذا كان الاقتصاد قبل أن تخترع العملة، فإذا هناك مجال للتعامل بهذه الطريقة، وهو بديل مهم يمكننا أن نتعايش معه.

وعلينا دراسة المجالات الممكن إنتاجها محلياً بدءاً من أساسيات الغذاء والدواء والتعليم التي يمكن التعامل بها من خلال إنتاجها محلياً، فهناك دول كثيرة أصبحت من خلال

مقاطعتها منتجة ذاتياً وتنشأ فيها صناعات وخدمات واختراعات فرضتها الحاجة.

فيمكن القول إن «النقمة قد تتحوّل إلى نعمة»؛ لأنها تجبرك على أن تنتج شيئاً، ما كنت لتنتجه لولا إحساسك بالحاجة.

أنا لست سياسياً ولا ضد أحد ولا ضد أي دولة أجنبية، وهمي هو كيف تستطيع سوريا أن تخترع البدائل في كل المجالات، كما في كل البلاد هذا هو همي الوحيد، وألا تقف عقوبات العملة عائقاً.. كما أرجو من الخبراء في سوريا أن يحسبوا حجم التعامل الداخلي بالليرة السورية؟

فكل دولة لها حاجتها من العملة الخارجية وكمعدل في العالم ٩٠٪ من التعامل في أي دولة هو بالعملة المحلية و١٠٪ بالعملة الدولية والاقتصاد الوطني في الدول يعتمد على العملة التبادلية المحلية التي تحتاج للعملة الدولية في معاملاتها الخارجية فقط.

أقول هذا لهدفين، الأول: سدّ الانكماش في الناتج القومي السوري، وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وجائحة كورونا، والثاني: تحييد الانكماش كونه ليس له أثر على سعر العملة وانخفاضها وارتفاعها بالشكل الذي نسمع عنه.

وثمة عامل نفسي يؤثر كثيراً في الأوضاع الاقتصادية والنقدية والمالية..

وكل هذا يجب أن يدفعنا للشعور بأن علينا أن نضع عقوبات قانون «قيصر» كواقع وأن نكتفي من الجدال! فإن ثقافتنا تعطينا القدرة على توقع الأحداث ولكن يبقى التفكير الصحيح هو «كيف أتصرف»، فقد يكون في قرار قانون قيصر نعمة؛ إذا أحسنّا التصرف في البدائل والفرص المتاحة.

ثمّة شركات نمت وازدهرت واستفادت في ظل هذه الأزمة؛ لأن التجارة والاقتصاد اعتمداً في السابق على ما يسمى أدوات الإنتاج: المواد الأولية ورأس المال والعمالة، أمّا اليوم في ظل الثورة الصناعية الرابعة التي نعيشها الآن فلقد أصبح الاقتصاد معتمداً على

الثورة المعرفية الرقمية التي هي مادة لإنتاج الإبداع والاختراع دون الحاجة إلى مواد أولية أو شركات صناعية كبرى، بل إننا نحتاج شركات معرفية، وأناس معرفيين وسنخترع ما يفيدنا ويجرّ علينا اقتصادًا مزدهرًا.

فلماذا لا نتوجه إلى استثمار قدرات ثورتنا الرقمية من أجل اقتصادنا الرقمي؟ إن ميزة الثورة الرقمية هي التعامل من خلالها مع الفضاء الذي لا يخضع إلى حدود ولا يخضع لأي سيادة، وما يجب أن نتذكره أن هذه الأمة العربية العظيمة هي أساس للاختراع في كل المجالات فلا للإحباط ولا للشعور بالفشل.

وختامًا..

فأنا لا أؤمن بأسلوب المناطقة..

بل أؤمن باستخدام العقل والتفكير للتعامل مع أي شيء بما هو مفروض، فإذا تغيرت الدنيا وأصبحت من مصلحة أمريكا، فعليك أن تتعامل معها.. فلا يوجد بالتاريخ خصم دائم، كما لا أصدقاء دائمين.. وكل ما هو موجود هو المصالح الدائمة.

دروس من تاريخ الحروب العالمية

ما عواقب ما صرّح به رئيس معهد الدراسات الإستراتيجية الصيني؟ هذا ما سأحدث عنه في المقال التالي.

فقد صرّح بأنّ الجيش الأمريكي ينشر أعدادًا غير مسبوقه من قواته في بحر الصين.. محذّرًا من احتمال وقوع حادثة عسكرية أو إطلاق نار عرضي، وإن هذا الاحتمال بدأ يتزايد وإنه إن حصل سيؤدي إلى نتائج كارثية على جميع الأطراف.

وأضاف (وتسون) أنه يوجد الآن في بحر الصين ثلاثمائة وخمسة وسبعون ألف جندي أمريكي وهو عدد لا يستهان به، كما وأن لها ما نسبته ٦٠٪ من مجموع البواخر الحربية هناك وهذا يفسر بأنه استعداد للحرب.

أنا أذكر هذه الواقعة لأذكر بمآسي وتضحيات الحروب التي يجب بل أتمنى أن نتجنبها أخذين العبر والدروس من الحرب العالمية الثانية، فبعد مرور ٧٥ عامًا على الحرب العالمية الثانية، وإذا ما استعرضنا نتائجها وأحداثها وتداعياتها وما حصل من أحداث سنجد فيها دروسًا كثيرة، ولو تمعن العقلاء والحكماء فيها لتجنبوا الحروب؛ فالحرب تبدأ بشكل وتتطور بشكل آخر وتنتهي لأشياء أخرى.. ومثال ذلك ما حصل في الحربين الأولى والثانية اللتين ما زالت مآسيهما في الذاكرة الوطنية للشعوب حول العالم.

ولا أستغرب أن يقوم الرئيس الروسي الحالي «بوتين» بأخذ فرصة ليرسل عدة رسائل قد يعدها دروسًا من تلك الحروب للاستفادة منها من أجل مصلحة الدول والبشرية، حيث تصادفت كلمة الرئيس بوتين مع تصريح مركز الدراسات الإستراتيجية الصيني، وبالمناسبة روسيا كانت الدولة الأكثر تقديرًا للضحايا في هذه الحرب حيث خسرت ما يقارب ٢٠ مليون قتيل وهذا رقم خيالي لو نظرنا لحجم هذه التضحية.

إن أحد أسباب الحرب كانت اتفاقيات (فرساي) وغيرها من الاتفاقيات التي أجبرت ألمانيا على دفع تعويضات للحلفاء وعدّت تلك التعويضات شكلا من أشكال الإهانة والاستفزاز من قبل الدول المهيمنة المنتصرة وتحديدًا فرنسا وبريطانيا.

ونتجت عن ذلك حروب متعددة مثل هجوم إيطاليا على أثيوبيا، والحرب الإسبانية، وحرب اليابان ضد الصين، وتقسيم سلوفاكيا، وانخرطت جميع الدول الأوروبية تقريباً بهذا النزاع الذي بدأ بتحالفات ولأسباب وأهداف وتطور إلى معادلات أخرى كثيرة، ويحق للرئيس بوتين أن يقول: إن الاتحاد السوفييتي كان صاحب الفضل الأكبر في هزيمة هتلر؛ فالإتحاد السوفييتي خسر واحداً من كل سبعة مواطنين وهي نسبة باهظة، وفي المقابل قدمت أمريكا ١ من كل ٣٢٠ مواطناً، وبريطانيا ١ من كل ١٢٧ مواطناً، وهذه أرقام تبين مستوى التضحية لكل دولة بدرجات مختلفة.

وتشكّل في زمن الحرب حزب (روزفلت - سنالين - تشرشل) عام ١٩٤٣ للحرب ضد الفاشية وتقديم العون للدول المتضررة، ونشأ عن هذا الحلف المحكمة العسكرية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب وبالذات حروب الإبادة والحروب ضد الإنسانية، ولو عدنا لشعور النازيين بالمدلة الذي استغلته النازية؛ لتحريك المشاعر الوطنية والعزة والرغبة في الانتقام فسوف نجد أنها كانت القوة الدافعة لألمانيا النازية في إحياء قوتها واندفاعها للحروب، ويمكن أن نقول: إن هنالك الكثير من مظاهر الأوضاع العالمية الآنية التي هي نتاج لهذه الحروب وهذه العصبية، كما أنتجت الحروب عصبية وطنية وعصبية إثنية، ونتج ما عرف فيما بعد بقوة الإعلام الكاذب أي أن تكذب وتكرر الكذبة إلى أن تصبح الكذبة حقيقة وصحيحة!

أما اليوم...

فيمر العالم بظروف مشابهة وشديدة الاضطراب وتغيّر في القوى والتكتلات والولاءات.. وهذه الأمور هي بوادر حرب كما تعلّمنا من الحرب العالمية الأولى والثانية، فالحرب العالمية الثانية لم تحصل فجأة بل كان هنالك عدوان ألماني على بولندا وهو ما لم يحصل من العدم.

ولكن، من أهم الدروس التي يمكن تعلّمها في هذه الحرب أن استرضاء المعتدي والتعامل معه بجبن أو خوف أو مجاملة سيؤدي إلى نتائج سلبية، وهذا يذكرني بالدولة الفلسطينية التي نرى تذبذباً في المواقف تجاهها ممن يساير أو يجامل فلا يتخذ أي موقف حقيقي في مجابهة العنجهية الصهيونية فالتاريخ كما يقولون «يكرّر نفسه».

ويشجّع النظام العالمي على قيام الصراعات؛ لأننا لم نضع نظامًا يملك سلطة وقوة لفرض القرارات من قبل طرف معين لمنع الحروب، ولم نضع نظامًا للشكوى بين الدول لتجنب الحروب، فلماذا لا يكون هنالك مثل محكمة العدل الدولية، أو محكمة حقوق الإنسان وكسائر المنظمات العالمية لحماية حقوق الإنسان... منظمة تجتمع لمنع الحروب العالمية قبل وقوعها من خلال نظام تؤسسه هذه المنظمة الجديدة المقترحة.

لكنّ الحروب لا تحلّ المشاكل، وعندما كنت أبته دائمًا أن الحرب لا تحصل فجأة بل هنالك مظاهر وأسباب وتطوّرات تُبنى على بعضها البعض وتُتّوج نفسها بالحرب، وأمّياتي ألا يحصل ذلك!

وما أردت قوله من خلال مقالتي إنه يجب علينا ألا نظن عند قولنا: إن الحرب حتمية وإنه سينتج عنها نظام جديد سيعالج الكثير من المشاكل، أن هذا الأمر حتمي الحدوث!

لا، فليس هنالك قوة في الدنيا تضمن أنّ ما سينتج «بعد الحرب» هو «الصّالح»، والاتفاق، ونشوء عالم جديد متفائل، لا يخلّفه بذور صراعات وحروب وظلم أكثر من تلك التي كانت قبل تلك الحرب، فالحرب قد تنهي مرحلة ولكنها لا تنه الخلافات.

وختامًا..

فدعونا نتذكر ما حصل في الحروب؛ لنعمل على تجنبها.. فأظنّ أنّ (روسيا) الحالية كان هدفها ممّا قدمه الرئيس الروسي للعالم بأن يريهم أضرار الحرب ونتائجها غير المتوقعة التي قد تكون تمامًا عكس ما كان مرغوبًا به، أو متوقعًا، ودعونا نعمل كي نتجنب الحرب على معالجة عوارضها وأسبابها وأهدافها؛ لكي نحافظ على أرواح الناس وأرزاقهم؛ ولكي نضمن أن ما سيأتي هو الأفضل، وليس الأسوأ مما كان قبل الحرب.

قانون «قيصر» وأزمة لبنان

موضوع الساعة هو علاقة الدولار بما يجري في لبنان وسوريا.. وهو ما سأتحادث عنه في المقال التالي.

فبداية هنالك مسارات مختلفة لإدارة الاقتصاد والمال في أي دولة، إذن، سنتحدث عن المسارات النقدية والمالية والاقتصادية، ويجب أن نميز بين تلك المسارات الثلاثة التي تحكم الاقتصاد في أي بلد، ولكن لماذا سوريا ولبنان؛ لأن هناك ترابطاً حتمياً وتاريخياً «يجعل أحدهما يتأثر بالآخر».

إن المشكلة في لبنان مشكلة عضوية بين ٣ مؤسسات مسؤولة عن السياسات النقدية والمالية والاقتصادية، والوضع هو نتاج هذا المثلث [الحكومة، والمصرف المركزي، ومصارف لبنان].

والأزمة ناتجة عن العلاقة البينية بينها، ولا يمكن أن نتجاهل دور الحكومات السابقة فيما حصل من أوضاع نتيجة سياسات اقتصادية ونقدية ومالية، والمشكلة هي أن هنالك مركزاً للتعاون بين مصرف لبنان الذي انشغل بدرجة كبيرة بتمويل العجز في الحكومة اللبنانية، وهذا موضوع سياسي ويجب أن تدرس الأخطاء التي نتجت أولاً من سياسات الدولة الاقتصادية على مر السنين، ومنها عدم دعم الاقتصاد الوطني، وانخفاض الناتج القومي.

فكيف نسدّ العجز؟

علينا الاستغناء عن القروض والدين، واستقطاب ودائع وأموال بالدولار أو أي عملات أخرى وكيف سيتم هذا وقد خالف المصرف اللبناني القانون الدولي بقراره الحجز على أموال المواطنين وتجميد جميع الودائع والاستيلاء على حقوق أصحابها؛ فهو إما حوّلها إلى تمويل الحكومة، أو يمتاجها لدعم الحكومة! وهذا قرار وتصرف غير قانوني.. فالثقة في حرية الاقتصاد اللبناني اهتزت بقرار من البنك المركزي.

وللخروج من الأزمة الحالية يجب إلغاء قرار البنك المركزي المتضمن الحجز على أموال المواطنين، وإلغاء الحديث على ما يطلق عليه اقتصاديا HAIRCUT، وهو مصطلح تستخدمه البنوك ويفيد سرقة أموال المودعين!

أما المطلوب فهو إنشاء فريق من الخبراء في لبنان.

فهذا البلد عامر بالخبراء لبحث كيفية النهوض بالاقتصاد الوطني بعيداً عن سياسات الاقتراض وجدولة الأموال والإجراءات المخالفة للقوانين المصرفية فهي ليست قضية صعبة، وإن عصر المعرفة أو العصر الرقمي يعطينا فرصة للإنتاج بسرعة من خلال الإنتاج الرقمي فكل إنسان في لبنان يستطيع أن يكون منتجاً ولا عذر للبنان ولناسها في ذلك.. كما لا عذر لهم في استيراد المواد الغذائية الأساسية التي يجب توافرها عندهم، وإن أكثر من يجب الوطن هو المزارع لأن حياته في الأرض، أما الصناعة فعيب علينا أننا ما زلنا نستورد الأدوية الأساسية، فلماذا لا نصنعها؟ لأن هناك أدوية بإمكان الدول الفقيرة تصنيعها!

على لبنان أن يعود سوقاً مالياً حرّاً غير محجوز ولا مستولى عليه، فهذا ضد القانون وضد المصلحة الوطنية؛ لأن الحجز على الودائع الموجودة لا يحقق مصلحة للبنان بل يحقق ضرراً للبنان ليس فقط كسمعة بل كمناع لأي إنسان أن يقوم بإرسال أموال إلى لبنان، ونحن في لبنان من المؤسسات النادرة لأننا ما زلنا نحول إلى لبنان بالدولار من الخارج لتمويل مكاتبنا، ونصّر على أن نستمر في عملنا حتى لو حققنا بعض خسائر لكننا نقوم بتحويل الرواتب ومصاريف العمل.

وأنا أشجع أي إنسان أن يقيم عملاً ومشروعاً ونشاطاً في لبنان، وأن يحول إلى هذا المشروع الأموال.. كما نقوم نحن بالتحويل إلى مشاريعنا، بالرغم من وجود ودائع لنا محجوز عليها؛ وذلك لأن فضل لبنان علينا وعلى العرب كبير، وأكبر من جميع الأموال.

وأخيراً فلو توقف الدولار علينا بسبب سياساتنا الخاطئة أو بسبب قرارات أمريكية بما فيها قرار «قيصر» الذي يمسننا كما يمسن لبنان فعلينا أن نلجأ إلى خيارات أخرى: خيارات الدول التي عليها عقوبات، مثل التعامل البيني بعملاتها المحلية خارج الدولار وهناك

أسلوب آخر تعلمته، واستنتجته من أستاذ اقتصاد لبناني - رحمه الله - فقد شرح لنا سبب اختراع نظام العملات، وقام بتبسيطه إلى التلاميذ قائلا: إنه قبل العملات كان هناك عملية تبادل للمنتجات وأطلق عليها اسم (المقايضة) التي تكون بأخذ منتج مكان منتج آخر دون استخدام للعملة.. فإذا ما زالت أمريكا تفرض سياسة الهيمنة بالدولار فقد وجب علينا الرجوع إلى (المقايضة).

تستخدم أمريكا الضغط بنظام العملات ليس فقط على لبنان وسوريا بل ضد روسيا والصين وهما أكبر اقتصادين في العالم، ومع هذا يجب عدم الاستسلام؛ لأن كل شيء له بديل فالنفط مثلا يمكن استبداله بالطاقة الشمسية ولا حجة لنا؛ لأن أفقر الدول في العالم أقامت صناعة الألواح الشمسية ونحن في طلال أبوغزاله العالمية نملك محطة طاقة شمسية، الله تعالى أنعم علينا بالعقل لاستعماله فهناك بدائل كثيرة لذلك يجب ألا نريجه حتى لا تموت خلاياه وأنا أتكلم عن جميع القطاعات ليس فقط القطاع الحكومي بل أيضا القطاع الخاص، فماذا يمنع لبنان من وجود مصنع للألواح الشمسية وبالتالي تستطيع الاستغناء عن النفط.

وختاماً..

فأنا أقول لأهلي وأتكلم بهذا الحماس والحب وليس هدي في الانتقاد..

لأنني لجأت إلى هذا البلد ووجدت به كرم وأخلاق أهله وبالأخص في الجنوب، فأول شركة لي قمت بتأسيسها سنة ١٩٧٢ كانت في بيروت، وإن انعدام الشفافية يضع حاجزاً بين الدولة والمستثمرين، كما أن استقرار القوانين واحترامها ومصداقيتها وشفافيتها مهم في اجتذابهم، وعلى الدول الراغبة في بناء مستقبل حقيقي أن تركز على الاستثمار المحلي؛ لأنه لا يأتي المستثمر إلا إذا كان لديك استثمار وطني حتى تولد ثقة بين المواطن واقتصاده، وإن المعلومات التي لديّ وأتمنى أن يكون هناك تحقيق في هذا الموضوع أن التعامل بالعملة المحلية الليرة اللبنانية يشكل ٩٠٪ من التعامل في الأسواق وقد نحتاج ١٠٪ فقط للتعامل الخارجي، ويجب سنّ قانون يمنع التعامل البيئي إلا بالعملة المحلية كما هي كل الدول التي تحترم عملاتها، وهناك مجال واسع للإصلاح في كل الأمور والإقراض يجب أن يخضع لأنظمة معينة، ولا يجوز للمصرف المركزي اللبناني التمتع بسلطة موازية لسلطة الدولة فهناك حدود لصلاحيات المصارف المركزية.

الانتخابات الرئاسية الأمريكية

سأتحدث في مقالي التالي عن الانتخابات الرئاسية الأمريكية.. شاغلة العالم والناس..

وما سأقوله ليس رأياً ولا توقعاً ولا تمنياً.. إنّما هو تجميع لما جاء في وسائل الإعلام الأمريكية تحديداً وتحليله.. ومراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية، أي خلاصة ما اطلعت عليه... وأود أن أنقله إليكم.

الجديد في انتخابات عام ٢٠٢٠ أنها ستكون بأسلوب (mail in ballots) أي بطاقة الانتخابات البريدية وليس الإلكترونية أو الحضورية، بل بالبريد، على أن يبقى أسلوب (primary voting) وذلك لتسهيل عملية الانتخاب والاستفادة من تخفيف الضغط.. وهذا يختلف من ولاية إلى ولاية.. حيث إن المبرر لها هو كورونا.. وهناك جدل كبير حول دقة النتائج التي ستفرزها تلك الانتخابات، واستبق بعضهم للتشكيك، ورفض النتائج سلفاً.. وإنه بسبب هذه الانتقادات والتعقيدات والصعوبات والتوقعات بأدنى مستوى من المشاركين. فهل يمكن لنا أن نتوقع تأجيل هذه الانتخابات الرئاسية؟ الجواب: لا.

إنّ ذلك يتطلب إصدار قانون فدرالي بموافقة الكونغرس المنقسم على نفسه والمختلف في كافة الأمور.. أضف إلى ذلك أزمة كورونا التي أدلت بدلوها في انتخابات هذه السنة.. وطفًا على السطح قرار انسحاب أمريكا من منظمة الصحة العالمية، واتهام الصين بأنها هي السبب في هذا الوباء.. فما هي التوقعات في العملية الانتخابية نفسها وليس النتائج؟

مع إيماننا بأن السياسة الأمريكية لا تتغير بتغير الرئيس إلا أنه من المفيد لأمريكا استمرار الرئيس الحالي، فله تصريحات تبناها وتعيدها قناة CNN يومياً... إلى غير ذلك من الصّراعات التي تبناها الرئيس الحالي نفسه، فهو مخطط ومبرمج لما تديره الإدارة الأمريكية العليا.. وهي سياسة (فرّق تسد)، فالتفسير لهذه الصّراعات الدّاخليّة المُفتعلة هو لغرض السيطرة على العالم وبالتالي السيطرة على الانتخابات.

فلنكن واقعيين وبغض النظر عن كرهنا أو عدم كرهنا لأي رئيس في أمريكا..

فأي رئيس لن يختلف في سياسته عن أي رؤساء سابقين؛ لأنه عملياً ينفذ سياسات موضوعة ومستمرة وتديرها مؤسسات الدولة العميقة وترسمها مراكز دراسات.. إنها الاختلاف هو في أسلوب التعبير عن هذه المواقف، فالرؤساء السابقون في أغلبهم من مدرسة السياسة الدبلوماسية أي أنه قد يعدمك ويقتلك بقطنة أو بالحرير ويبين لك وكأن الموضوع دفاع عنك ومصالحك، أو يقنعك بأن هذا واجب وضروري حفاظاً على الإنسانية، أما أسلوب الرئيس الحالي فهو أسلوب رجل أعمال يريد أن يفرض ما يريد وأن يعلن ما يريد وهنا يكمن أسلوب التعبير عما يريد.

أما وطننا العربي فهو الخاسر الأكبر من كل ما يجري في العالم؛ لأنه - للأسف - لا وزن له، وأود توضيح فهمي لكلمة السياسة في أمريكا فما هي إلا اختلاف ومنافسة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري.. أما نحن فنفهم السياسة بأنها العلاقات الدولية بين الدول وأمريكا، وهذه ليست سياسة!

إن الحزبين - وأغلبية المؤسسات الأمريكية - يؤيدان ما يتخذه الرئيس الأمريكي في الخارج، بينما تختلف معه في القرارات الداخلية في الدولة، وليس هنالك خلاف في التاريخ على (إسرائيل الدولة الكذبة) فهي من الثوابت ممثلة هدفاً.. ونسمع كل يوم على التلفزيونات أن الهدف الرئيس هو حماية (إسرائيل) وحماية دورها وتأييدها بغض النظر عن المصالح الأخرى لأمريكا في المنطقة!

أنا لا أقلق، ولا مصلحة لي، ولا أحزن ولا أفرح بنتائج الانتخابات الأمريكية؛ لأنها لن تؤثر في قضايانا الرئيسة، وهي الحرب ضد دولنا الكثيرة العديدة المستمرة وموضوع دعم (إسرائيل) على حساب مصالحنا وحقوقنا، فهذا موضوع مختلف وبالتالي علينا إدراك أننا أمام صراع آثاره أمريكية أكثر منها دولية.. مما يعني أن البعد الدولي الوحيد هو في موضوع الصراع مع الصين، والباقي مجرد تفاصيل، وبالنسبة للمنطقة العربية فليس هنالك خلاف أساسي إطلاقاً حولها.

وخلاصة حديثنا اليوم أن الدراسات والتقارير والتصريحات تؤشر إلى أن بقاء الرئيس الحالي في البيت الأبيض بقاء لحكمة أمريكا في العالم!

وأن بقاءه يحكمه مبررات هي أنه أفضل الشَّرَّين؛ لأن عدم انتخابه سيجرّ معادين، وسيُنتج حرباً أهلية.. حيث إن كل شيء أهون من وقوع حرب أهلية، وفي جعبة الرئيس الحالي - كغيره من الرؤساء - أسلحة كثيرة يمكن استخدامها لرفع مستوى التأييد له، وجميعها تتمحور حول كسب الصّراع مع الصّين، والقضاء على وباء كورونا.

وإن اتّهام الصّين بسرقة حقوق الملكية الفكرية بترليونات، وأنها أساءت لأمريكا في الحرب التجارية، وأنها تجهز وتهدد الأمن القومي الأمريكي ومستقبل بقاء، ووجود أمريكا كدولة عظمى، حيث هنالك ما لا يتسع الوقت لشرحه من أدوات يمكن أن يستخدمها الرئيس الحالي ليقول إنه حان الوقت للوقوف ومحاربة الصّين كما قال بعض المسؤولين بما فيهم وزراء الدفاع الحاليين والسابقين في أمريكا أنه علينا الاستعداد للحرب ضد الصّين.

وفي نهاية الحديث أقول إن بقي الرئيس الأمريكي لدورتين فهو أفضل الخيارات داخلياً وبالنسبة للخارج هو استمرار لسياسات أمريكا.. ولكن بشكل مختلف وبصورة غير تقليدية وبأسلوب مختلف، أما بالنسبة لنا عربياً فالعداء واحد؛ لأنه عداء لأيّ جهة تعارض إسرائيل.

وختاماً..

فأرجو من أمتنا العربية ألا تصرف الوقت الكثير بالتمني أو الدّعم أو المساعدات؛ لأن الموضوع في نظري منتهٍ ومحسوم حيث إننا سنعيش فترة رئاسة قادمة مع رئيس جديد لن يختلف عن سلفه إلا شكلاً...

الحضارة الأنغلو ساكسونية

مرّت البشرية بحضارات متعددة، وتموت حضارة لتتحيا أخرى.. وهو ما سأحدث عنه في المقال التالي.

ومن تلك الحضارات الحضارة الرومانية، والحضارة اليونانية، والحضارة العربية التي قادت العالم لمدة خمسة قرون، والحضارة البريطانية التي نعيشها الآن والتي نتخيل أنها أمريكية هي حضارة أنغلو ساكسونية والدول الأنغلو ساكسونية كما نعلم هي بريطانيا وأمريكا وأستراليا وكندا وإيرلندا، حيث إن أساس الحضارة الغربية التي يعيشها العالم انطلق من ألمانيا من (ساكسون) شمال ألمانيا وهي قبائل ذلك العصر حيث انتقلت من هنالك إلى ما كان يعرف بـ (England) واندمجوا وتكلموا لغة مشتركة تسمى الـ (Germanic) التي تعد خليطاً بين الإنجليزية والألمانية الإسكندنافية والهولندية.

ولقد بدأت هذه المجموعة من بريطانيا لتنتقل إلى دول العالم.. ومن أهم ما قامت به احتلال ما يعرف الآن بأمريكا، وتشكلت الحضارة الأنغلو ساكسونية ثم انتقلت إلى أمريكا، وقويت هناك وصنعت مجداً هو الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحنا نتكلم عن الحضارة الأمريكية..

وفي دراسة لـ (Economist Intelligence Unit) تقول إن نصف سكان العالم يعيشون شيئاً يشبه نوعاً مختلفاً من الديمقراطية ولكن ٥٪ فقط من سكان العالم الحاليين يعيشون نظاماً يمكن أن يوصف بدقة أنه نظام ديمقراطي، ونحن نتكلم عن الحضارة وكما قلنا إن العالم مر بحضارات مختلفة وهذه طبيعة الحياة ولا يجوز أن نعد أن هنالك شيئاً دائماً في هذه الدنيا، ولطالما أستغرب الحديث عن حوار الحضارات؛ لأنه ليس هنالك حضارات تمتد في الوقت نفسه لتتجاوز بل إن الحضارة تنشأ على أنقاض الأخرى!

وإن العمر الافتراضي للحضارات ٢٥٠ سنة، وبالتالي يجب أن ندرك أن البشرية تمر بسلسلة من الحضارات ذات مفاهيم متعددة.. والحضارة الحالية هي حضارة صناعية

تعتمد على التحوّل الصّناعي المستند إلى استثمار الموارد الطبيعية والأولية من أجل تطوير حياتنا وأساليب معيشتنا.

أما الحضارة الحالية فهي «حضارة رأس المال» وإن هنالك فئة تستثمر الموارد كافة لمصالحها وهذا شيء طبيعي وليس انتقاداً.. مع أن نصف سكان العالم يعيشون على دخل يومي بسقف ٣ دولارات في اليوم.. وإن أي حضارة تتطور حتى تصل إلى القمة ثم تنهار.. وتواجه تحديات كثيرة منها شحّ الموارد نتيجة استنزافها تقول دراسة «إن ٥٠٪ من الموارد الحيوانية على الكرة الأرضية قد انقرضت خلال الخمسين سنة الماضية» فهذا ليس مزاحاً فأنت تتكلم عن عالم كامل استنفذنا منه ما نسبته ٥٠٪ من ثروته الحيوانية ويتوقع في الخمسين سنة القادمة أن نكون قد استنفذنا كل شيء موجود.. وهذا تحد كبير يواجه البشرية.

أما التلوث فلا يشغل العالم إلا قليلاً رغم أهميته.. مع أنه على علاقة مباشرة بالحضارة الصناعية.. وعلى العالم أن يفكر في التلوث كمصير عالمي وليس مقتصرًا على محيط قريتي فما يؤثر على القرية المجاورة سيؤثر عليّ، ولو بعد حين.

وإن هذه الحضارة التي نعيشها اليوم عمرها قصير جداً...

فلن يكون عمرها كالحضارات التي سبقتها واستمرت مئات السنين؛ فالتوقع أننا خلال خمسين سنة سنشهد انتهاء هذه الحضارة، وأنا لا أتكلم سياسياً ولا عن القوى والسيطرة العسكرية على العالم، ولا على من سيحكم العالم، بل أتكلم عن موضوع آخر وهو هذه الحضارة بما تمثله من قيم مثل الديمقراطية، والثورة الصناعية، ومفاهيم الرأسمالية.

كنت في مؤتمر مع (بيل جيتس) وكان الحديث عن ثورة المعرفة، وهذه الثورة العظيمة التي يحركها الذكاء الاصطناعي المحرك الأقوى في ثورات العالم اليوم فتساءلت كم نحتاج من الوقت للانتقال من ثورة المعرفة إلى ثورة الحكمة؟

فعندما يصبح الهدف من التقدم والتطور والابتكار والإبداع والقوة تحقيق العدالة والمصلحة الحقيقية لكل إنسان، وليس لإنساني أنا أو دولتي أنا أو مجموعتي أنا أو فتتي الدينية، فهذا الكلام يدل على أننا في نهاية هذا القرن سيكتشف البشر أنهم كانوا يسرون على الطريق الخاطئ؛ لأنهم لم يهتموا في البعد الإنساني، بالتالي سيصبح هنالك حضارة تتكلم عن كيفية إنتاج ثروات لمصلحة البشر والإنسان وليس لمصلحتي أنا؛ لأن السياسة الدارجة الآن هي «سياسة الأنا» دولتي (أولاً)، أنا (أولاً)، مؤسستي (أولاً).

وعند الانتقال إلى ثورة الحكمة فمن المتوقع أن يصبح هنالك ثقافة وحضارة جديدة تقول إن كل إنسان في هذه الدنيا مسؤول عنها، وإن أحد الأسباب التي ستؤدي إلى انهيار هذه الحضارة هو أننا قمنا ببيع المستقبل لأجل الحاضر فلم نفكر في (ماذا بعد)، وماذا سنفعل عند انتهاء النفط؟ أو بعد انقراض الثروات الحيوانية؟ فكل تفكيرنا اليوم هو كيف أقوم بتطوير إنتاجي.

وأخيراً فهنالك قلق عند كل قيادات الحضارة الحالية تتمثل في أن هنالك بذرة أو ضوء من حضارة جديدة تأتي من الصين ونستغرب نحن وبشكل خاص البعيدين عن هذا الصراع أنه كيف لنا أن نتعايش مع حضارة غريبة وعجيبة مثل الصين بكل ما فيها، وهنا أود التذكير أنه عندما جاءت الحضارة الرومانية كانت غريبة وجديدة ومختلفة على جميع البشر، فكثرت التصريحات الأمريكية حديثاً أن الحضارة الصينية تشكل أكبر تهديد لحضارتنا في هذا العالم، وفي الفترة الأخيرة كثر التهديد للحضارة الغربية بأن ينتهبوا، وأنه سيأتيهم هذا الصيني المختلف في لغته، وفي كل شيء فيه.

فنحن أمام صراع على الموارد الشحيحة، كما أن هنالك توجهات قومية أو عرقية نتيجة للوضع الاقتصادي الذي زاد بسبب وجود الكورونا وأصبح كل بلد يفكر بنفسه وبمواطنيه ولا يهتم لأي بلد آخر، إضافة إلى هذا الشعور الشعبي الذي قد يظلم الآخر ويتخذ القرارات الأحادية لأنه يعتقد أن قرارات الدولة الديمقراطية فاشلة، وفي دراسة أمامي تقول: «إن الرضا عن النظام الديمقراطي انخفض لأدنى مستوى حيث كان في أعلى مستوى في منتصف القرن الماضي وانحسرت الدول التي تمارس الديمقراطية وخرجت قوة الشعب (الشعبوية) مع كونها مازالت غير واضحة» ونحن في صراع على

كل شيء، وهذه الصراعات ليست سهلة؛ إذ ندرك أن الاقتصاد الصناعي في عصر ثورة المعرفة وتقنية المعلومات يتغير بسرعة وأنه عند وصوله إلى القمة فسينهار وخلال فترة قصيرة.

وختامًا..

فلقد سرّعت تقنية المعلومات والاتصالات في البرامج الزمنية للأحداث..

وكما يقول شكسبير في إحدى رواياته: «نحن نخترع أحيانًا ما يستعمل ضدنا» فالثورة المعرفية التي أفخر بأنني ترأست فريق الأمم المتحدة الذي وضع السياسات الشاملة لها في عام ٢٠٠١ هي ثورة عظيمة ستقضي على الحضارة الحالية التقليدية؛ لقدرتها على النفاذ والانتشار والتغيير.. وبسرعة هائلة.

التّعليم

لقد آن الأوان للاهتمام بالشّأن التّعليميّ.. وهو ما سأتحدث عنه في المقال التالي.

إنّ التّعليم هو المحرّك لمكوّنات المجتمع، والمؤشر إليها، والدّال عليها؛ فمثلا الصّحة وعلاجاتها تبدأ بالتّعليم ومن خلال أبحاث ودراسات وابتكارات، وتتصدرها الأدوية وغير ذلك.. ولن يكون ذلك كذاك دون تعليم، وليس أي نمط من التّعليم!

إنّ كلّ ما يحيطنا هو نتيجة الاهتمام بالتّعليم..

وأود التّكلّم عن التّعليم بطريقة غير تقليديّة.. فلا أريد التّحدّث عن ماهية التّعليم، وطرائقه وأدواته ومعايير جودته.. فذاك له ميدانه، وهو ليس غرض مقالتي.

ولقد ترأستُ أول مؤتمر في الأمم المتحدة في نيويورك عن تغيير التّعليم ومنذ ذلك اليوم وهذا الموضوع يشغل فكري، في (كيف يجب أن نواكب ونتقدم في جميع برامجنا في الوطن العربي على الدنيا في مجال التّعليم)، فنحن أمة كانت هي أساس التّعليم والعلوم والثقافات والآداب بمختلف أنواعها.

إنّ التّعليم اليوم في مرحلة هامّة جدًّا وتاريخية..

لأننا عشنا قرونًا في التّعليم التقليدي الذي يسمّى بـ«تعليم الكتاب»، وتطورنا لنجلس على طاولات وكراسي وداخل قاعات في مدارس وجامعات، ولكننا ما زلنا نمارس دور تعليم الكتاب!

ما زلنا نمتحن الخريجين بقدرتهم على الحفظ، وأنا أدعي شخصيًا أنّني لا أذكر أي معلومة من المعلومات التي حفظتها في الدّراسة، وأتذكر ما تعلّمته بعد ذلك من خلال ممارساتي المهنية وما جلبته لي الحياة من تغيير واستفدت من ذلك أكثر ممّا حفظته على مقاعد الدّراسة!

أنا لا أنتقد التعليم التقليديّ، ولا أقول بأنه يجب الاستغناء عنه، ولكنني أقول: إنه لم يعد ممكناً أن نستمر في التعليم التقليدي، رغم اعتقادنا بتطوره شكلاً، فعندما تخرّجت تمّ امتحاني في الحفظ، وعندما توظّفت لم أجد أيّ فائدة ممّا حفظته؛ ولم يُعنيّ في عملي كمحاسب قانوني - وبالرغم من تخرّجي بتفوّق ومن أفضل الجامعات (الجامعة الأمريكية في بيروت) بعلوم المحاسبة - أيّ ممّا حفظته! ولكن الممارسات المهنية الوظيفية هي التي أعانتني على شقّ طريقي وقد اختلفت عن طبيعة دراستي النظرية، مما اضطرني إلى أن أنميّ قدراتي في هذا المجال، وأطوّرها من خلال دورات ودراسة من نمط آخر.

وأرجو أن تكونوا حلّمين وصبورين لما سأقول؛ لأنه لن يكون تقليدياً، ففي البداية يجب التحوّل من التعلّم إلى التعلّم؛ لأنّ التلقين في التعليم لم يعد مفيداً.

وخلال محاضرتي التي ألقيتها في جامعة (هارفارد) قمت بتحدي الجامعة وهي في مقدمة جامعات العالم أن تحضر لي أستاذاً بإمكانه إحضار مادة أو موضوع غير موجود على الإنترنت؛ ففي عصر المعرفة جميع المعلومات موجودة على الإنترنت ويستطيع الطالب الحصول عليها ولا يحتاج لأستاذ كي يقرأها له من كتاب لتحفيظه إياها.. ولهذا السبب ترك الجامعة كثير من المبتكرين عندما وجدوها لا تقدم شيئاً يمكن اكتسابه من التلقين، فوجب علينا الانتقال إلى التعلّم الذي يعتمد على البحث عن المعلومة.

كما يجب أن يصبح الهدف من التعلّم هو الابتكار والاختراع، وأن يكون الهدف من التخرج هو تخريج مبتكرين مخترعون وينشئون مبادرات جديدة وبالتالي يصبح هنالك توظيف للأفراد بدلاً من البحث عن وظيفة كغيره من المتخرجين وكما حصل معي أنا حين تخرّجت وبقيت ستة شهور وأنا أبحث عن وظيفة، وكان هدفي من التعلّم أن أجد وظيفة للعمل بها، الآن لم يعد هذا الموضوع جديراً بالمغامرة، إنني أريد خريجاً مبدعاً قادراً على تشغيل نفسه وغيره.

أما نحن في كلية طلال أبوغزاله الجامعية للابتكار في الأردن، فنقوم بتخريج الطالب عندما يقدم ابتكاراً أو اختراعاً وليس بعد تقديم امتحان، والغريب في التعليم التقليدي أنه يعتمد التعليم بالطريقة نفسها للعقول جميعها، وهذا خطأ؛ لأنه ليس هنالك عقلان

متشابهان، فكيف أشرح مادة ما إلى عقل سريع الفهم وعقل آخر متوسط الفهم، وهذا لا يجوز؛ لأن هناك عقلاً لديه قدرة على الحفظ، وعقلاً آخر ليس لديه هذه القدرة، وهناك عقل لديه القدرة على التحليل والاستنتاج والوصول إلى حلول.. وعقل آخر لا يتقن ذلك، فالعقول في الدنيا متفاوتة، كما الأجسام، وفي الطبّ يعطيك الطبيب العلاج المناسب لك وليس هنالك علاج واحد للجميع.

إنّ تمسك المؤسسات التعليمية بتقاليدها ومصالحها بما فيها الوزارات يدلّ على «الهيمنة من طرف واحد»؛ فلو أردت أن تقوم بتدريس منهج أو مادة جديدة مثل مادة «الذكاء الاصطناعي» ستقول لك الوزارة: إنّه ليس لديّ مادة هكذا.. ابحث لك عن مادة أخرى غيرها، لذلك تجد الوزارة صعوبة في تقبّل أو رفض هكذا تخصصات، ولماذا تقبل أو ترفض الوزارة أصلاً! أمّا في الدول الإسكندنافية فليس هنالك دور للوزارة في إدارة المنشآت التعليميّة، بل يكون دورها فقط تنظيمياً.

ويجب أن تكون مادة الذكاء الاصطناعي مادة أساسية في الدراسة الابتدائية، ثم الأساسية، وفي مراحل الجامعة كافة بحيث تتم دراسة كيفية تطبيق الذكاء الاصطناعي، ثم في الجامعة كيف يخترع أشياء جديدة من خلال الذكاء الاصطناعي، فنحن في عالم توجد فيه منافسة بين الإنسان والآلة، وهناك فريق عمل من جامعات بريطانية يبحث عن طريقة لمنع الروبوت من السيطرة على العالم، والذكاء الاصطناعي يساعد على أن يصبح أقدر وأكثر إنتاجية وحفظاً وطاقة فكرية، وبالوقت نفسه نجعل الآلات والأدوات أكثر ذكاءً أي أن الذكاء الاصطناعي يغير في الإنسان ويغير في الأشياء أيضاً.

كذلك يجب النظر في راتب المعلم..

مع اعترافنا بالتعلّم إن استطعنا أن نتحول إلى معرفيين، وأن تستمر أعمالنا دون مشكلات معيقة..

ويجب علينا متابعة سياسات الدول المتقدمة في التعليم وخصوصاً الدول الإسكندنافية مثل النرويج التي قررت أنه خلال عامين سيكون متاح لكل إنسان في الدنيا أن يتخرج

منها رقمياً وذلك بشكل مجاني، فما لازمة جامعاتنا التي تصرف أكثر من ٥٠٪ من موازاناتها على ما يسمونه الحرم الجامعي وهي عبارة لا تعني ما تؤشر إليه أبداً.

إنه عند زيارتي لبعض الجامعات في الوطن العربي يتباهى رؤساؤها بهذه المساحات الشاسعة، ولناخذ كمثال الجامعة الأمريكية في بيروت (campus) التي تخرجت أنا منها، أهناك متعة أثناء التنزه في أرجاء الجامعة، وهل ذهابي إلى الجامعة هو من أجل الاستمتاع أم التعلّم؟

إن هذه المساحات الشاسعة تحتاج إلى صيانة، وزراعة، وماء، وكهرباء، وخدمات، فلماذا نصرف جزءاً كبيراً من موازنة الجامعة على العقار؟ ولماذا بعض الدول عند إعطائها ترخيص لجامعة تفترض بأن يكون لديك مساحة أرض معينة؟ وجامعات (شيكاغو) على الطريق السريع في شيكاغو وأبوها على الشارع الرئيس، فعندما زرت جامعة هارفارد، لم أجد هناك مدخلاً أو شيئاً مكتوباً عليه أنه هنا جامعة (هارفارد) وليس هنالك حارس يقوم بتفتيشك قبل دخولها وكأنك تدخل على وزارة دفاع، أو دائرة مخابرات بل هي مفتوحة حيث يدخل إليها الناس من عشرين بوابة وهي بنايات موزعة وعبارة عن جامعتين تختلط البنائيات بين جامعتي (MIT) وجامعة هارفارد ومن يعرف هذه الجامعات يعرف عن ماذا أتكلم.

يتغير العالم كل لحظة..

وكما قال رئيس جامعة هارفارد: «إنّ تسونامي التّعليم الرّقميّ، سيمسح المؤسّسات التّعليميّة إن لم تتحول وتغير» وهنالك دراسة تقول: إنه في عام ٢٠٣٠ أن ٩٠٪ من جامعات أمريكا ستتحول إلى جامعات رقمية فهذا التحول قادم سواء ناقشني أهو مفيد أو لا؛ لأن هذا الحديث يعدّ جدلياً كما أن الوقت لا يكفي لمناقشته فهذا قادم، ولن تجد في المستقبل تلميذاً يدخل إلى مدرسة، وليس إلى جامعة ثم تقول له أمسك الطيشورة واكتب على اللوح (ألف، لام، ميم) فسيقول لك لماذا أقوم بالكتابة بالطيشورة فأنا أستخدم اصبعي للكتابة منذ طفولتي، الطفل وهو في حضن والدته يكون قد أتقن الكتابة والقراءة، ولكن رقمياً، وذلك من خلال الجهاز الذي يستخدمه، فهذا التعلّم هو الأسلوب الجديد الذي يتوجّه إلى البشريّة.

إنَّ الثورة في التعليم هي أبطأ ثورة في التغيير - مع الأسف الشديد - على مستوى العالم، فعندما كنت في مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين في نيويورك، وبدأت ثورة المعرفة وتقنية المعلومات، قمت بطلب إضافة بند لبرنامجنا الموضوع للمحاسبين القانونيين، واستغرقتي الأمر سنة كاملة مع أنني قادم من العالم النامي، ورغم أنني برفقة قادة المحاسبة في الدول العظمى ولكن في النهاية حصل ما أردت واقترحته.

فنحن كمكتب تدقيق نقوم بإدارة أعمالنا من خلال برنامج على كمبيوتر فلماذا أذهب للشركة كل يوم وأستغرق مدة طويلة وأنا أدقق في الأوراق والسندات، ومع الأسف التحوّل في مهنة المحاسبة كان متأخرًا ولكنه سبق التغيّر في مهنة التعليم، في حين إنه خلال تواجدي في المكتب أستطيع أن أدقق حسابات العميل (Online) وفي المستقبل أبشركم أن مهنة المحاسبة ستنتهي، وستنشأ مهنة (المدقق الرقمي) حيث سيكون هنالك برنامج فيه معايير المحاسبة والتدقيق وبرنامج العمل الذي سنقوم به ومن ثم نضع هذا البرنامج في كمبيوتر العميل وبالتالي يقوم باستخراج المعاملات التي تحتاج إلى تعديل وكل ذلك يتم رقمياً، نحن الآن في عالم الطب عن بعد، لذلك يجب علينا أن نتخيل ونتقبل أن هذا الأمر سيصبح في جميع المجالات الحياتية.

إن الإنترنت هو الجهاز العصبي للمجتمع بكامل مكوناته ولل بشرية فهو تمامًا كما الجهاز العصبي في جسم الإنسان، لذلك نحن أمام مستقبل لا مكان فيه لأسلوب التعليم التقليدي.. ولا مستقبل فيه، في مجموعتنا وعندما نقوم بالتوظيف يجب الخضوع لامتحان في تقنية المعلومات والخضوع لامتحان في الشخصية في محيط وبيئة الإبداع؛ فالابتكار هو الهدف.

وختامًا..

فهناك جامعات تقوم بتدريس هذا المنهج كمنهج أكاديمي بمسمى (التّوحّد بين الإنسان والآلة).. أي أننا وكما هو متوقع في عام ٢٠٥٠ وممكن قبل ذلك، فسيتعاش البشر إلى جانب الأدوات جنبًا إلى جنب.. كما أننا سنعمل مع الأدوات أكثر من العمل مع بعضنا البعض كبشر؛ لأن الآلة ستصبح ذكية، والخوف أن تصبح أكثر ذكاءً منّا!

الملكية الفكرية

سوف نتحدث في المقال التالي عن موضوع الملكية الفكرية..

فلم يعد هذا الموضوع من اختصاص أصحاب حقوق الملكية الفكرية، والحكومات، والمؤسسات المعنية بهذا النطاق فقط، بل أصبح موضوعاً سياسياً هاماً جداً، لذلك وجدت أنه من المناسب أن ألقى الضوء على الملكية الفكرية من حيث نظامها، وأهميتها، ودورها الهام في الصراع الأمريكي الصيني؛ لأنها لم تعد مجرد حماية لأصحاب حقوق الملكية الفكرية، بل أصبحت تعدّ الخلاف الأهم والأكبر بين أمريكا والصين وذلك استناداً لإدعاءات أمريكا ضد الصين أنها سرقتها من خلال التعدي على حقوق الملكية الفكرية حيث طبعتها واستعملتها وأنتجتها أعني: المخترعات والأفكار، وقبضت بسبب هذا الفعل مئات التريونات.. كما قالها الرئيس الأمريكي: «إن الصين سرقتنا بالملكية الفكرية بالتريونات».

إن هذا الموضوع قد أصبح موضوعاً عاماً يشغل الرأي العام وليس فقط الحكومات وأصحاب الحقوق والشركات المنتجة والدوائر الحكومية المختصة، فقد قام ترامب بإفقال القنصلية الصينية في أمريكا؛ لأنها تُستعمل للتجسس على حقوق الملكية الفكرية كما قال.

لقد شغلني الملكية الفكرية منذ أكثر من نصف قرن وأعدّ نفسي محظوظاً أنني حضرت مؤتمراً في الولايات المتحدة الأمريكية في سان فرانسيسكو بتنظيم من (تايم وارنر) وكان الموضوع عن حقوق الملكية الفكرية، وفي ذلك اليوم بالنسبة لي أول مرة أسمع عن شيء اسمه الملكية الفكرية مما احتاجني أن أفهم (ما هو الموضوع)، وعندما بحثت ودرست عن هذا الموضوع بعد انتهاء المؤتمر أدركت أهميته، ووصلت إلى قناعة أن الملكية الفكرية هي الطريق إلى صنع الثروة والتقدم والتطور في الدول، والطريق إلى القوة الاقتصادية.

فما هي الملكية الفكرية؟

لقد ظهرت الملكية الفكرية مع بداية الثورة الصناعية التي بدأت بإنتاج منتجات صناعية فيكون لها مالك ويجب حماية منتجه لذلك كانت تسمى الملكية الصناعية، وحديثاً عندما

بدأت ثورة المعرفة وتقنية المعلومات والاتصالات بالظهور تحوّل الاسم ليصبح أكثر شمولاً حيث أصبح اسمها حقوق الملكية الفكرية، فلماذا أصبح هكذا؟ لأنها هي نتاج الفكر أي أن كل اختراع يحتاج إلى فكر تنفذه الآلات والأدوات فهو نتاج فكر إنساني، ولذلك هي ملكية فكرية أي هي ملكية الاختراعات التي ينتجها الفكر البشري.. وتشتمل الاسم التجاري، والعلامة التجارية، فالشعار الذي تشاهدونه خلفي هذا شعار «طلال أبوغزاله العالمية» ويعدّ علامة تجارية إنّما اسم [أبوغزاله للملكية الفكرية] فهذا هو الاسم التجاري، ثم تأتي بعد ذلك جوانب حقوق الملكية الفكرية والتي من أهمّها ربما الاختراعات أو ما يسمى (Patents) وحقوق الاختراع أو براءات الاختراع سواء أكانت دواء، أو طعاماً، أو منتجاً أو أي نوع من الإنتاج.. ولكي تتم حمايتها يجب على صاحبها أن يصرح كيف أنتج هذا الدواء، وما هي المواد التي استعملها في هذا الإنتاج، وما هو المنتج النهائي، لكي يصبح هذا الموضوع تحت تصرف البشرية ككل، ويستطيع أي إنسان الدخول على أي اختراع مسجل (patent) ويعرف قواعده وأسلوب إنتاجه والمنتج نفسه، كما أن الحماية تكون لمدة عشرين سنة فقط؛ لكي تستمر عملية التقدم البشري في الإبداع، بالتالي أي اختراع يمضي عليه عشرون سنة يحق لأي إنسان في الدنيا أن يقوم بإنتاجه مرة أخرى بشرط ألا يستعمل الاسم التجاري أو العلامة التجارية فهما يبقيان للأبد ما دمت تقوم بتجديد الرسوم المترتبة عليك باستمرار.

بعد العلامات والبراءات هنالك حقوق المؤلف وهذا حقل واسع لا يشمل فقط المنتجات الفكرية من كتب ومقالات، وبالمناسبة فإن حقوق المؤلف لا تشمل الفكرة أو الموضوع بل إنّها تشمل النص فقط أي أنه يجوز لي أن أكتب مقالا حسب اجتهادي عن الثورة الماركسية حتى وإن كان قد كتبه غيري من قبل، ولكنني ما دمت لم أستعمل تعابير وكلامه فلدي حرية في الكتابة عن هذا الموضوع ولا يعدّ تعدياً، فحقوق المؤلف تشمل أيضاً الإبداعات الفنية وكل ما يمكن أن يعدّ فناً أو إبداعاً فكرياً وليس منتجاً صناعياً مفيداً.

وإننا مقصرون في حماية أسماء منشآتنا، حتى سرق منا العدو أسماء المواقع الفلسطينية، وتطريزة الأثواب الفلسطينية، وبعض الأكلات الفلسطينية، وتم الادعاء بأنه منتج لهم وباسمهم... بالتالي فحقوق المكان واسم الموقع مهمان أيضاً.

تبين أنه لما أنشئت [المنظمة العالمية للتجارة] ظهرت علاقة وثيقة بين التعامل التجاري وحقوق الملكية الفكرية، ومن هنا نتج اتفاق اسمه (Trips).. وهذه الاتفاقيات تحكم علاقة الإنتاج أو الإبداع أو حقوق الملكية في مجال التعاملات التجارية.. وبالتالي أنتجت هذه الاتفاقيات عدم التعدي على حقوق الملكية في التعاملات التجارية كما أنها نصّت على أن كل عضو في المنظمة العالمية للتجارة يجب عليه الالتزام بجميع الاتفاقيات التي صدرت عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية في تعاملاته التجارية.

هذا الموضوع لم يعد مهم محلياً فقط؛ «فالملكية الفكرية هي الحافز للتقدم والتطور الاقتصادي»، يقول (فرانكلين روزفلت): «إن نظام الملكية الفكرية صبّ الزيت على نار الإبداع» أي أن نظام الملكية الفكرية يحمي الإبداع ويلهبه، فكما تقوم شركة بصرف ملايين لاخترع المضاد لفايروس كورونا فيجب أن يكون حق هذه الشركة مضموناً ألا تأتي أي شركة أخرى وتنتجه، ولذلك أصبح موضوع التقدم والتفوق والعظمة الاقتصادية لأي دولة مستنداً على الاختراع.

أنا أشرف بأن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، والاتحاد العالمي للملكية الفكرية قاما بوضع اسمي في قائمة الشرف في (شيكاغو) بمتحف شيكاغو إلى جانب المخترعين الرئيسيين كما أن مجموعة طلال أبوغزاله العالمية تفخر بأنها اخترعت ستين اختراعاً وجميعها اختراعات رقمية، وطبقناها في مجموعتنا.. وتأكدنا من مدى إبداعها وفائدتها.

ومن أجل الملكية الفكرية تتحارب أمريكا والصين، فعندما تخترع أمريكا اختراعاً فإنه يصبح ملكاً لها ولا يجوز لأي أحد آخر أن يستولي على هذه الحقوق، إلا إذا مضى عليه مدة عشرين سنة، وهنا تبدأ المشكلة حيث تقول اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة أن الاختراع بوضعه الحالي محمي، وتنص حقوق الملكية الفكرية عند حمايتها على أن تفصح «كيف أنتجت هذا الإنتاج»، وما المواد المستخدمة به، وما هي النتيجة النهائية، ثم عندما أدرس أي منتج بعد إنتاجك له، وأقوم بإدخال تطويرات، وتحسينات عليه تجعل منه ابتكاراً جديداً.. وبالتالي لا يعد إعادة إنتاجي له تعدياً!

وختامًا..

فلا تمنع الاتفاقيات الحالية أي جهة من تطوير ما هو موجود..

بشرط اختلاف المنتج الجديد، وتميزه بالفائدة والحدثة.. والأمر يختلف عمّا تقوم به شركة [جوجل] مثلاً في البيع؛ فهي لا تبيع خدمات، بل تبيع معرفة، ومن يقوم بالدفع عنك هو المعلن على [جوجل].. وبالتالي هذا النظام ليس له حماية، ولا توصيف في نظام حقوق الملكية الفكرية، ويعدّ هذا قصوراً، وقد طالبت بتصويبه مراراً.. ولكن هنالك معارضات لأسباب مختلفة.. فلكل دولة مصالحها وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها مهما أثر ذلك في غيرها سلباً أو إيجاباً!

انفجار المرفأ اللبنانيّ

سأحدثكم في المقال التالي عن وجع لبنان.

ولبنان هو لبنان العرب، وسأتكلم اليوم بصفتي لبناني.. ولأنتي عربي وأشعر بما أصاب لبنان كما أشعر بما يصيب الفلسطينيين، والسوريين، واليمنيين، والليبيين.. وكلّ بلد عربي، فأبي كارثة على أي بلد عربي هي كارثة علينا جميعاً؛ لأننا أمة واحدة، وعدونا هو عدو واحد.. ولذلك اسمحو لي أن أتكلّم، وأتدخل، ومن سيقول: إنني أتدخل في الشأن اللبناني، فهو لا يعرف بأنني لبنانيّ أكثر منه، وأنني أحبّ هذا البلد، كما يحبّه كل لبنانيّ؛ ولأنتي عشّت وترعرعتُ فيه وتعلّمت وأنشأتُ مؤسّستي على أرضه، تلك التي أصبحت على ما هي عليه الآن.. وكلّ ذلك بفضل دعم ومحبة هذا الشعب العظيم، فأنا لبناني قلباً وشعوراً وعقلاً.

وإنّ كارثة انفجار المرفأ كارثة كبيرة..

ولكن الكوارث ليست نهاية الطّريق، بل هي للبدء من جديد، وبطريقة أفضل؛ لإعادة بناء الدّمار الذي حصل وبشكل أفضل مما كان، مثل: ألمانيا التي دُمرت في الحرب العالمية، وكانت دولة عادية، ولكن بعد هذا الدّمار أصبحت من أهمّ الاقتصادات الخمسة في العالم، وكذلك اليابان التي لم تظهر عظمتها إلا بعد أن تمّ ضربها بالنووي، لذلك يجب علينا أن نتذكر التّاريخ ونستفيد منه؛ لأنّه يعلمنا الدروس، فإنّ الأمم العظيمة تنهض من كوارثها لتصبح أمماً أعظم!

كما يجب علينا التحقيق فيما حصل في هذا الموضوع، واستخلاص أسباب ما جرى..

ولكن لا يجوز أن ننسى أنه يجب إعادة بناء هذا المرفأ، فالردّ على هذه الجريمة سواء أكانت طبيعية أو مفتعلة هو التفكير في إعادة بناء المرفأ؛ فالدول لا تفشل عندما تسقط، بل تفشل عندما تتوقّف عن المحاولة، ولا يجوز لشعب عظيم كالشعب اللبناني أن يقول: انتهى لبنان.. بسبب هذه المصيبة؛ لأنني أنظر إلى المستقبل بمعايير التّاريخ، والجغرافيا،

والعنصر البشريّ الإنسانيّ الذي هو صاحب الإرادة، ولا يجوز أن نقول: إننا نريد تحقيقاً دولياً.. فلبنان دولة تحترم نفسها، ولا حاجة إلى جهة أجنبية تقرر حلّ أيّ مشكلة، فهذه العُقدة يجب أن نتخلّص منها.

وبهذه المناسبة اسمحوالي أن أقول: إنّه لا يجب أن نستمر بالتشكيك في رجالات هذا البلد الذين فيهم أناس خيرون، أما عبارة «كلّن يعني كلّن»! فقد تبدو جملة جذابة ولكنها لن تحل المشاكل بل ستعمّقها، لأنك تقول كلّ من حَكَم، وكلّ من في الحُكْم، ومن سيحكّم.. هو فاسد.. وبالتالي ليس هنالك أمل في هذه الأمة بأن تخرج من الفساد، فقم بتسمية الأشياء بأسمائها وسمّ من تعدّه ضمن «كلّن يعني كلّن» هل الصديق العزيز والرجل الكبير الذي يعرفه جميع النَّاس (سليم الحص) من ضمن «كلّن يعني كلّن» أليس هنالك كثيرون في لبنان من الأخيار الذين استلموا مناصب ويستحقون ذلك؟! فالتعميم بفساد جميع الحُكّام يعني أن الشعب بأكمله فاسد!

ولن يصلح الوضع إذا لم يكن هنالك صحوة، نسمع في لبنان كل يوم موافقة الفرقاء ويجب الحصول على التوافق بين الفرقاء.

النظام الديمقراطي ليس فيه فرقاء بل فيه أحزاب ومنها الكبير، والصغير، واليميني، واليساري وتتصارع تلك الأحزاب وتتنافس من أجل الحصول على المراكز النيابية وعند الوصول إلى المنصب النيابي ينتهي دور هذا الفريق، أو هذا الحزب.. ويصبح مجال عمله هو الضغط للحصول على انتخابات أفضل في الدورة القادمة وإمكانية تحصيل مراكز أكبر وبالتالي يحصل على جمهور أكبر ويقوم بتأييده في مواقفه السياسية، ولكن ليس في قرارات الحكم.

فإذا كان على الدولة أن تقوم بالرجوع لكل فريق من الفرقاء لاتخاذ القرار.. قبل عرضه على مجلس النواب أو بعد عرضه على مجلس النواب.. لكي تمارس الديمقراطية.. أقول: «فهذه ليست الديمقراطية»، بل الديمقراطية تتمثل في أن ينتخب الشعب ممثليه الذين هم مصدر السُلطات، ثم يوكلون للنوّاب اتخاذ القرارات بموجب الثقة المخولة لهم من الناخب، وبالتالي يصبح مصدر السلطات مجلس النواب وليس الفرقاء أو الأحزاب؛ لأن الفرقاء ينتهي دورهم من لحظة انتخابهم.

وعلى مجلس النواب أن يقوم بأخذ دوره في هذا الظرف الحساس والسعي لإنشاء ما أريد تسميته (الجمهورية اللبنانية الجديدة) التي يُصاغ فيها كل ما يُصاغ حسب الأصول الديمقراطيّة والنظاميّة، فكيف يتم هذا؟

يتم بأن يقوم مجلس النواب بالدعوة للقاء وطني تتشارك فيه الأحزاب والمؤسسات الوطنية من أجل الخروج بنظام يُحقّق الديمقراطيّة، ونحن لا نحتاج في هذا إلى رعاية دولية أو رعاية عربية فלבنا فيها عقول وكفاءات -أعرفها وعشت معها- تمتلك قدرات فكرية، وعلمية، وسياسية، واقتصادية.

وليكن هذا الاجتماع الأخير للفرقاء ولكن تحت مظلة مجلس النواب وبدعوة وإدارة من مجلس النواب؛ لأنه هو من يمثل الشعب، والشعب وهو مصدر السُلطات وليس السفير الفلاني ولا الدولة الفلانية، ويكون الهدف من هذا الاجتماع خلق نظام يمنع الفساد، وباستطاعته اتخاذ القرار الذي يخدم مصلحة الوطن، وخلق نظام يستطيع بناء نفسه ذاتياً، فلا تصدق أنّ العالم يمكنه دعم أحد عاجز أو قاصر بل يدعم من يستطيع أن يدعم نفسه ونحن في لبنان قادرون أن ندعم أنفسنا.

لبنان الآن بكامل وعيه والنضوج والعقل... فلا يجوز أن نطعن بقدراتنا العقلية والفنية والعلمية والسياسية وإدارياً ونطلب من أحد أن يقوم بتوجيهنا لفعل ما نريد.

وختاماً..

فلا يجوز أن نتّهم كل من هو موجود بأنه فاسد..
وإن شعار «كلّن يعني كلّن» لا يخدم القضية ولا يُعبر عن احترام لبنان، فغير مقبول أن نسمح للعالم كي يقول: «إن لبنان بأكمله فاسد»؛ فلا أعرف لماذا نفرح عند قولنا: «كلّن يعني كلّن» بل يجب القول: «كلّ الفاسدين هم كلّن وليس.. كلّن هم كلّن» وهذه فرصة تاريخيّة علينا أن نستثمرها.

الكساد الأكبر في تاريخ البشرية

ما شكل الكساد الأكبر في التاريخ الحديث؟ هذا ما سأحدث عنه في المقال التالي.

ولقد واجه العالم ما عرف بالكساد الكبير (The Great Depression) في بداية القرن الماضي تحديداً في بداية عام ١٩٢٩ واستمر لمدة ٥ أعوام، فهل سنواجه ما هو أكبر من ذلك الكساد الكبير؟

لا خلاف أن وباء الكورونا الذي نشأ عام ٢٠١٩ هو المتسبب في الكساد الأكبر في تاريخ البشرية.. وأنه سيعيش معنا زمناً غير قصير؛ فنحن أمام ظاهرة فريدة من نوعها في التاريخ، تختلف عن الطاعون الذي قتل نصف سكان أوروبا، وأنا لا أتحدث عن حجم الكارثة بل عن طبيعتها!

ويحسنُ هذا الوباء الدوران؛ فيخرج من الباب ليعود لنا من النافذة.. ثم يخرج مرة أخرى.. ليعود من جديد، ويقول الخبراء: إننا لن نستطيع القضاء على وباء الكورونا إلا إذا تم اكتشاف اللقاح وإجراء الفحوصات عليه، وثبت خلوه من الآثار السلبية الجانبية، وأن يتم إعطاؤه إلى سكان الكرة الأرضية كلهم!

إذن.. هي عملية مستحيلة؛ فلا نستطيع إعطاؤه لمن لا يرغب بأخذه أو لمن هم في الأماكن البعيدة، وإذا لم يتم ذلك في الوقت نفسه، فلن نمنع انتشاره في الهواء، والطرق، وسيعود إلينا مرة أخرى كما عاد إلى الصين وغيرها من الدول!

إذن، علينا أن نكون جاهزين للتعايش مع هذا الوضع إلى فترة غير معروفة، وأتمنى أن أكون مخطئاً وأن يتم القضاء على هذا الوباء في القريب العاجل.. ولكن من المفروض أن نبني أنظمتنا، وتقاريرنا، وحياتنا، واقتصادنا، وتعليمنا، وكل ما حولنا على أن هذا الوباء باق معنا.

إن الأزمة الاقتصادية عام ٢٠٢٠ كانت سبباً في هذا الكساد، وليست الكورونا هي السبب الوحيد له، فقد سبق الكساد أزمة اقتصادية صبّت الكورونا عليها الرّيت.. واشتعلت وتفاقم ضررها.. فنتجت عن ذلك أزمته الأولى اقتصادية، والثانية إنسانية، ونحتاج للسّير بخطّين متوازيين للإنقاذ؛ فلا يكفي أن نسخر سياساتنا لمحاربة الكورونا فقط، بل يجب أن نحارب الكساد الاقتصاديّ كذلك، واقترح أن نشكّل مجلساً لمجابهة الأزمة الاقتصادية، وأن ندع الأزمة الصحيّة لمجابهة وزارات الصّحة والقوات الأمنيّة والعسكريّة، وقد أدت أداءها على أتمّ وجه.

نحتاج إلى جهة متفرّغة بعيداً عن المسؤوليات اليومية الحكومية؛ لتشكّل فريقاً متخصصاً داخل غرفة عمليات أو غرفة طوارئ لمجابهة الأزمة الاقتصادية، وتأخذ الحكومات بمقترحاتها إلى التّنفيذ.

وتحضرني قصة يوم كنتُ في ضيافة الشّهيد الرّئيس رفيق الحريري، رحمه الله، في منزله، وقام إثر موضوع مستعجل باستدعاء أحد الوزراء قائلاً: «إن هناك موضوعاً مستعجلاً لذلك قمت بطلبك في هذا الوقت المتأخر من الليل، ونريد إيجاد الحلول لهذا الموضوع المستعجل جدّاً، وشرح له الموضوع، فسأله الوزير: متى نبدأ؟ قال له الرّئيس الحريري «البارحة»! ولم يقل له اليوم ولا الغد، بل قال له البارحة.

أتذكر الصّديق العزيز المرحوم دولة رفيق الحريري، عندما قال هذه الجملة التي أثرت بداخلي كثيراً، فنحن في هذا الطّرف بحاجة من البارحة إلى برنامج وغرفة إدارة ومجلس استشاري على مستوى عال يعود إلى هرم الدولة مباشرة؛ كي نواجه هذه الأزمة.. وعلينا القياس على آثار هذا الوباء على أمريكا.. فانظر...

لقد انخفض الناتج المحلي الأمريكي بنسبة ٣٣٪ في الربع الثاني من هذا العام، ونحن نعلم أنه في المعايير الاقتصادية العالمية إذا استمرت دولة في انخفاض الناتج القومي تكون قد دخلت في ما يسمى «الكساد الاقتصادي»، وأمريكا دخلت في هذا الكساد الاقتصادي، وأعلنت ذلك، وقالت: إنها تواجه أكبر كساد في تاريخ البشرية وفي تاريخ الاقتصاد الأمريكي.. ولقد طبعت في حزيران العام ٢٠٢٠ أكثر مما طبعت من الدولارات في قرنين

من الزمان، دعمًا لاقتصادها؛ فبلغ عجز موازنتها ٨٦٤ مليارًا.. كما مؤلت اقتصادها ب٦ تريليون دولار دون غطاء احتياطي، مما أضر بالاقتصاد وأدى إلى انكماش هو الأعلى في تاريخ الولايات المتحدة وتسبب في كساد كبير.. وستواجه أمريكا مشكلة التخبط والتضخم والبطالة وانهيار المؤسسات وإفلاسها بما نسبته ٤٠٪.

ويلوم الرئيس الأمريكي الصين على ما يجري في الكون، وينسب لها كل كارثة وكل أزمة، وأمريكا لا تملك رؤية للعالم، في حين أن الصين عندها رؤية واضحة، وقامت بتحديداتها في مشروع طريق الحرير السابق الذي يسمى الآن مبادرة الطريق والحزام (Belt and Road Initiative)، وهو تنفيذ لخطتها الراغبة في الهيمنة على التجارة العالمية. ولكن من هي الدول التي ستستطيع مواجهة هذه الأزمة؟

إنها الدول التي تدعم تجارتها الخارجية، وتخفف من وارداتها، وأترك لكم القرار في كيفية تصنيف الدول على هذا الأساس.

وهكذا يتجه العالم إلى الحروب التجارية؛ للبحث عن الحلول والمخارج، والإجراءات الضامنة للخروج من الأزمة!

لقد أعلنت أمريكا رسميًا أنها دخلت في ركود اقتصادي، وأنها تواجه أكبر كساد في التاريخ، وأنها تواجه تحديًا وجوديًا من الصين، ومن الطريف أن المسؤولين الأمريكيين يفصلون بين الصين الحكومة، والصين الحزب الشيوعي؛ إذ بتنا نسمع بوجود الحزب الشيوعي كسلطة، وصانع قرار، وكعدو منفصل عن الصين، أي أن عدونا اثنان، وهذا مأزق حقيقي!

لا شك أن أمريكا عظيمة، وقوية وأن لديها أهم قوة عسكرية في الدنيا..

لكن دعونا نتذكر الاتحاد السوفيتي الذي كان قوة عظمى، وعلينا ألا ننس ما جرى له! ولا يجوز التفكير بأن أمريكا محصنة نفسها، فالدول غير محصنة، ومؤشرات التاريخ تدل

على صعود دول وانهيار أخرى؛ من خلال دالات الحضارات، وذلك منذ أن خلقت البشرية إلى يومنا هذا؛ فهناك أكثر من عشرين حضارة تداولت قيادة العالم.

وختامًا..

فللنظام الأمريكي كما لغيره عيوب.. وهناك عيوب في أغلب أنظمة الدنيا، ومهما قلنا فلن نخرج قيادة العالم عن عباءة أمريكا.. لأنها الأقوى اقتصادًا، وبالتالي الأقوى عسكريًا، وسياسيًا، ولن تبقى أمريكا صامتة على صعود منافستها «القوة الصينية»، وستتخذ إجراءات لحماية نفسها، وللمحافظة على قيادتها للعالم.. كما هو متوقع...

المواجهة بين قطبي العالم

هل ستقبل أمريكا أن تنهزم اقتصاديًا.. وبالتالي سياسيًا أو عسكريًا؟ هذا ما سأحدث عنه في المقال التالي.

الجواب: لا، لن تقبل؛ لأن الاقتصاد هو القوة المؤثرة إلى القوة العسكرية والعكس غير صحيح؛ فقد أثبت انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كان الأقوى عسكريًا في العالم، أنه لم يكن الأقوى اقتصاديًا.

ونعود إلى السؤال: هل ستقبل أمريكا بهذا الوضع وتُقرّ بالهزيمة وترضى بها على وضعها، وحالها كما هو؟ أم أنها ستعمل كل ما بوسعها لكي تحارب من خلال تدمير موارد الأطراف الأخرى المنافسة؛ لتبقى هي الأقوى؟

هذا يعني أن أمامها بديلين رئيسيين: إما القبول بالوضع الحاصل، وترك الصين تقود العالم، أو أنها ستمنع ذلك بالقوة.

واستنادًا إلى الدراسات التي اطلعت عليها أقول: إن أمريكا لن تقبل بالانهيار، كالقوة الاقتصادية الأعظم في العالم من حيث التاريخ والوقائع الحالية، فمن حيث التاريخ جميعنا نتذكر (Madeleine Albright) وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة التي تحاورت معها في لقاء من خلال أحد مناصبي في الأمم المتحدة، تقول أولبرايت: «إذا اضطررنا لاستعمال القوة فذلك لأننا أمريكا، ولأننا الدولة التي لا يمكن الاستغناء عن وجودها في العالم، وإننا نقف شامخين ونرى أبعد مما تراه الأمم الأخرى، فنحن نرى المخاطر هنا وخارج أمريكا على مستوى العالم».

وعندما سُئلت (أولبرايت) هل كان قتل نصف مليون إنسان في العراق نتيجة الحرب التي قادتها أمريكا بحجة وجود أسلحة نووية في العراق يبرر استخدام هذه القوة.. قالت: نحن نعتقد أن الهدف يستحق ذلك وأنه مقبول.. ولما كانت تعدّ أمريكا أكبر دولة

وقوة عسكرية في العالم، فليس ثمة إمكانية لوجود اتحاد لأكثر من دولة ضد أمريكا؛ للانتصار عليها.. فهذا غير وارد.

إذن، دعونا نفهم الحقائق...

أمريكا هي الدولة الوحيدة المحصنة عسكرياً أمام العالم بأكمله، وهناك دولتان في العالم فقط تستطيعان الصمود أمام هجوم عسكري أمريكي هما الصين وروسيا، وهما قادرتان على الصمود، وليس الانتصار.. فحتى لو اجتمعت دول أخرى مع الصين وروسيا لن يستطيعوا دخول أمريكا ولا احتلالها ولا كسر شوكتها العسكرية فهذه حقيقة يجب أن نُقرّها.

في ميزان الحرب يجب الأخذ بعين الاعتبار موازين قوى (روسيا، وأمريكا، والصين، وبريطانيا) وبريطانيا من حيث الخبرة التاريخية والسياسية والتخطيط والتجارب هي الأكثر..

فماذا سيفعل الرئيس الأمريكي الآن؟

إنه لن يقبل هزيمة أمريكا اقتصادياً، وسيلجأ إلى خيارات مختلفة لوقف التدهور الاقتصادي في بلاده الذي أضافت له كارثة الكورونا بسرعة وعمقاً في هذا التدهور.

ولقد سمعت تصريحين للرئيس الأمريكي يلفتان النظر حيث قال: «إنني إذا هُزمت في الانتخابات على الشعب الأمريكي دراسة اللغة الصينية» ويعني هذا أن الصين ستحتل أمريكا وهذا طبعاً غير وارد كما قلت؛ لأنه ليس هنالك قوة في الكون تستطيع أن تسيطر على أمريكا بقوتها العسكرية الحالية، ويقول أيضاً: «إن الصين تتدخل في الانتخابات ولا تريد نجاحي فيها» حتى إنه عدّ الطلبة الصينيين جواسيس وتمّ منعهم من دخول أمريكا لاستكمال دراستهم فيها.

نحن أمام ظاهرة مُخيرة، ولكن نحن كمحللين نسأل ونبحث فكما قلنا إن الصين تُشكل نسبة ٣٥٪ من النمو الاقتصادي العالمي، أمّا أمريكا ١٨٪، وثالثهما الهند ثم باقي دول

أوروبا.. وهذا يعني أن الهند وحدها توازي أوروبا في أثرها الاقتصادي على الدّخل العالمي وهذه تغيّرات يجب علينا ملاحظتها ومعرفة آثارها على العالم وميزان الحروب.

تقول مجلة (ذي إيكونوميست) في يوليو ٢٠١٩: «سيناريو الحرب تحت عنوان ماذا لو؟ والشرارة احتكاك عسكري في بحر الصّين الجنوبي.. فقد يكون مع مركب صيد أو احتجاز صيني أو أمريكي لباحرة أو حصار على بحر الصين».

أتذكّر قول (ونستون تشرشل) في الحرب العالمية الثانية عندما سُئل من سيربح هذه الحرب؟ فكان جوابه (the one who will have one English pound left in pocket) هذا تعبير ذكي يقول فيه من يكون في جيبه استرليني وقد نفذت من جيوب الآخرين الأموال فسيكون هو المنتصر، يعني هذا أن المنتصر من يستطيع الصمود اقتصادياً لهذا قال: إن من يملك ليرة استرليني واحدة والآخر لا يملكونها هو من سينتصر!

واستعملت الصين أسلوب عدم الرّد على الكثير من الاستفزازات والتحديات التي قامت بها أمريكا؛ لأنها لا تريد أن تكون هي المبادرة فعندما يتمّ اعتقال المسؤول الرئيس في أهم شركة في الصين (HUAWAI) ومنذ عام ٢٠١٨ بتهمة الفساد والسرقة ولا ترد الصين ولم تتخذ أي إجراء في هذا، فهذا هو أسلوب عدم الرد وضبط النفس! وأعلنت حديثاً أن أي عقوبات وتحديات جديدة سنبداً بالرد عليها.

الصين قوة اقتصادية ضخمة صاعدة تتحدى أمريكا حتى أثناء هذه الفترة (الأزمة الاقتصادية) خلال هذ السنة والستين التي قبلها حيث قامت بزيادة استثماراتها في مشروع طريق الحرير والحزام والذي يعد مشروعها الرئيس والواضح في العالم في حين إنني قلت سابقاً إنه ليس هنالك مشروع أمريكي واضح فليس هنالك رؤية مستقبلية لما تريده أمريكا في هذا العالم فما تريده فقط هو السّيطرة على العالم وهذا من حق أي دولة عظّمة لتسيطر على العالم ولكن كيف؟ ولماذا؟ وأين؟

فليس هنالك مشروع أمريكي واضح المعالم، بينما مشروع الصّين واضح.. وهو طريق الحزام الذي بُني على فكرة طريق الحرير حيث استثمرت خلال الستين الماضيتين ما يزيد

على ٣ تريليوناً مع شركائها في هذا الطريق وأصبح مجموع ما استثمرته حوالي ٢٧ تريليوناً في الوقت الذي تستثمر فيه أمريكا في الحروب ويُقال إن أمريكا صرفت في أفغانستان حوالي ٧ تريليونات دولار التي كانت عبارة عن رد فعل على ما حصل في (World Trade Center).

ولو افترضنا أن أمريكا لن تستسلم لانهارها الاقتصادي وفي الوقت نفسه تصرّ الصين على عدم الجلوس مع أمريكا للتفاوض.. كما صرح محافظ البنك المركزي الأمريكي: «أن أمريكا طبعت خلال شهر واحد ٣ تريليون دولار» ومع علمنا بأن هذا شيء لم يحصل في تاريخ أمريكا من قبل، وتكرر أمريكا القول: إن الصين تززع استقرارها، وتُشكل خطراً أمنياً عليها، - أقول لو افترضنا ذلك فلا بد من بديل عن جلوس الطرفين الذي هو أقرب للمُستحيل؛ لأن أمريكا لن تتنازل عن شروطها، وستطالب الصين بالأضرار التي سببتها كورونا وقد أطلقت على هذا الوباء اسم (Chinese virus)، كما ستطالبها بأموالها التي سرقتها بسبب اختراقها لحقوق الملكية الفكرية والتي يقدرها الأمريكان بتريليونات!

فحتى لو وافقت أمريكا واقتنعت بالتنازل عن شروطها المسبقة من خلال التعويض عن كل شيء ووافقت الصين على الجلوس لحلّ مشاكل العالم الذي تعاني منه كل البشرية لإنهاء الصراع الذي ستمتد أضراره على العالم أجمع، فإن للصين مطالبها كما لأمريكا... وصعب أن يتلاقيا!

ولن يكون هنالك استخدام للسلاح النووي في حال وقوع حرب بين أمريكا والصين، لأن هنالك من يقول: أنت تحلم عندما تقول: إنه ستقع حرب بين أمريكا والصين دون اللجوء للسلاح النووي، فالسلاح النووي لو كان موجوداً عند أحدهما وليس عند الآخر لكان هذا الأمر رادعاً للحرب، ولكن بما أن هنالك سلاحاً نووياً لدى جميع الأطراف لذلك اسمه السلاح النووي (deterrent) أي رادع أو مانع للحرب فلو كان موجوداً لدى طرفين فلن يستعمله لأنه سيدمرهما، إنما هي حرب تقليدية من خلال حجز ودائع واستثمارات وعقوبات تفرضها أمريكا على الصين أو أن تقرر أمريكا أن غلق بحر الصين لمنع وصول النفط ودخول البضائع أو خروجها من الصين وإليها.

ومن هنا فستُفلس شركات كبرى مثل شركة (Appel) و (Boing) التي تُصنِّع في الصين، فهناك تعقيدات كبيرة تحتاج إلى من يُقرر فيها، ولكن يجب علينا أن نتذكر كما قلت سابقاً إن هذه القرارات والإستراتيجيات موجودة جميعها على الطاولة كما قالت (أولبرايت)، وأن ما يجري هو اختيار الطريقة الأنسب من حيث الكلفة لتحقيق الهدف، إنما هنالك شعور وقناعة بأن هذه المعركة بالرغم من كونها ليست حرباً فيمكن تسميتها معركة أي عبارة عن صواريخ ومدافع وقنابل ولكن لن يكون هنالك جيوش ستزحف عبر حدود دولة أخرى، كما أنها لن تكون لهدف الاحتلال أو تدمير الدولة الأخرى وإنما ليُجبر الطرفان على الجلوس.

سأختم بالتفاؤل؛ لأن البعض ظنّ في كلامي التشاؤم!

بل، من الطبيعي أن يكون هنالك حروب في العالم؛ فهناك حروب وطنية في كل بلد.. أنا لا أهوّل ولا أتشاءم... فأنا أحلّل فقط!

وختاماً..

فهناك حروب داخلية، وأخرى بالوكالة، وثالثة إقليمية.. والحروب لا تفتأ تنتهي حتى تبدأ من جديد!

أما هذه الحرب فهدفها واحد وهو منع سقوط الاقتصاد الأمريكي، ونمو وصعود الاقتصاد الصيني.. والانتقال إلى عالم فيه قُطبان يتفقان على قيادة هذا العالم، وهذا من مصلحة أمريكا؛ لأنّها قامت بصرف مبلغ خيالي من التريونات على الحروب في العالم، أم اليوم فلديها فرصة تستطيع توفير جميع ذلك؛ لتستثمره في الداخل وتبني اقتصادها.. وكذلك هو شأن الصين أيضاً.

طريق النّجاح

«بماذا ننصحنا كي ننجح»؟ هذا ما سأحدث عنه في المقال التالي.

هذا السؤال يسألني إيّاه أبنائي في كل دول العالم بما فيها الدول من خارج المنطقة العربية أيضًا، أثناء حواراتي أو في نهايتها.. فأقول لهم دائمًا: «إنّ للنّجاح معايير.. وأسبابه، ولوازمه.. ويختلف نجاح شخص عن آخر، وله أسرار وأدوات تحقّقه، وهي التي أريد تناولها معكم، وهي نتاج يُلخّص دراستي للنّجاحات التي تحقّقت في العالم، وكيفية تحقيقتها».

وأول تلك الأسرار إدراك أن العقبات والمعاناة هي نعمة وفرصة.

فلا تجعل من معاناتك أو مشكلتك سببًا لإحباطك، مثال على ذلك لدينا (George Westinghouse) الذي وصفه زملاؤه وأساتذته في المدرسة بأنّه «غبي وبليد»! ومع ذلك دخل التاريخ؛ بعده أحد أكبر المبدعين والمخترعين في العالم؛ ولأنه قرّر رفض قرار العالم به، وقيّم نفسه، وآمن بقدراته، ووثق بها من خلال رحلته في الحياة.. وقام باكتشاف ٤٠٠ اختراع، وعندما توفي كان جالسًا على أحد اختراعاته وهو الكرسيّ الطبي: كرسي ذوي الاحتياجات الخاصّة الذي هو من اختراعه فاستفاد من اختراعه بالجلوس عليه قبل وفاته.

إذن، المعاناة قد تصبح نعمة.. فقط إذا وجّهت فكرك إلى الاتجاه الصّحيح، وقمت باتخاذ القرار، فإن الطريق الوحيد الذي أمامك هو النّجاح، ودائمًا ما يُنقل عني أنني أقول إنّ النّجاح ليس خيارًا، بل هو قرار؛ لأنّه ليست هنالك خيارات أخرى، فهو واجب وضرورة.. وسيتحقق طالما أنك قررت ذلك.

أما نصيحتي فيما يتعلق في موضوع العمل... فقد جلبت لي عداوات كثيرة، على مواقع التواصل الاجتماعي عندما قلت: إنّ الرّاحة مضرّة بالصّحة، وأكرّر قولي؛ لأن هذا واجبي؛ فأنا في العقد الثامن، وأعمل بهمة الشباب، سعيّدًا بعلمي وإنتاجيتي خلال أيام الأسبوع السبعة.. وأشعر بأنني في بداية رسالتي، و«أعمل لآخرتي كأنني أموت غدًا ولكنني أعمل

لدينايَ كَأَنِّي أَعِيشُ أَبَدًا» ولذلك أقول: إن الإنسان يجب عليه ألا يسمع نصيحة من يقول له: أرح فكري وجسدك: فلماذا أفعل هذا في حال أن قلب الإنسان يعمل ٢٤ ساعة ويضخ مئات الليترات من الدّم ولا يتوقف وإذا توقف عن العمل سيتوفى الإنسان، فلماذا تريد إراحة عقلك وفكري وتصبح مُعَطَّلًا ولماذا تريح عضلاتك وتصبح كسولاً لذلك لا تقبل من يقول لك إن الرّاحة بها فائدة كما أن هنالك دراسات تُثبت أن العمل مفيد للصّحة، وأن المتفوّقين والتميّزين هم الذين عملوا أكثر مما هو مطلوب منهم فتأدية الواجب للحصول على الراتب المستحق جيدة ولكن لو أردت الوصول فيجب عليك الإدراك بأنّه يجب عليك العمل بشكل أكثر.

أما فيما يتعلّق بالتفوق.. فالمقصود هو أن تتفوّق على نفسك، وقد تسألني كيف أتفوّق على نفسي؟

أقول: مثلاً، لو كنت تنتج خمس منتجات في اليوم، قل: إنك ستنتج ستة غدًا، وإذا استطعت اليوم تأليف أو ترجمة أو الانتهاء من عمل ما، أو اختراع شيء ما، فغدًا قل: يجب أن أعمل أكثر، وأنتج أكثر، وتذكّر دائماً أنّ من يتعب في نهاره، سيرتاح في ليله؛ فكل من يريد النّوم مرتاحاً في الليل يجب عليه التّعب في النّهار.. فلو كنت قلّقاً في الليل، ولم تستطع النّوم، فهذا يعني أنّك لم تتعب في نهارك، لأنّ من يتعب، ينم مرتاحاً وتلك تُعدّ إحدى فوائد العمل المرهق، وهي (الرّاحة الممتعة في النّوم).

وكان يقول لي والدي -رحمه الله-: «إن الله يقوم بتوزيع الأرزاق قبل بزوغ الشّمس، ومن ينم بعد بزوغ الشمس تذهب رزقته لغيره».. وقد يعدّ البعض هذا الكلام بسيطاً، وتشبيهاً سطحيّاً، ولكنه كان مقنعاً جداً بالنّسبة لي!

وكما يقول المثل الفرنسي «العالم هو ملك من يستيقظ مبكراً»، وهذا فيما يخص العمل؛ لأنّ العمل جزء أساسي من أسباب النجاح، فكلّما عملت أكثر.. فأنت لا تخدم المؤسسة التي تعمل فيها فقط، بل تخدم نفسك، فتصبح أكثر مقدرة، وتكتسب خبرة تبقى معك أينما ذهبت.

وهناك أداة أخرى لتحقيق النّجاح تتمثل في التفاوض؛ لأنّ التفاوض يجلب الحظ، فلو كنت

متشائماً لن تستطيع أن تحقق شيئاً فلم أر في حياتي شخصاً ناجحاً، وهو محبط؛ لأن النتيجة ستكون سلبية وعدم تحقيق النجاح، لذلك لو أردت النجاح فيجب أن تكون متفائلاً في نفسك ووثاقها ولديك رسالة ترغب في تحقيقها، أو هدفا تريد الوصول إليه.. فهكذا يتحقق النجاح عند المتفائلين، فمن يصنع المستقبل؟ إنهم المتفائلون.

وكذلك السعادة فهي من أدوات النجاح، ونحن لا نقدر قيمة السعادة.. إذ هي قرار، وليس هنالك أحد يأتي إلى الدنيا تعيساً ومكتوباً على جبينه أنه إنسان سعيد أو إنسان تعيس، فهذا غير صحيح؛ لأن من يستطيع تقرير السعادة، أو التعاسة هو أنت، برغم كل الظروف، فعندما كنت أذهب إلى المدرسة، وأنا طفل لم يكن لدي جاكيت لأرتديه؛ فاضطرت والدي أن تستعمل إحدى حرامات اللاجئين التي تقوم بتوزيعه منظمة الأونروا وقامت بخياطته ليصبح كشيء يشبه الجاكيت؛ لأذهب به إلى المدرسة، وعند وصولي قام زملائي بالضحك لأنني أرتدي هذا الجاكيت الذي هو أصلاً ليس جاكيتاً، أحبطني هذا الأمر؟ بالعكس قمت بالرد عليهم وقلت لهم: أنتم فقط تحسدونني؛ لأنني أرتدي حراماً (يديني) أكثر منكم، فأنتم ترتدون جاكيتاً، ولكنه لا يقيكم من البرد، فأنا أرتدي حراماً، وأنا في منتهى السعادة؛ لأنه يشعرني بالدفء، فالسعادة قرار.. وهي ليست مفروضة عليك.. ولا تولد وهي معك.

فما الذي يحقق السعادة إلى الإنسان؟

إنه تحديد الهدف؛ لأنه لو كان لديك هدف، وأقصد هدفاً طويلاً المدى.. ليس كالتجّاح في الصف أو نيل الشهادة الفلانية ومن ثم التوقف، بالتالي هذا سيساعدك لتحقيق سعادتك؛ لأنك لو فشلت، ستستمر ساعياً لتحقيق الهدف، وأنا أقول دائماً: «أنت لا تفشل إلا عندما تتوقف عن المحاولة» فأنا إنسان فشلتُ مئات المرات! ولكنني في كل مرة فشلتُ فيها كنت أفكر، وأقول: لماذا فشلت؟ وكيف أستطيع البدء من جديد وبطريقة أفضل؟ وذلك لتحقيق النجاح بالوصول إلى الهدف، فما دمتَ تحاول.. أنت لم تفشل!

وكذلك الابتسامة فهي من سمات النّاجح؛ فماذا سيضيرك لو بقيت مبتسماً بدلاً من أن تكون عابساً؛ لأن الابتسامة تقوم بمعالجة الكثير من المشاكل.. فعندما تبتمس لشخص يشعر بالضيق، أو لديه مشكلة، فتكون قد حلت مشكلته، فالصّمت طريق لتجنب الكثير

من المشاكل، بل إنني أكتفي بالصمت، عندما لا يعجبني حديث أو تصرف؛ لأنه لا فائدة من الرد عليه! وفي كثير من الأحيان يستغرب البعض عندما ينتقدني أحد أو يعارضني في الرأي، فإنني أقوم بالصمت وأبتسم فهذا يحل المشكلة، بدلاً من خلقها.

ويجب أن أشير إلى حادثة حصلت معي في بداية حياتي.. فبعد سنة من تحرجي، عملت في الكويت وبدأت حياتي هناك، والكويت لها فضل كبير عليّ، وكان حظي كبيراً؛ لأنني تعرفت على السفير الأمريكي في الكويت وقال لي في يوم من الأيام: إنني سأنجح؛ لأنني تلميذ دائم، وهنا أشير أيضاً للفرصة التي سنحت لي لكي أتتلمذ على يد الكبار الذين سمحوا لي بأن أتتلمذ على أيديهم، فقلت له: ماذا يعني هذا الكلام، فأجابني أنه لاحظ أنني أتعلم من كل شيء ومن أي موقف ومن أي تصرف يحصل أمامي.. فأنا بطبيعتي تلميذ.

ومنذ ذلك اليوم قررت أن أكون تلميذاً دائماً، فمن يسألني من أنت؟ أجيب أنني تلميذ، فأنا إلى اليوم أدرس وأتعلم كالتلاميذ الذين يدرسون في المدرسة، وهناك حاجة دائمة للتعلّم فلا يظن أن من يحصل على شهادة أو تفوق بأمر ما أنه أصبح متعلماً أو متفوقاً فهذا غير صحيح فعندما تشعر بأنك تلميذ هذا يعني أنك ستتعلم في كل يوم كما تحتاج للطعام كل يوم، «الطعام هو غذاء للجسم، والتعلم غذاء للعقل» ولا يكفي أن نأكل أو أن نتعلم فقط بل هما بالضرورة سواء!

أما التعليم، فله فوائد جمة.. فعليه يعتمد تحرير الوطن وتحقيق الانتصار.. وهو الطريق الفضلى للبداية، وأريد أن نتقل من مرحلة التّعليم إلى مرحلة التّعلّم، ومن حسن الحظ ومن نتائج ثورة المعرفة أنه أصبح بإمكانك اكتساب العِلْم من خلال التّعلّم الذاتي أفضل من أي جامعة في العالم.. فأنا لا أذكر شيئاً مما تعلمت في المدرسة أو في الجامعة، وإن جميع ما اختزلته الآن من معلومات هو من طريقة التّعلّم أي أن أدرس وأحفظ ما أحتاج إليه وليس أن أحفظ المعلومات فقط للنّجاح في امتحان الحفظ والفحص النهائي!

ومن الكلمات التي لا تنتمي إلى قاموسي كلمة (التقاعد)؛ وسأستشهد هنا بأمريكا؛ لأنني بثقافتها تتلمذت، وليس في قاموسها كلمة (متقاعد) في الدولة، حيث يستبدلونها بكلمة

(Senior Citizen) وهنالك -مثلا- تعرفه خاصة في النقل العام للشباب والـ (Senior Citizen) أمثالي الذين أنهوا عملهم في مجال معين وانتقلوا إلى مجال آخر، فلماذا نقول لمن يخدم في الجيش عند انتهاء خدمته أنه متقاعد بالرغم من أنه قد يعمل مدرسا بعد انتهاء الخدمة أو قد يكون مؤلفا أو مخترعا.. فهكذا لن يصبح متقاعدا، بل سيكون منتجا.

وأفتخر أنني تعلّمت قواعد اللغة العربية والإنجليزية على يدي.. وأنه مكتوب في شهادة تخرّجني من الجامعة أنني قد اجتزت مادتي اللغة العربية والإنجليزية دون الحاجة لتقديم امتحان وبالتفوق والإعفاء من تقديم هذين الامتحانين فعند امتحان القبول كان مستواي في اللغتين أعلى من المستوى المطلوب ولذلك تم إعفائي من دراسة اللغتين.

إن كلمة متقاعد في اللغة العربية ليس لها أصل أو جذر لغوي ولا حتى تصريف، فهي كلمة مركبة من كلمتين (مُت، قاعد) أي مت وأنت قاعد لذلك يجب ألا تقبل أن تموت وأنت قاعد سواء أنهيت عملك أو أنهيت خدماتك بل يجب عليك مباشرة عملك ومتابعته، وإن أقرب كلمة وجدتها للمتقاعدين هي (المتقدمين) أي هؤلاء الأشخاص انتهت خدمتهم في الجيش وتقدموا في مراحل جديدة، فأنا أكره هذه الكلمة ولا أحب استخدامها لمن ينتهي عمله بعد عمر ٦٠ عامًا وهو سن أعدّه شابًا، ففي الصين أغلب المسؤولين أعمارهم فوق الستين عامًا، والتقاعد ليس وصفًا للعمر بل هو وصف لعدم القدرة على الإنتاج.

وثمة نعمة بأن يكون لك أعداء، كما يقول الصينيون، وأنا محظوظ أيضًا بأنني درستُ الثقافة الصينية، وبأننا ندرّس اللغة الصينيَّة، بموجب اتفاقية، وربما هي الوحيدة في العالم كشراكة بين الصين ومؤسسة خاصَّة، فتقول الثقافة الصينية «اغفر لأعدائك، ولكن لا تنس أسماءهم».

وهذه حكمة جميلة؛ لأنّه لا فائدة من الحقد والكره لعدوك؛ لأنك تقوم بقتل نفسك، وكما تقول الحكمة العربية: «لله دُر الحسد ما أعدله، بدأ بصاحبه فقتله»، فلا فائدة أن تبقى حاقداً على عدوك فيجب أن تنسى حقه ولكن لا تنس اسمه؛ لكي تبقى منتبهاً أنّه عدو، وتتصرف على هذا النحو، وأكثر من هذا، وسوف أضيف على المثل الصيني، وأقول: «أنا أحب أعدائي؛ لأن لهم فضلا عليّ»!

وهنا سأروي قصة، فقد كنت جالسًا في لقاء عمل، ودخل منافس شرس لي.. ولا يكره أحد في الدنيا مثلي، وعند دخوله قلت: أهلاً بالحبيب، فقال لي: لا تقل لي (حبيب) أن أكرهك، فقلت له: إنني أحبك؛ لأنك تكرهني، فقال لي: أرجوك لا أريد محبتك، فقلت له: أنت صاحب فضل عليّ، ويجب عليّ أن أحبك، فقال لي: أنا لا أفهم كلامك، فقلت له: أنت تقوم بتأدية دور جيد لي ومفيد؛ لأنك تقوم بمراقبتي، وتنتظر أخطائي وفشلي حتى تسعد بأنك حققت سعادة بفشلي.. وثانياً لكي تضرني بالأدوات التي تنتج عن فشلي، فأنت تقدم لي خدمة مجانية؛ لأنك تمنعني من الخطأ من خلال معرفتي بمراقبتك لي منتظرًا فشلي ولذلك أنا أحبك فلتكرهني كما تشاء وسأبقى أحبك، وهذه النعمة ساعدتني أن أعيش راضيًا عن نفسي بدلاً من التفكير بمن يحبني أو يكرهني، وأنا لا أكره أحدًا باستثناء العدو الصهيوني دون ذلك لا أعد أن لي أعداء.

أما إذا أردت التّفوّق في مشروع فلا تقلّد مشروعًا ناجحًا؛ بل انظر إلى المشروع النّاجح وكيف نجح.. ثم حاول إيجاد ما تضيفه لتحقيق هذا النّجاح، يقول الأمريكيون: «هنالك ميزة للمبادر الأول» فلتبادر بشيء جديد، فعند قيامي بمشروع ناجح هكذا أضرب نفسي وأضرب المشروع النّاجح الذي قلّده، ولكن عند قيامي بشيء مختلف ومبتكر، فالسوق سيكون لي دون منافسة، فدائمًا يجب التفكير في عمل شيء جديد حتى لو كان صغيرًا فليس هنالك شيء في الدنيا إلا وبدأ صغيرًا.

وختامًا..

أتقدم إلى حضراتكم بنصيحة واحدة تلك التي أعدها أهم من كلّ ما قلّت وهي (المحبة).. فالحبّ أقوى سلاح في الدنيا وهو أكثر مرض مُعدي.. وعندما تحبّ أحدًا فسيحبك أيضًا؛ لأنّ الحبّ مُعد، ولا يمكنك أن تدعي أنّك تُحبّ الله الذي لا تراه إذا كنت لا تحبّ النَّاس من حولك والذين تراهم، فمن يريد ادّعاء حبّ الله - سبحانه وتعالى - عليه أن يحبّ النَّاس؛ لأنّ محبة النَّاس هي الطريق إلى محبة الله، فخيرٌ لك أن تكون محبوبًا من أن تكون مهمًّا وعلمًا.. فنعمة المحبة لا يمكن تقديرها.. فأن تكون قويًّا ومهمًّا ومهابًا ويحافك النَّاس شيء جيد، ولكن الأجل أن تكون محبوبًا بين النَّاس، فمن يراك يأتك مُسلمًا مبتسمًا يسألك عن حاجة أو يعرض عليك مساعدة ولذلك المحبة أجمل وأهم من أن تكون علمًا مهمًّا.. «وإذا أردت أن تكون محبوبًا فعليك أن تكون مُحبًّا».

بَيْع الحَاضِر لَصَالِح المُسْتَقْبَل

حديث الذِّكْرِيَّاتِ يَجْلِبُ الْمَنَافِعَ .. وَهُوَ مَا سَأَتَحَدَّثُ عَنْهُ فِي الْمَقَالِ التَّالِيِ.

فَفِي عَامِ ١٩٩١ حِينَ كُنْتُ رَئِيسًا لِفَرِيقِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ لِمَعَايِيرِ الْحَاسِبَةِ وَالْإِبْلَاحِ، وَكُنْتُ فِي مَجْلِسِ إِدَارَةِ الْإِتِّحَادِ الدَّوْلِيِّ لِلْحَاسِبِينَ فِي نِيُورِكِ، وَالْإِتِّحَادِ الدَّوْلِيِّ لِمَبَادِي الْحَاسِبَةِ فِي بَرِيْطَانِيَا بِالإِضَافَةِ لَعَدَّةِ مَنَاصِبٍ تَتَعَلَّقُ بِالْحَاسِبَةِ دَوْلِيًّا، تَمَّ تَكْلِيفِي مِنْ قِبَلِ الْأَمِينِ الْعَامِ لِلْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ حِينَهَا بِأَنْ أُرَاسَ فَرِيقًا لِلْحَاسِبَةِ عَلَى الْبِيئَةِ (نِظَامِ مَحَاسِبَةِ لِلْبِيئَةِ) وَقَدْ أَعْجَبَنِي الْمَوْضُوعُ كَثِيرًا وَشَعَرْتُ وَقْتَهَا أَنَّنِي أَمَامَ تَحَدٍّ مِنْ نَمَطٍ جَدِيدٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي مَعَايِيرِ الْحَاسِبَةِ شَيْءٌ كَهَذَا وَلَا حَتَّى الْآنَ، وَسَأُشْرِحُ لِمَاذَا لَيْسَ هُنَالِكَ حَتَّى الْآنَ أَيَّ مَعَايِيرَ عَنِ الْآثَارِ الْبِيئِيَّةِ لِأَيِّ نَشَاطٍ اِقْتِصَادِيٍّ أَوْ صِنَاعِيٍّ أَوْ غَيْرِهِ.

فَقَمْتُ حِينَهَا بِتَشْكِيلِ فَرِيقٍ فِي وَقْتِهَا مِنْ الْمُمَثِّلِينَ عَنِ جَمْعِيَّاتِ الْحَاسِبَةِ فِي الْعَالَمِ وَبَدَأْنَا نَعْمَلُ لِمُدَّةِ سَنَةٍ كَامِلَةٍ وَأَخْرَجْنَا نِظَامًا لِلْحَاسِبَةِ يَقُولُ (عَلَى كُلِّ شَرِكَةٍ أَنْ تَسْجَلَ فِي نَتَائِجِهَا مَبْلَغًا اِحْتِيَاطِيًّا لِآثَارِ عَمَلِهَا السَّلْبِيِّ عَلَى الْبِيئَةِ) مِثْلَ شَرِكَاتِ الطَّيْرَانِ أَوْ النَفْطِ أَوْ صِنَاعَةٍ، فَبِمَقْدَارِ تَلْوِيْثِهَا لِلْبِيئَةِ يَجِبُ أَنْ تَحَاسِبَ، وَفِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ أَنْ يَكُونَ هُنَالِكَ مَبْلَغٌ اِحْتِيَاطِيٌّ مَطْلُوبٌ مِنْهَا لِلْقِيَامِ بِمَسْحِ هَذِهِ الْآثَارِ السَّلْبِيَّةِ وَالتَّعْوِيْضِ عَنْهَا.

وَأَنْجَزْنَا الْمَشْرُوعَ، وَاجْتَمَعْنَا فِي مَقَرِّ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ فِي جَنيفِ، وَفُوجِئْتُ وَقْتِهَا بِطَلْبِ حُضُورِ سَفِيرِ أَمْرِيكَا وَسَفِيرِ بَرِيْطَانِيَا، قَلْتُ وَقْتِهَا بِكُلِّ تَرْحِيبٍ مَعَ أَنْ هَذَا اجْتِمَاعٌ تَقْنِيٌّ مَحَاسِبِيٌّ مَهْنِيٌّ وَلَيْسَ اجْتِمَاعًا سِيَّاسِيًّا لِيَحْضُرَهُ سَفَرَاءُ، وَلَكِنِّي رَحِبْتُ بِهِمْ، حَضَرَ السَّفِيرَانِ وَهَذَا يَجِبُ الْإِتْبَاهَ لِلتَّلَازِمِ بَيْنَ أَمْرِيكَا وَبَرِيْطَانِيَا فِي الْأُمُورِ الْحَسَّاسَةِ دَائِمًا فَيُظْهِرُ تَوَاجُدَهُمَا مَعًا.. كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْآنَ فِي الْمَعَارِكِ الْبَارِدَةِ وَالتِّي سَتَشْتَعَلُ فِي الْأَيَّامِ الْقَادِمَةِ بِسَبَبِ الصَّرَاحِ بَيْنَ الصِّينِ وَأَمْرِيكَا فَنَجِدُ أَنَّ بَرِيْطَانِيَا هِيَ الْحَلِيفُ الرَّئِيسُ لِأَمْرِيكَا فِي هَذَا الصَّرَاحِ.

قمنا باستعراض الموضوع في الاجتماع لأخذ الاعتماد للتقرير النهائي لرفعه إلى الأمين العام للأمم المتحدة، عندها طلب السفير الأمريكي الكلام وقال: «كل ما تقومون به في هذا المجال غير مُجد ولا قيمة له؛ لأن هذه المواضيع يحددها سوق المال في العاصمة واشنطن»، ثم سأل الحاضرون ما المقصود بهذا الكلام؟ وكان الحضور يشمل ممثلين عن جمعية المحاسبين الأوروبيين والصينيين.. الخ، فقال: لن يجدي هذا الكلام إلا إذا وافقت عليه (The Capital) فقلت له ما المقصود بـ (The Capital) فقال واشنطن وأنا أطلب صرف النظر عنه.

كان هنالك استياء من الطريقة التي أملى فيها السفير قراره ورأيه وقام بتأييده السفير البريطاني بكل حماس كما أنه كان هنالك اعتراض شديد جداً من الممثلين المهنيين من الصين ومن أوروبا على الطريقة التي أملى بها السفير، وأنا بصفتي مُكلف من الأمين العام للأمم المتحدة قلت: أشكر كما سعادة السفير، وسأقوم برفع التقرير في هذا الموضوع للأمين العام لأنه من كلفني بهذا! وانفض الاجتماع وعندها كنت على يقين أن هذا المشروع قد حكم عليه بالموت!

ويمكن إيجاد تفسير لهذا الاعتراض المزدوج من أمريكا وبريطانيا في صوت حملة الرئيس الأمريكي الانتخابية في عام ٢٠١٤ حيث قال حينها: «أحد موافقي الثابتة أنه ليس هنالك شيء اسمه احتباس حراري، وليس هنالك أزمة بيئية، فهذا شيء مصطنع من الصين لمحاربة الصناعة الأمريكية وإني لن أسمح بأي حال من الأحوال أن يكون هنالك أي قرار أو نظام يُقيّد شركات الإنتاج الأمريكية بحجة تأثيرها أو تلويثها للبيئة» وقد نجح في الانتخابات على هذا الأساس.

وسيكون الرئيس الأمريكي المنتخب محرّجاً أمام شركات الصناعة وعماها وأصواتها وأصوات الشباب الذين ينادون خصوصاً أن الموضوع أصبح مطروحاً في مجلس النواب الأمريكي، هنالك نائب مهم في المجلس وهي السيدة ألكساندريا أوكاسيو- كورتيز (Alexandria Ocasio - Cortez) قالت: «بأن العالم سيُدمر خلال الاثني عشر عاماً القادمة إذا لم تتخذ الدول المعنية قرارات جذرية وحاسمة لحماية المناخ من الانهيار المحقق» وهذا الكلام نقلاً عن النائبة في الكونغرس الأمريكي، بالإضافة إلى ذلك إن

هنالك دراسات أمريكية تقول: إنَّ البشر أتلّفوا ٥٠٪ من البيئة الحيّة في العالم، مثل: الأشجار التي هي مفيدة في المحافظة على البيئة وكذلك الثروة الحيوانية والثروة البحرية، كما ويقال إنه خلال الخمسين عاما الأولى من هذا القرن هنالك احتمال أن تنقرض هذه الثروات إذا لم يتوقف إهمال الآثار البيئية على العالم.

نحن أمام مشكلة عظمى!

وقد ناديت للنظر إليها بعين العقل كثيرًا، وكتبت فيها مقالات منذ عام، وربما الآن بعد صيحة (بيل جيتس) التي قال فيها: «في ظل الأوضاع الصعبة التي يعيشها العالم بسبب تفشي جائحة كورونا أحذر البشرية مما هو أخطر من الكورونا خلال السنوات المقبلة».. وقال أيضًا: «إن هذه الكارثة البيئية سيكون تأثيرها أسوأ من الجائحة التي كبدت الاقتصاد العالمي خسائر هائلة».

كما أقول دائمًا: إن العالم في أزمة اقتصادية وهذا الوباء الغريب من نوعه والحديد في جميع توصيفاته أتوقع أن يعيش معنا لفترة غير محدودة، ولكن هذا ليس موضوعنا، فموضوعنا هو الاحتباس الحراري.

وأذكر عندما كنت طفلًا كان هنالك وضوح لفصول السنة الأربعة أما الآن فالفصول متداخلة، مثلًا قد نكون اليوم في أجواء باردة واليوم التالي يكون أجواء دافئة وصيفية، إضافة لكثرة الفيضانات، والثلوج المنهارة في القطب الشمالي والكوارث الطبيعية التي نسمعها الآن بشكل متكرر فكل هذا بسبب الاحتباس الحراري الذي لا يشغل قادة العالم ولا النخب الفكرية ولا صانعي القرار في الاقتصاد، ولا أصحاب القطاع الخاص مع الأسف، لأننا في هذه الأيام نعيش ثقافة (الأنا) وليس هنالك فلسفة مواجهة الخطر المستقبلي ومستقبل البشرية والإنسان.

ولعله بسبب الحضارة الحالية التي يعيشها العالم وهي الحضارة الرأسمالية التي تقودها الدول العظمى.. أصبح العالم يهتم بالغنى وازدياد النفوذ والقوة والرفاهية أكثر من الاهتمام بحفظ نظام الكون!

ومع أن هذا شيء عظيم.. ولكن لا يجب أن يكون على حساب المستقبل، فنحن نقوم بشراء راحتنا ورفاهيتنا اليوم مقابل بيع مستقبلنا، وبالعودة إلى البُعد السياسي فعندما قلنا إن الانتخابات الأمريكية ودائماً ما أذكر أمريكا لأنها هي من تقود العالم والمحرك الرئيس للعالم في الاقتصاد والسياسة والسياحة وجميع المجالات.. لذلك أقول إننا أمام تحد كبير وأنه منذ انتخاب الرئيس الأمريكي قام بالوفاء بوعدته وانسحب من (اتفاقية كيوتو للبيئة) وانسحب من (مؤتمر باريس للبيئة)!

ولا يمكن مواجهة المخاطر البيئية إلا باتفاق جماعي وإلزام الدول بالحفاظ على حقوق المنافسة وتطبيق مستوى موحد للرقابة على البيئة، وفي حال حصول هذا قد يعود العالم إلى المشروع الذي قمتُ بتقديمه إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩ لوضع [نظام محاسبة على الآثار البيئية] ولكي تتحمل كل شركة مسؤوليتها في دفع غرامة بدل تلويثها للبيئة، وهذه الغرامة المدفوعة يتم من خلالها إجراء الدراسات لإيجاد إصلاحات للبيئة، فهناك الكثير من الإجراءات الشكلية الصغيرة التي تمت في مجال البيئة ولكن القرار الرئيسي يحتاج إلى الموافقات.

يعيش العالم الآن الثورة المعرفية ومحركها الرئيس هو الذكاء الاصطناعي فإذا كان يمكن للذكاء الاصطناعي جعل الأشياء تُفكر وتصبح ذكية وتتكلم وتقوم بالأعمال التي نقوم بها بصورة أفضل، كما يمكنه التغيير في بيولوجية أجسامنا وقدراتنا العقلية، لا يستطيع أحد إقناعي أن هذه القوة الهائلة في الذكاء الاصطناعي لا تستطيع أن تطوّر نظاما لمواجهة الآثار البيئية من الانبعاثات السامة أو الضارة.

ولو أن الأمم المتحدة أنشأت فريقا من خبراء الذكاء الاصطناعي وشرط أن يكون هذا الفريق مكونا من الصين وأمريكا والدول الرئيسة والمتقدمة في هذا المجال، كما قامت الأمم المتحدة بتشكيل فريق للبحث في الثورة المعرفية والرقمية وكنت قد اطلعت على تقريره.. وهو تقرير جيد ولكنه كان وصفا وتحليلا للأوضاع لما هو معروف وموجود، والمطلوب هو [مبادرة] من الأمم المتحدة فيها حلول وليس فقط التوصيفات والدراسات وإنما نريد مشروعا (قابلا وجاهزا) للتنفيذ من أجل حماية البشرية من هذه الكارثة المقبلة.

ويمكن لهذا الفريق دراسة أحد الاحتمالين كما أظن:
الأول: المعالجة المسبقة لأي انبعاثات لكي لا تكون ضارة أو سامة من خلال المنتج نفسه
الذي سيعالج هذه الانبعاثات.

الثاني: قبل انطلاق هذه الانبعاثات إلى الفضاء وتدميرها لطبقة الأوزون التي تحمي هذا
العالم والبشرية، عليها أن تمر من خلال جهاز معالجة يقوم بمعالجتها وإلغاء المواد السامة
فيها.

إننا نستطيع اختراع كل شيء، فقد قمنا باختراع الطائرة، ومن ثم الطائرة التي تطير بدون
طيار، أفلا يمكننا اختراع شيء يحمي مستقبل البشرية؟ فالأهم من الطائرة هو قدرتنا
المستمرة في العيش بكامل قدراتنا وطاقاتنا؛ لأن هذا التدهور المستمر في الدمار البيئي
سيؤدي إلى انحلال قدراتنا الجسدية والعقلية وبالتالي هذا يؤدي إلى وفاتنا بشكل أسرع،
فلماذا لا يحصل هذا الشيء؟

لأن المصلحة ليست هنالك فأنت تتكلم عن شيء ليس فيه مصلحة من اختراعه؛ لأنني
أستطيع اختراع مشروع يمكنني الكسب منه، وجعله مصدر ثروة لي، ولكن اختراع
النوع الذي تحدثت عنه هو للبشرية وليس لي فليس هنالك ضرورة من اختراعه.

أعود مرة أخرى لما قلته إن مشكلتنا في هذا العالم أننا أصبحنا نسير بنظرية الأنا، وبلدي،
وشركتي، وجماعتي، وأهلي، بدلاً من أن يكون هنالك نظرة إنسانية.

وتذكرت المخترع (بيل جيتس) أثناء لقائه في ندوة وقمنا بالتساؤل حول «إلى متى سنستمر
في هذه الحضارة المصلحية الأنانية؟».

الأنانية قد تصنع الرفاهية، والعلاج، وتحسين المعيشة، ولكنها تفتقد حكمة المصلحة
العامة للبشرية.. ومن خلال هذا التساؤل أثناء الحوار كانت النتيجة هي أنه ربما سنعيش
حتى نهاية هذا القرن أي المئة سنة فيها هو معروف الآن بالثورة المعرفية والتي بالإضافة

لعظمتها وقدراتها الهائلة والتطور الكبير الذي حصل فيها وآثارها فهي لن تصل إلى مرحلة أن يكون فيها البُعد الإنساني والأخلاقي والحس العالمي والبشري مبثوثا.

كما أننا إن شاء الله تعالى سنتقل بعد هذه الثورة المعرفية إلى ثورة الحكمة وذلك بأن يُصبح المجتمع بكل أفراده يعمل ليخترع وليبدع ولينتج بهدف تحقيق المصلحة الحقيقية المستقبلية للبشرية، فالمصلحة الحقيقية ليست في الدمار والإساءة بل في التميّز «إتّما فعلاً» مصلحة لكل البشر في المستقبل».

وختاماً..

فثورة الحكمة ثورة في الإبداع والاختراع للبشر..

وتحقق المصالح المشتركة للعامل.. وليس لأحد دون آخر! وهدفها الحفاظ على المستقبل، «فليس من الحكمة بيع المستقبل لصالح الحاضر بل العكس يبيع الحاضر لشراء المستقبل» وهذه بالمناسبة حكمة صينية تقول: «يُخطئ من يبيع مستقبله لحاضره والحكمة أن تقوم ببيع الحاضر من أجل المستقبل».

الثورة المعرفية العالمية

سأتحدث في مقالي التالي عن الثورة الصناعية الرابعة..

فهي الثورة الأكثر تأثيراً على العالم، وقد سبقتها الثورة الصناعية الثالثة التي أنتجت الأدوات والأجهزة اللازمة لصنع المعرفة، ولقد كان لي الشرف أن ترأست فريق الأمم المتحدة لسنة ٢٠٠١ لوضع سياسة الأمم المتحدة فيما يخص تقنية المعلومات والاتصالات، ثم توليت بعدها (مجلس تقنية المعلومات والاستشارات لأغراض التنمية).

إذن، نحن نتكلم عن ثورة جديدة من نوعها..

وتختلف عن الثورات السابقة بشيء أساسي حيث إن كل ثورة من الثورات السابقة كانت متخصصة في قطاع معين.. بينما ثورة المعرفة تتناول كل قطاعات الدنيا وأشياءها..

ولن تغير هذه الثورة أسلوب حياتنا فقط، بل إنها ستغير الإنسان بحد ذاته حيث سينتج عن هذه الثورة صنفان من البشر: هما إنسان متقدم وإنسان متخلف.. ولا يعني هذا أنه سيكون متخلفاً بسبب جيناته وقدراته الجسدية والعقلية، بل بالفجوة المعرفية!! وهذا موضوع خطير.. وهو أخطر فجوة ستواجهها البشرية بعد فجوة الفقر والمعرفة والتعليم... الخ وهي فجوة الفرق في نوعية الإنسان.

إنّ الإنسان المتقدّم هو من سيستفيد من ثورة (الذكاء الاصطناعي)، وقد كانت أول معرفة لي بالذكاء الاصطناعي من خلال حضورني لندوة مع «بيل جيتس» في عام ١٩٨٥ التي كان محور الحديث فيها عن مستقبل العالم، إذ قال: «الذي سيقرّر هذا القرن حتى نهايته.. هو الذكاء الاصطناعي» ومن وقتها شدّني هذا الموضوع حيث أصبحت تلميذاً لدراسة الذكاء الاصطناعي، وأثره على حياتنا.. فسيخدم الذكاء الاصطناعي المدن كما يخدم سكانها وأشياءها.

وسيحوّل المدن إلى «مدن ذكية» كأن نجد سيارات تعمل وفق أنظمة «الذكاء الاصطناعي»؛ أي عندما أطلب سيارة أجرة عبر تطبيق هاتفي، ثم تعود إلى مكانها بعد المشوار، فبذلك تتجاوز مشكلة الازدحام المروري، وعدم توفر المواقف والانبعاثات الحرارية الناجمة.

ومثلما تحمل السيارات صفة الذكاء.. تحملها المنازل كذلك.. فعند قدومي إلى المنزل سيتأقلم معي ويضيء النور في المكان الذي أحتاجه، وسيعدّ الطّعام الذي أرغب به، ويضبط درجة الحرارة المناسبة للغرفة مقارنة بالجو في الخارج، وبعيد ضبطها إذا ما ارتديت الجاكت وفقاً لمتطلبات جسمي.. وهذه ليست أحلاماً بل أمر موجود فعلاً.

وهكذا فمن الحقائق أن ما يُفكر فيه عقلنا يُمكن تحقيقه على أرض الواقع.. فصرنا لا نحلم بالطيران كي نطير، فقط! بل إننا نرسم شكل الطائرة ونحدد مسارها دون طيار! والآن هنالك سيارات تطير فعلاً، وسأختصر الموضوع لأقول إن ما كنا نسميه (Science Fiction) في الأفلام أصبح حقيقة.

ويقوم الاتحاد الروسي بالإعداد مشروع ضخم يتيح من خلال برج عالمي لكلّ البشر الاستفادة من الإنترنت.. كما قام (Elon Musk) وهو رجل أعمال كندي باختراع في شركة تيسلا (نظام شبكة يؤمن اتصالاً بالإنترنت لكل البشر في العالم) وإن ما هو قادم سيكون أكثر بكثير مما حصل حتى الآن.

وتعمل «جوجل» على لمشروع (العقل المتعلّم) حيث يمكننا من إدخال عقل متعلّم جاهز يختصر سنوات التعليم، فأضع العلم الذي أريده في رأسي، وأوفر سنوات من الدراسة، وهذا أيضاً حقيقة وليس نكتة.

كما تمكّنت ثورة المعرفة من زيادة معدل الأعمار الذي قد يصل لأكثر من ١٥٠ عاماً بعد أن عرفنا «جينات» الأمراض، وبتنا قادرين على فصلها من الجنين، من خلال عملية تسمى (sequencing of genes) وهكذا نكون قد منعنا الأمراض عن وُلدنا!

وعند التحدث عن إمكانية ارتفاع عُمر الإنسان فنحن لا نخالف إرادة الله تعالى وقدراته، فتاريخ وفاة الإنسان لا يعلمه إلا الله، وما نتحدّث عنه هو محاولة منع الأمراض التي تؤدّي إلى وفاته من أجل البقاء على قيد الحياة لفترة أفضل، وذلك موجود، ونراه في المجتمعات، والدول الحضارية التي تهتمّ بالرعاية الصحيّة، فنجد أن الإنسان فيها يعيش لفترات أطول، وبالتالي هذا لا يعدّ مخالفة لإرادة الله -عز وجل- بل يعدّ هذا تنفيذًا لإرادة الله تعالى من حيث المحافظة على أنفسنا وصحتنا.

وفي ثورة المعرفة ستصبح قدرة العقل الإنساني كقدرة الكمبيوتر من حيث حفظ المعلومات، وإنني في عمري الحالي بدأت أشعر أنني أنسى، فهذا النسيان لن يكون موجودًا؛ حيث ستتم معالجته من خلال الذكاء الاصطناعي؛ لأننا نضع في عقل هذا الإنسان قدرة كمبيوتر في حفظ المعلومات والمواد والبيانات، فنستطيع وضع مليون معلومة في الكمبيوتر وكذلك العقل فسيمكنه حمل مليون معلومة، وبالمقابل سنقوم بوضع عقل في الإنسان قادر على التحليل والتفكير من داخل جهاز الكمبيوتر، وهناك سؤال يتردد كثيرًا حول إمكانية وضع «حياة» داخل هذا الروبوت.. وهو الحلم الذي سيبقى حلمًا! فالروبوت هو أحد مظاهر الذكاء الاصطناعي، وليس أحد مظاهر الحياة!

والذكاء الاصطناعي ليس شيئًا وإنما هو قدرة لكل شيء، فهو يغيّر طريقة تفكيرنا، وهذا موضوع خطير فمن يسمعي قد يظن أنني متحمس جدًا، ولكنني أقوم بعرض الصورة فقط، فهناك مخاطر، وخوف من أن يصبح هذا الروبوت أقدر من الإنسان؛ لأنّه عند وضع عقل في هذا الروبوت فسيستطيع التفكير.. وبذلك نكون قد أعطينا القدرة على تطوير تفكيره، وسيخرج عن السيطرة، ويتصرّف بشكل ذاتي، مثلما نبرمج روبوتًا لسلاح معين في معركة معينة، ثم يقرّر بحكم العقل الموجود فيه بأن يقوم بفعل شيء آخر، غير ما أمليته عليه من أوامر.. وبالتالي سيخرج عن سيطرتي.

فهناك تخوّف من أن يسيطر هذا الروبوت على العالم، وعلى البشر، وأن نصبح نحن من يعمل لديهم، وهذا خطر وارد، حيث هنالك فريق من الخبراء في أعلى المستويات بما فيها جامعة (أوكسفورد) يبحثون الآن كيف نمنع الروبوت من السيطرة على البشر! فمن المتوقع أن يصبح هنالك صراع بين الروبوتات والبشر.. بينما نعيش حاليًا «حالة

تكمال» سنصل عام ٢٠٥٠ إلى أبعد مستوياتها.. والآن هنالك جامعات تقوم بتدريس (Singularity) أي التوحد بين (البشر والأشياء) أي أئها سيتعايشان معًا وسيقدمان لبعضهما النصائح.

ولمتابعة الحديث عن (إنترنت الأشياء) فهل يعني هذا أنه قد انتهى دورنا.. بالعكس تمامًا فمن الذي صنع هذا الروبوت؟ إنه الإنسان، وإن المنافسة ستكون عمّن سيصنع روبوتا أفضل، أما روبوتات المهن التي منها مهنة المحاسبة مثلا، فهي برامج ذكية لن تبقي على مدقق يحمل قلمًا ودفتراً ويقوم بال(تشيك) على الدفاتر، فإذن أين دور المدقق البشري؟ إنه بإنجاز برنامج المدقق التّقنيّ الأفضل! ولن يعدم وجوده مهما بلغ المدقق الرقمي من ذكاء!

ومن مشكلات الرقمية اختراع الـ (Social Media) الذي سمح بستم من تريد والافتراء على من تريد، لأنه ليس هنالك من سيحاسبك! ولأنه ليس هنالك نظام يحكم مواقع التواصل على الإنترنت، فأذكر أنّه في عام ٢٠٠٥ دعوتُ -بصفتي عضواً في الأمم المتحدة - لأول اجتماع يبحث فكرة «الرقابة على الإنترنت» ورُفض الاقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية مع أنها هي صاحبة الإنترنت..

إنه اختراع عظيم.. جعلني أشكر أمريكا على ابتكاره، وهو أئمن اختراع في العالم، ومن أغرب التصريحات لـ(زوكربيرج) والمتعلقة بتلك المواقع التصريح حول الرقابة، وهذا ما تتكلم عنه كثيراً ابنتي (جمانة) التي أنشأت جمعية خاصة في أمريكا لهذا الموضوع تحت اسم (Bivot) لرقابة استعمال (السوشال ميديا).

إذن، (السوشال ميديا) سلاح ذو حدين؛ لأنها قد تقود إلى تدمير قناعات وثقافات، ولو وجدنا خمسة يُتقنون استخدام (السوشال ميديا) فإنهم يمكنهم أن يقوموا بثورة للاشيء!

ولقد ترأست مؤتمراً دولياً وطلبت أن تتحوّل (السوشال ميديا) إلى مهنة، مثل مهنة الطبيب، وأن يكون هنالك لجان أخلاقية تقوم بالبحث عن أي مخالفات، وأن يمنح من يستخدمها بطاقة خبير (سوشال ميديا)، أما إذا لم يمتلك تلك البطاقة فكلامه لا يُقبض ولا يُعترف به.

لقد كان لي الشرف بأن أكون على مجلس إدارة «الاتحاد الدولي للمحاسبين» لوضع معايير مهنة المحاسبة، وصياغة شهادات الاعتراف بممتهنيها، وكتابة نظام وسياسات تضبطها وتمهن أصحابها.

وإذا لم تقم أمريكا مالكة الإنترنت بوضع رقابة ذاتية، فليس بالضرورة أن يتم تطبيق اقتراحي، وهو إنشاء مركز للرقابة أو الحوكمة، بإنشاء ما يسمى (Internet Governance Forum) الذي يدير نقاشات حول هذا الموضوع على مستوى العالم ويُقام له اجتماع سنوي... وهكذا

أنا أريد المحافظة على اختراع الإنترنت، بعيداً عما قد يشوبه..

وأعلم أن الصّين أطلقت إنترنت عالمية خاصة بها وبمواطنيها، وهكذا سينقسم العالم، وسيصبح هنالك أكثر من إنترنت.. وهذا ليس من مصلحة أمريكا، وأطلب منها أن تُحافظ على ابتكارها العظيم؛ ليصبح أداة عالمية خاضعة للرقابة!

وأزعم بأنه لا يمكن القضاء على الإرهاب في العالم، إلا عند وضع هذا النظام، فطالما أننا لا نضع هذا النظام فسيكون الإنترنت هو الوسيلة لتجنيد الإرهابيين، والمجرمين من خلال التواصل لوضع خطط وبرامج لأهدافهم عند التنفيذ؛ فالإرهابيون يتقنون استخدام الإنترنت، و(السوشال ميديا) فإذا لم نحافظ عليه، ونُحسن إدارته فإننا سنفتقده!

لقد أصدرت كتاباً حول الثورة الصناعية الرابعة منذ عام، وأعكف على تجديده ليشمل ما تم من ابتكارات جديدة على مستوى العالم، بطبعة ثانية، ومحدثة.. فالثورة الرقمية تسير بسرعة البرق، وكل ما نظن أنه نهاية الفكر نعرف - بعد حين - أننا ما زلنا عند الخطوة الأولى في صعود السلم الذي لا نهاية له ما دام عقولنا حياً وبيتكرو.. كما قال الله تعالى في كتابه الكريم: «وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً»، حيث سبق هكذا؛ لأن حجم ما ندركه ونعلمه هو نسبة قليلة جداً من العلم الذي لا حدود له.. ولا يمكن أن نحده من أي مجال، فداًئماً ما أنادي بضرورة تحول مدارسنا لتعليم الذكاء الاصطناعي في الابتدائي

وكيفية استعماله في الثانوي وكيفية اختراعه في الجامعات، وإن كلية طلال أبوغزاله
للابتكار تُعلم كيف تخترع باستخدام الذكاء الاصطناعي، فلا يتخرج الطالب إلا عند
تقديم اختراع وليس تقديم امتحان.

وختامًا..

فالعالم يحكمه الابتكار..

والثروة في عصر المعرفة هي من صنيع الابتكار؛ فشركة واحدة قيمتها تريليون، أي
ميزانية دول في العالم مجتمعة مع بعض، وهذه هي ثروة «ثورة المعرفة» المنتظرة!

مُنظمة التجارة العالميّة

سأحدثكم في مقالتي التالي عن المنظمة العالميّة للتجارة..

ففي أعقاب الحرب العالميّة الثانية قرر الخصوم إنشاء ثلاث مؤسسات عالميّة هامة وهي: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنظمة العالميّة للتجارة.. ونشأت فعلاً وبشكل فوري.. إلا أنّ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي سبقا المنظمة العالميّة للتجارة التي تعثرت ولادتها، فبدلاً من أن تنشأ في عام ١٩٤٧ نشأت في عام ١٩٩٥؛ لأنها مرّت في عدة جولات تجارية من المفاوضات بين جميع دول العالم للاتفاق على تأسيسها.. حيث كانت تنتهي بأن يذهب الوفد الأمريكي إلى واشنطن لأخذ الموافقة من مجلس الكونغرس الأمريكي على ما تم الاتفاق عليه.. ثم لا يتم الاتفاق عليه! وصولاً إلى آخر جولة تلك المعروفة باسم جولة (الأوروغواي) التي استغرقت تسع سنوات إلى أن أُعلن عن ولادة المنظمة العالميّة للتجارة وضمّت ١٦٤ دولة وتمثّل تقريباً ما نسبته ٩٧٪ من اقتصاد العالم. ونشأ بين ١٩٤٧ - ١٩٩٥ ما يُسمّى (GAT) وهي اتفاقية، وليست منظمة ولكن على شكل منظمة حيث هدفها إيجاد توافق بين الدول على موضوع الرسوم والمتاجرة على مستوى العالم وعدّت هذه المؤسسة الوعاء الذي استضاف الجولات التفاوضية إلى أن تم الاتفاق رسمياً على إنشاء المنظمة، والتوقيع على الاتفاقيات التي تخصّ التجارة بين الدول، ومبدؤها الأول المعاملة بالمثل، وهو أهم بند وهدف في المنظمة ويعدّ شرطاً من شروطها «فعلي كل دولة التعامل في تجارتها العالميّة مع بضائع وخدمات الدول الأخرى كأشطة محلية ووطنية».

وتواجه التجارة العالميّة مشاكل كثيرة، منها أن ثلثي أعضاء المنظمة هدفهم الاستفادة من المميزات الممنوحة للدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ومن الغريب أن الصّين ما زالت تعد نفسها دولة نامية وترفض أن يتم تصنيفها كدولة متقدمة؛ لاستفيد من المميزات الممنوحة للدول النامية، كما نشأت المنظمة على مبدأ التوافق وليس التّصويت، أي أنه على الدول وأثناء التفاوض أن تستمر في التفاوض حتى يقتنع جميع أفرقة التفاوض، فليس شرطاً تواجد جميع الدول للتفاوض عند تمرير أي قرار، ولكن لا يجوز اتخاذ القرار من خلال التّصويت بالأكثرية بل بالإجماع والتّراضي!

ولقد كان لي الشرف بأبني ساهمت في انضمام العديد من الدول أثناء تواجدي في الفريق
المفاوض الذي يتشكل من الدول التي لها مصلحة رئيسة في التجارة مع الدولة المتقدمة
بطلب الانضمام.

ومن مميزات منظمة التجارة العالمية أن لها محكمتها الخاصة وهي ما يسمى بـ (جهاز
حسم المنازعات) فهي لا تلجأ للمحاكم الدولية، وهذا الجهاز يختص بأي نزاع تجاري
بين الدول كما أنه سلطة قضائية مستقلة وقراراته ملزمة، وبالانتقال إلى أمريكا والمنظمة،
فتنادي المنظمة بضرورة تغيير النظام التجاري العالمي، وفق التغيير في خارطة الاقتصاد
العالمي، وترى أمريكا أن المنظمة لم تعد صالحة كما أنه لم يعد يعترف بالتعامل معها! وأنها
تحتاج إلى إصلاح..

إن أمام أي مدير للمنظمة العالمية للتجارة تحديات كبيرة في عملية إصلاحها.. وكأنه
يؤسسها من جديد، ومن المشكلات المستقبلية الواقعة عقبة أمام إصلاحها أن اتفاقية
انضمام أي دولة إليها توضع حسب التفاوض، مع ما يُسمى بالشركاء التجاريين المهمين
للدولة، وأن الصين أصبحت عاملاً أساسياً في عملية الانضمام والتفاوض والإصلاح،
ويعني هذا أنه أصبح هنالك اقتصاد عالمي كبير في المقابل يوازي الاقتصاد الأمريكي
ويستطيع التأثير في أي قرار، حيث لم يعد التفاوض سهلاً في ظل تواجد رأسين هما
(الصين وأمريكا) فإذا لم يتفقا لن يتم تمرير أي إصلاح أو اتفاق.

وأذكر عن والدي -رحمه الله- قوله: «إن ثلثي التجارة إماراة»، وأتمنى من دولنا العربية
أن تعطي هذا الموضوع اهتماماً خاصاً كما أتمنى أن يكون هنالك في كل دولة دائرة تُعنى
بالعلاقة مع المنظمة العالمية للتجارة؛ لأن الدول الكبرى لديها دائرة تختص بمتابعة
المفاوضات، والشؤون المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة.

ومن مشاكل الإصلاح المستقبلية أن المنظمة العالمية للتجارة وُلدت قبل اختراع الإنترنت
ودخول العالم في الثورة المعرفية لذلك تجاهلت ما يعرف بالمنتجات المعرفية، كما تظهر
العلاقة بين المنظمة العالمية للتجارة ومنظمة الأمم المتحدة بالرغم من أن المنظمة العالمية
للتجارة ليست تابعة لها، ولكن لدى منظمة الأمم المتحدة منظمة أخرى تابعة لها وهي

(المنظمة العالمية للملكية الفكرية) التي كنت عضواً في مجلس خبراءها وتُعنى بصياغة اتفاقيات بين الدول حول حقوق الملكية الفكرية، ومن هنا نشأت الحاجة للتسيق ما بين المنظمتين ونتج عن ذلك ما يسمى بـ (TRIPS) أي اتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.. وربما ستكون هذه المنظمة نقطة الخلاف الرئيسة في القابل من الأيام. وأذكر أنني كنت المتحدث الرئيس خلال اجتماع للمنظمتين في جنيف.. وتحدثتُ عن التجارة الرئيسة في العالم وهي تجارة الملكية الفكرية، وأن أكبر الشركات التجارية في العالم حالياً هي الشركات المعرفية، وأنها قفزت عن شركات النفط والبنوط والعقار والأسهم والطيران؛ فأكبر خمس شركات في الكرة الأرضية هي شركات معرفية رقمية.. خذ مثلاً (جوجل) التي أصبحت قيمتها السوقية (تريليون دولار) وهذا الرقم لم تصل له أي شركة صناعية أو تجارية.. وإذا ما تساءلنا: ما هي البضاعة التي تتعامل بها جوجل؟ فالجواب هو: ليس هنالك بضائع! وإذا ما تساءلنا عن الخدمات التي تقدمها جوجل؟ فالجواب هو: ليس هنالك خدمات.. ومن المشكلات أن المنظمة العالمية للتجارة ليس لها علاقة في اختصاصات الشركات الرقمية؛ لأنها تصف التجارة بأنها تلك التي تدخل في الخدمات، والبضائع، ورأس المال.. وهذا لا يدخل في حيز التجارة التي تتعامل بها جوجل!

لقد حان الوقت كي تضيف المنظمة العالمية للتجارة منتجاً جديداً اسمه «المنتج المعرفي» من خلال اتفاقية (TRIPS) مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

أعرفُ أنه عند دخولي إلى (جوجل) وأبحث عن معلومة ما فأنا لا أدفع رسوماً، وعند استخدامي لتلك المعلومة فأنا لا أدفع أي مقابل أيضاً، وأن هنالك طرفاً ثالثاً هو (المعلن) على جوجل الذي يدفع نيابة عني.. وبناء على هذا فنحن أمام تحدٍّ لمستقبل هذه المنظمة التي لا تتعامل مع التجارة الرقمية في العصر الرقمي! وإلى الآن لا يعترف بـ (أمازون) على أنها شركة، وهي من أكبر شركات العالم، بل إنهم لا يصنفونها نشاطاً تجارياً، بينما يعد التطب، والمحاسبات القانونية من النشاطات التجارية.. وكل ما يتم فيه دفع أو قبض فهو نشاط تجاري.. وبالتالي فإن هذه الشركات الرقمية الكبرى ليس لها مقر قانوني، ولا تُسجّل كشركة في أي بلد في الدنيا فمن يعلم أين تُسجل شركات التواصل الاجتماعي مثل (واتس آب) وغيرها.. إنه عالم آخر.

وختامًا..

فلا تخضع الشركات الرقمية لأي رقابة أو ضرائب..

وليس لها نظام ضريبي.. وهي غير ملزمة بأن تقدم بيانات ضريبية لأي دولة.. بينما يجب على الشركات الفضائية والرقمية أن تدفع الضرائب؛ لأنها الشركات الأغنى، والأكثر ربحًا، في حين إننا نحاسب الموظف على عدم دفعه ضريبة دخل، أو صاحب البقالة الصغيرة.. ونستثني عمالقة العالم! وهناك بعض الدول تفرض بعض الضرائب على ما تجنيه هذه الشركات من إعلانات محلية، وليس على نشاطها العام، أو عن تداولها أو بيعها للبضائع، كما في بريطانيا عندما طالبت الحكومة البريطانية بضريبة على المعلنين من بريطانيا على إحدى الشركات.. وهذا «غيبض من فيض»!

عودة الحياة إلى طبيعتها في العالم

أنا لست مُنَجِّمًا! وحديثي في المقال التالي ليس ابتداءً، أو أمنيات بل تحليل واستخلاص..

وسواء أكنت مُحطِّطًا أو مصيبًا، فلي اجتهداتي.. فعندما بدأت أزمة كورونا، وبدأت دول العالم بوضع برامجها وخططها لمواجهة هذا الوباء قمت بتلخيص ما توصلت إليه من دراسات، وقلت: إننا سنكون أمام أزمة طويلة المدى.. وعلينا ألا نستهن بأثرها الاقتصادي.. وأن نسير في خطين متوازيين:

« الحفاظ على الأرواح وإنقاذ ما يمكن إنقاذه والانتصار على هذا الوباء صحيًا.

« الحفاظ على اقتصاد ومستقبل أوطاننا.

الأمران بالأهمية نفسها..

وإنني أوافق المثل: «قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق» ولكن لا نريد حماية من قد يموت من هذا المرض، ونتجاهل من يموت من الجوع أو الفقر.

إن مستقبلنا ومستقبل أبنائنا وأجيالنا القادمة.. واقتصادنا يعتمد على اتخاذنا الإجراءات الطبية والوقائية للحرص على إجراء اتنا الاقتصادية، كما أنني لا أستشهد بشيء من مخيلتي بل إنني استشهدت بما قاله (شي جين بينغ) الرئيس الصيني: «إننا لن نسمح لهذا الوباء بأن يقضي على مستقبلنا واقتصادنا لذلك سنعمل في يد تواجه هذا الوباء صحيًا، وبيد أخرى نعمل على تماسك اقتصادنا ومستقبل الصين والحفاظ عليه»، فما ينتج من آثار على الوباء يقابله ما ينتج من بطالة عند ضعف الاقتصاد وأنا دائمًا أقول إن كلمة «بطالة» كلمة غير صحيحة، وأطالب بتغييرها فليس هنالك باطل أو عاطل عن العمل، وستصل نسبة البطالة في أمريكا والعالم إلى ٢٥٪ قبل نهاية عام ٢٠٢٠، ويجب تغيير المصطلح إلى «باحثين عن العمل» لأنهم لم يجدوا الفرصة ليعملوا، ويشتوا ذواتهم.

وعندما يصبح شخص واحد بين كل أربعة أشخاص باحثًا عن العمل، فإننا أمام وضع حرج!

وفي مثل هذا الوضع.. علينا عمل «خطة إنقاذ للاقتصاد»؛ لأننا مطالبون بدفع راتب لكل باحث عن العمل ويسمونه عندنا عاطل عن العمل! ومهما حاولت الدول تحمّل هذا الوضع، فلن تستطيع الصمود لفترة طويلة، وسيزداد الوضع الاقتصادي سوءاً.. وسيكثر توقف الإنتاج بسبب الوباء، وبالتالي سيحصل «الانكماش الاقتصادي» وهو ما حصل عند أمريكا إذ انكمش الاقتصاد الأمريكي بسبب تمويل الباحثين عن العمل، وهو ما حصل في بريطانيا عندما بلغت نسبة تمويل أولاء الباحثين عن العمل ٣٣٪ ومثله حصل في اليابان وقد مؤلّتهم بـ ٢٥٪ وبقيّة الدّول المتقدمة الأخرى كذلك.

وتعاني أغلب الدول إن لم تكن جميعها من مشاكل اقتصادية؛ بسبب تركيزهم على الجانب الصّحيّ وتأجيلهم للاعتناء بالجانب الاقتصادي.. باستثناء الصين، وإن تأجيل الاعتناء بالجانب الاقتصادي سيؤدي إلى أزمة مستدامة أكثر من المشكلة الصّحية؛ لأنه عندما ينكمش الاقتصاد فإن إعادة بنائه ليست مسألة سهلة، كما يدعي بعض القادة السياسيين في العالم.. بسبب ما ستواجهه من مشاكل ستعجزك، كما حصل في الاقتصاد الأمريكي ولأول مرة في تاريخها حيث وصل العجز الحكومي إلى ٣ تريليونات، فمن الخطأ تجاهل أرواح البشر، وحياتهم والتركيز على محاربة الوباء صحياً فقط دون النظر في الخسائر المحتملة.

ولقد تمّت مواجهتي بحملة شرسة!

وقيل إن [طلال أبوغزاله] رجل مادي ولا يهتم لصحة البشر وحياتهم، وكل ما يهتم له الأموال، في حين إنني لم أتأثر اقتصادياً بهذا الوباء؛ لأنني كنت مستعداً كمؤسسة للتعامل معه.. فقد تحوّلتنا مسبقاً ومن سنين إلى مؤسسة رقمية تعمل من خلال أدوات المعرفة الحديثة في ثورة المعرفة!

ولكنني عندما أتكلّم فإنني لا أقصد نفسي، بل أقصد أمّتي بشكل عام، ووطني وأبنائي وأحفادي..

ولم يكن كلامي عن مؤسستي؛ لأنّها لم تتضرر بسبب الوضع الاقتصادي، وقد سبّقتنا وخططنا كي لا نتأثر.

وأقول دائماً: «خير طريقة لاستكشاف المستقبل، أن تساعد في صنعه» وأردنا صنع مستقبل فلم تتأثر بالوباء وليس هذا لأننا نستهيّن بالأرباح، والخسائر، بل لأننا لانستهيّن بالأرزاق أيضاً، ولذلك ربما نكون من المؤسسات الوحيدة في العالم التي:

« لم تنه خدمات أي موظف.

« ولم تخفض راتب أي موظف.

« وقمنا بتعيين موظفين بحسب نسبة النمو التي تعيشها المؤسسة في مجال الأعمال التقنية.

أنا أتكلم عن مستقبل هذه الأمة وهذا العالم؛ لأن الازدهار في أي بلد في العالم يقدم الفائدة والازدهار لبقية العالم.. والوطن العربي مرتبط معاً والفائدة التي تخصني تعم على الجميع...

ويتضح الآن أنه يجب إعطاء أهمية للجانب الاقتصادي بقدر الاهتمام بالجانب الصحي، وسأقول هذا الكلام وأعتقد أنه سيكون موضع هجوم عليّ، ومع ذلك سأقوله.. فأنا صاحب رسالة: «إن العالم أمام أربع سنوات على الأقل من الصراع مع كورونا» فهذا ليس تنبؤاً ولا اجتهاداً بل نتيجة دراسات وأبحاث.

ولا يجوز مقارنة هذا الوباء بالأوبئة الأخرى من حيث نوعيته وطريقة محاربتة، وإن آثاره الكارثية ليست الأكبر من حيث أعداد الضحايا في تاريخ العالم، فعندما ضرب مرض الطاعون أوروبا توفي نصف سكانها، ولا أريد المبالغة، ولا التهاون في أمر هذا الوباء، ولكنني أقول إننا نعيش حالة فريدة من نوعها في العالم في تاريخ البشرية فهذا الوباء ينتقل عبر الهواء أكثر من أي وسيط آخر، وكنا نعتقد أنه ينتقل عبر الأسطح، ثم تبين أنه ينتقل بالدرجة الأولى عبر الهواء، بالرغم من تشكيك البعض.

وطريقة الانتقال الهوائية تبقي هذا الوباء في الهواء لفترة غير قليلة، وأتوقع أنه خلال السنوات القادمة لن يمكننا تناول الطعام دون نزع الكمامة!

ولأنني أحبكم أقول: إنه يجب علينا التعايش مع الوباء، وإدارة شؤوننا لمدة أربع سنوات -على الأقل- في مواجهته، ولنأخذ مثلاً على ذلك ازدهار الصناعات الطبية ومنتجات شركات تكنولوجيا المعلومات في فترة الوباء، فهناك نموّ في منتجات شركات التكنولوجيا في هذه الفترة رغم الانحسار الاقتصادي والتي قدرها (بيل جيتس) بنسبة ٣٣٪ لأنها عرفت كيف تستفيد من هذه الفرصة، ونمو في منتجات شركات صناعات الأدوية التي وجدت لها فرصة تاريخية في كلّ المجالات سواء من حيث الأجهزة أو الأدوية أو الأبحاث التي تجربها لإيجاد اللقاح ضد الكورونا، فاللقاح هو الكلمة السحرية في العالم التي تسير خلفها العقول.. ولكن بعد اكتشاف هذا اللقاح أمامك فرصة سنة على الأقل لاختبار شيئين:

١. مدى فعاليته.
٢. ليس له آثار سلبية، هذا ما حصل في السابق لكل الأدوية التي قمنا باختراعها.

فعندما كنت عضواً في [مجلس خبراء منظمة الامم المتحدة للملكية الفكرية] وكان بجانبني رئيس أكبر شركات تصنيع الأدوية في العالم وهذا الكلام منذ عشرين عاماً، قال لي: «الأدوية التي نستعملها الآن ٨٠٪ منها لا يُعالج المرض، بل يخفف من الألم والعوارض ويؤخّر المرض ولكنه لا يُعالج المرض، فليس هنالك جسدان يتشابهان في الجينات.. فالدواء الذي يقوم بالعلاج هو دواء مناسب لجيناتك فقط» لذلك لا يمكن اختراع دواء لكل شخص مستقل عن الآخر! فقد نسمع شخصاً يقول إنه يشعر بالراحة عند تناوله (Panadol) والآخر يقول أرتاح عند استخدامي لد (أسبرين).

حتى إن رئيس هذه الشركة الكبرى (فارماسوتيكال) قال: «في المستقبل لن يكون هنالك طبيب يكتب الوصفة حيث سيكون لكل إنسان خارطة جينية، يصنع الدواء وفقها، ويرسل الدواء المناسب لجيناتي في البريد!»

ولنفترض أننا مررنا بجميع هذه المراحل وبدأنا بمرحلة التطعيم باللقاح، فإن ما سيجري هو محاولات أنانية في الدول القادرة على احتكار اللقاح أو استيراده وستقتصر عملية التلقيح في البداية على دول بعينها -مع الأسف- وهذا لا يحمي عالمنا من المرض.

فما دام هذا الوباء ينتقل عبر الهواء فمن الممكن أن تصاب به ولن يفيدك اللقاح في شيء، وسيعود المرض مرة أخرى، كما أنه ليس هنالك لقاح يتم تناوله ضد الإنفلونزا ويقوم بحمايتك من عدم الإصابة بها للأبد فجميعنا نُصاب بالإنفلونزا و نتناول اللقاح المضاد لها، فاللقاح ليس لمنع الإصابة بل للتخفيف من أعراض الإصابة فقط.

والاحتمال الثاني ألا تتم عملية التطعيم في اليوم نفسه لجميع سكان العالم.. مما سيجعل انتقال المرض لي أمراً مسموحاً فتلك عدوى، وليس هنالك أي ضمان لقبول جميع مواطني الدول للقاح.. بل سيعترض البعض، والبعض سيشكك، و ستحمّل تكلفة شراء هذا المطعوم على المواطن المثقل، ولا نظن أن يكون هنالك حسّ بالمسؤولية بشكل عالمي؛ لأنّ الدّول رفعت شعار «دولتي أولاً، ومواطني أولاً» وهذا نتيجة لوفاة العولمة!

وفي أحسن الأحوال - كما صرّح كبير خبراء المطاعيم في أمريكا - فإننا أمام مشكلة ستستمر معنا لخمس سنوات على الأقل، وإننا أمام وباء عنيد «سهل الانتشار، وصعب الانكسار»، وسنضطر إلى محاربته ولفترة طويلة، ولا نظن أن أزمة الكورونا ستنتهي في القريب العاجل، ولمن يقول بانتهاء التعليم عن بعد، أقول له: «شكراً لأننا دخلنا في التعليم عن بعد.. وإن التعليم عن بعد لا يشكل أزمة، ونطالب بتطوير طرائقه، وستزداد أهميته، وسنجد جميعاً على تطبيق التعلّم عن بعد.. حيث من المفروض أن يكون ذلك خيارنا قبل كورونا وبالتالي بعد كورونا».

وختاماً..

فيجب علينا التعايش مع هذا المرض واتخاذ الإجراءات المناسبة لمحاربته ولمدة أربع سنوات كما تحدثت سابقاً قبل تصريح كبير الخبراء الذي قال بأنها ستستمر إلى خمس سنوات وليس أربع فقط؛ كي تستمر حياتنا وصحتنا ونشاطنا واقتصادنا و عملنا فهنالك إبداعات وابتكارات كثيرة على الطريق، حيث أصبحت الكمامة أكثر منتج يباع اليوم وأجهزة التنفس أيضاً.. وهذا مجرد مقدمة، وهنالك الكثير من الإبداعات والاختراعات التي أتمنى أن نكون مساهمين فيها لمواجهة هذا الوباء والانتصار عليه، وليس للاستسلام له.

فن الإدارة عالمياً

حديثي عن «الإدارة فناً وعلماً» حديث جامع.. وهو ما سأفصّله في المقال التالي.

ففي الوقت الذي قد نظن أن الإدارة هي نظام أو أسلوب.. فعلينا الإيقان بأنها فنّ وإبداع أيضاً.. فهي علم له قواعده، إذ عندما سئل (فرانكلين روزفلت) عن تفسير حسن قيادته وانتصاره في الحرب قال: «أنا لم أقد الحرب، أنا أدرتها»!

والإدارة هي أساس النجاح، وتحقيق الأهداف التي لا تتحقق بمجرد أنك تملك أدوات النجاح كالمال وغيره من الأدوات؛ لأن كل هذا يحتاج إلى فن وعلم في العمل والإدارة.. وهذا الكلام أستند فيه من خلال تعليمي وقراءتي للحكماء؛ فالحكمة لا تعني الجلوس والتفكير وإطلاق الحكم، بل تعني نتاج تجربة نجاح وفشل.

والإدارة فنّ تحفيز الفريق على العمل، وليس أن يكون الشخص قائداً أو مديراً أو مسؤولاً حازماً، ويتمثل هذا في القدرة على إخراج إمكانيات فريق العمل سواء في القطاع الخاص أو الحكومي، ويجب على كل مسؤول يقود كل عمل مراعاة مسؤوليته الرئيسة وهي تحفيز الآخرين على العمل، لا أن يكتفي بإعطاء القرارات لكيفية العمل أو السير في طريق معينة للعمل، فالتحفيز يجعل من ضعيفي الإنتاج أكثر إنتاجاً ومن كثيري الإنتاج أكثر إبداعاً.

ودائماً يوجد طريق..

ولكن في الإدارة والعمل هنالك دائماً الطريق الأفضل.. وهو الطريق الذي نبحث عنه.. فليس هنالك أسلوب واحد ينطبق عليه كل ما نقوله بل علينا شقّ الطريق المثلى لما هو أفضل!

فالإدارة لا تعني السير في الشارع بشكل مستقيم، بل إنه قد يكون هنالك طريق جديد يوصلك لوجهتك بشكل أسرع وأفضل.

ومن أهم فنون الإدارة (التواضع) ..

فالقائد الذي ينحني لزملائه، ويتعامل معهم باحترام، ومودة، ومحبة ينتج أكثر من القائد الذي يهابه فريق عمله، حيث إن فريق العمل يصبح منتجاً أكثر إذا أشعرته بأنه هو صاحب الفضل في ما تمّ تحقيقه من نجاح، «مدرسة التواضع في عالم المتكبرين هي مدرسة النجاح».

ويجب أن ندرك أن العمل بشكل أكبر مقارنة بالأجر القليل الذي نتقاضاه هو سبيل الإنتاجية!

هذا ما أنصح به كل إنسان؛ لأنه عند قيامك بذلك سيأتي اليوم الذي سيصبح فيه أجرك أكثر من عملك، وهذا الأسلوب سيحقق لك النجاح في المستقبل.

وهنالك العديد من الأمثلة والحكم الكثيرة التي تفيدنا في عملنا والتي تعلّمت منها أنا شخصياً فكما قال عنتر بن شداد: «لا يحمل الحقد من تعلق به الرتب، ولا ينال العُلا من طبعه الغضب» لذلك لا تظن أنه عند توبيخك لفريق العمل ستحقق النتائج المرجوة؛ فالغضب لا يحقق النجاح لأي قيادة.

في عالم المعرفة يجب أن ندرك أن حسن الإدارة وحسن العمل والإبداع فيه لا يمكن أن يتم دون البعد الرقمي، حيث إن تقنية المعلومات والاتصالات أصبحت الأداة والعامل المهم في تحقيق النجاح، فليس ممكناً أن تنافس دولياً ولا محلياً، إذا لم تُدخل إلى عملك أساليب العمل الرقمي سواء أكنت فرداً أو فريقاً أو فائدة للعمل فإن الإدارة الرقمية مطلوبة في الدولة والشركة والتعلّم وغير ذلك.

الابتكار يجب أن يكون الهدف؛ لأنه لو أردت تحقيق النجاح فيجب عليك الابتكار لتحسين أداء عملك، فلم يعد التعليم والتوظيف والإنتاج في عصر المعرفة الذي دخلناه ونعيشه ممكناً تحقيق نتائجه إذا لم تستعمل تقنيات المعرفة التي تساعدك على الابتكار.

أما الرؤية المستقبلية فمن الخطأ العمل بمفاهيم ومعلومات تحمل طابع الاستمرارية.. وأحياناً أقوم بإصدار سياسة معينة للعمل مع زملائي، فيعترضون عليها ويقولون: إنني قد أصدرت سياسة منذ أسبوع تختلف عن هذه السياسة فأردّ عليهم باستغراب وأقول لهم إننا ما زلنا على هذه السياسة أسبوعاً كاملاً والأسبوع كثير!

وما أريد قوله أن ما يصلح لليوم قد لا يصلح للغد!

فيجب أن يكون لدينا رؤية بأن ما نحن مقبلون عليه من تغيير في (التكنولوجيا، وأدوات العمل، وسياسات العمل، والسوق الاقتصادية، والظروف البيئية المحيطة، والظروف الصحية، والصراعات الدولية) كل شيء سيتغير بشكل يومي، لذلك يجب أن يكون لدينا رؤية في المستقبل وأن نسير بشكل متوازٍ مع تنفيذ عمل الأمس؛ لأن كل يوم وكل ساعة تختلف عن التي قبلها، ولذلك يجب على المسؤولين في الإدارة أن يكون قادرًا على التفكير والبحث لصياغة رؤية تطويرية للمستقبل.

أما القيادة فهي التعلّم، لذلك أنا أصرّ أن يضعوا اسمي فقط في أي عمل أقوم به؛ لأنني لست إلا إنساناً كباقي البشر ولكن وسائل الإعلام تقول إنه لا بد أن نضع لك لقب فأقول لهم «عامل معرفة»: عامل لأنني أنتج ومعرفة لأنني تلميذ فالإنتاج والتعلّم هما الأساسان اللذان أنطلق منهما كل صباح.. وحتى في الليل فنحن نعلم أن عقل الإنسان لا يتوقف عن العمل حتى وهو نائم.

الإنتاجية والتعلّم عمليتان ضدّ الفشل..

والتحدي مفيد أيضاً، أذكر هنا إحدى تجاربي الخاصة: عندما يأتيني أحد الزملاء ويقول لي إنه لدينا مشكلة أقول له جميل جداً ماذا لديك فيستغرب ويقول لي إنها مشكلة وليس خبراً جميلاً فأقول إنه ليس هنالك أجمل من أن يكون لديك مشكلة؛ لأنه بذلك يصبح لديك فرصة بأن تنجح وتتصر على شيء.

وعلى الإنسان أن يطور نفسه من إنسانٍ عاديٍّ يعمل بالطريقة العادية، كي يكون قادرًا على الابتكار والتغيير ومواجهة التّحديات والمشاكل؛ لأنه يتعلّم الإدارة والعمل من خلال الأخطاء التي تشكل له فيما بعد دروسًا.

وإنني عندما أخطب أبنائي وبناتي وأحفادي في المدارس والجامعات في حفل التّخرج فإنني أقول لهم: إنهم في المدرسة أو الجامعة يتعلّمون الدّروس من أجل تقديم الامتحانات، ولكنهم عند الانتقال إلى سوق العمل سيكون الأمر مختلفًا؛ لأنك ستواجه الامتحانات.. ومنها ستتعلّم الدّروس «كل عمل يقوم به الإنسان هناك طريقة أفضل لأدائه»، فأتمنى ألا يظن أحد في الدّنيا أن العمل الذي يقوم به، والأسلوب الذي يقوم به هو العمل والأسلوب المثاليّ، فهناك ابتكار، وطريقة أفضل عبر مختلف المجالات كلّ يوم، ولو قارنّا أنفسنا (أين كنا؟ وأين أصبحنا؟) وأنّه في نهاية هذا القرن سينظر لنا أحفادنا وكأننا نعيش في العصر الحجري؛ لأن كل ما نعيشه الآن لا يعدّ الأمثل بالنسبة لما سيعيشونه.

وعلى القائد أن يعدّ نفسه عضوًا من أعضاء الفريق، وأنا أعجب بالدّول التي بها مجلس وزراء ولكن يعدّون أنفسهم أرقامًا.. فمثلاً لو أنّ عددنا عشرون سيكون هنالك وزير أول ووزير ثاني وهكذا، بحيث يعدّ رئيس الوزراء نفسه واحداً من الفريق، ويعمل معهم، ويحثّهم بحيث ألا يكون هنالك رئيس بل منسق؛ لأن دور رئيس الوزراء هو التّسيق بين الوزراء في توزيع المهام والتّكليف بها.

الإدارة ليست مقرونة ولا مشروطة بالمؤهل العلمي أو التّخصص فقد يكون هنالك طبيب ولكنّه من الأفضل أن يكون وزيراً للتربية والتعليم؛ بفضل ما يستعمله من فنّ وعلم الإدارة!

إن المسؤول عن السلطة التنفيذية العليا مطلوب منه الإلمام بفنون وأصول الإدارة وليس تقنيات التّشاطر المنوط به، فالإدارة هي الإدارة في كل شيء.. كما قال (فرانكلين روزفلت) إن الحرب لا تحتاج إلى قيادة بل إلى إدارة، فالإدارة هي تشجيع الآخرين على الإبداع وإعطاء المزيد من الزخم والقوة لفريق العمل.

نتحدث دائماً على أساس أن هنالك تركيب هرمي في الإدارة: المدير في أي نشاط، أو القائد في أي نشاط وليس من يأمر فريقه بالعمل والإنتاجية بطريقة معينة.. بل الذي يستطيع أن يخرج من أفراد الفريق القدرات والأفكار.. وذلك من خلال التحفيز، ويحثهم على العمل ويشجعهم من خلال الإعجاب بهم وليس بتحقيقهم وإصدار الأوامر، وممارسة السّلطويّة تجاههم، يقول (ديل كارنيجي): «الإدارة هي لعبة فكرية وكلما فكرت بطريقة أفضل كلما حققت نتائج أعظم، لذا فكّر جيداً وانتق من يفكّر جيداً واعمل مع من يفكر»، ويقول (جورج باتون): «لا توجّه الناس دائماً إلى كيفية أداء أعمالهم، فقط أخبرهم بالمطلوب وسيفاجئوك بابتكاراتهم»، ويقول (توماس أديسون): «هنالك دواماً طريقة للقيام بالمهام بشكل أفضل، ابحث عنها» وهنالك من يقول إن أفضل المعلمين هم من يؤدّون دوراً في توجيهنا إلى أين نرى وليس ما يجب علينا رؤيته، لذلك الإدارة هي التحفيز على أن يرى العامل فكّل إنسان هو عامل، وكلمة عامل هي شرف! ولذلك أتمنى لكل من يريد إعطائي وصفاً بأن يعنني بـ (عامل معرفة).

وإن ثقافة العمل والجهد الإضافي تحتاج إلى الترسخ في عالما العربي، فمن تقدم في حياته العلمية والعملية هم اللذين يؤدّون أعمالهم بأكثر مما هو مطلوب منهم، وأن يطيعك فريقك لحبهم لك أفضل من أن يطيعوك لخوفهم منك.

وسأختم بموضوعي المحبب الذي من أجله هنالك من يغضب مني ويجوزون الحملات ضدي على وسائل التواصل الاجتماعي عندما أطلب من كل أبنائي وأحفادي وأنا أذكر أحفادي بكل خجل وتواضع؛ لأن أحفادي تخرجوا من الجامعات وبمؤهلات أفضل مما تحرّجت بها أنا، سأقول لهم ما قاله (جورج برنارد شو): «كلما عملت أكثر، عشت أكثر» فعند مناداتي دائماً بأن العطلة والراحة مضرّة بالصحة، وعندما تعمل أنت تعمل لنفسك حتى وإن كان هذا العمل غير مقدر؛ لأن ما تكتسبه من خبرة وقدرة وعلم هو ملكك وليس ملك الشركة أو المؤسسة التي تعمل بها، الراحة مضرّة بالصحة (أنا أكررها) لأنني أريد لأبنائي وأحفادي أن يدركوا أن الكسل وعدم الإنتاج مُضر بالصحة وبالمناسبة أنا لا أقبل كلمة (عاطل عن العمل) فأنا أتمنى على أمتنا العربية أن تستبدل هذا المصطلح بمصطلح الباحثين عن العمل فليس هنالك إنسان عاطل عن العمل، وكل إنسان يجب

أن يكون باحثاً عن العمل إن لم يكن في عمل، كما أن كل إنسان يحق له أن يعمل ويجب عليه أن يعمل، أنا لا أقبل على أبنائي في هذا الوطن أن يتقبلوا فكرة الجلوس في المنزل وقبض راتب دون أن يعملوا فهذا ليس من مصلحتهم؛ فهذا عدو لهم وسيؤذيهم كما أن هذا سيقبل من عمرهم الذي سيعيشونه كما قال (جورج برنارد شو) «كلما عملت أكثر، عشت أكثر»، أعتبر نفسي أنني قد عشت كفاية وأعتبر نفسي في هذه الحياة أنني عملت دون توقف ليلاً ونهاراً وقد أصبح عمري الآن اثنين وثمانين عاماً، وأعتقد أن أحد أسباب وصولي إلى هذا السن الكبير وأنا مودع نفسي إلى الله ولا أفترض أنني سأعيش ليوم واحد قادم فأنا مرتاح أنني قضيت حياتي أعمل وأنني الآن في صحتي وقدرتي على العمل؛ لأنني عملت أكثر اعتماداً على حكمة (جورج برنارد شو) هذا الكلام يعني أن العمل لمصلحتك وأنه واجبك الوطني وفخرك واعتزازك الوطني، إذا أردت خدمة وطنك فعليك العمل وإذا أردت خدمة عائلتك عليك العمل وإذا أردت خدمة مستقبلك عليك العمل.

وختاماً..

فالعمل هو سرّ النجاح وسرّ الصّحة والسّعادة والحياة..
ولا أقول هذا استغلالاً لإنتاجيتكم كما قد يُساء فهمي، ولكن لأنني أحبكم، فإنني لم أعمل في يوم من الأيام في وظيفة وكان راتبي مساوياً لما أنتجه؛ لأن معياري لم يكن «العمل على قدر الراتب المستحق»، بل كان معياري «أن أعمل بحجم قدرتي» أي أن أتنافس مع ذاتي عملاً وفتناً وإدارة...

أثر (زوكربيرغ) في الانتخابات الأمريكية

سأتحدث في المقال التالي عن دور (مارك زوكربيرغ) في انتخاب الرئيس الأمريكي.

فهناك الكثير من الدراسات والتقارير في ذلك ومنها دراسة أعدتها ابنتنا (جمانة طلال أبوغزاله) وأسماها «زوركربيرغ يتحكم في الحياة العامة في العالم» وسنقف عند بعض ما جاء فيها..

إنه ليس مجرد رجل معرفة أو عامل معرفة بل إنه الموجه للكثير مما يحدث في العالم، ويمكننا القول: إن الناخب الرئيس في أمريكا والذي سيحدد هوية المنتخب القادم هو (مارك زوكربيرغ).

ولا أعرف بمن سأقارنه!

إنه السلطة الأقوى في الدنيا ومثله مثل أمين عام الحزب الشيوعي، أو أمين عام الأمم المتحدة، أو حتى الرئيس الأمريكي نفسه!

ولكن الحقيقة أنه أقوى منهم جميعاً..

تشير مراكز الأبحاث إلى مسؤولية (زوكربيرغ) في الكثير مما أصاب العالم من أضرار، مثل: رفض وضع رقابة أخلاقية أو مبدئية على الفيسبوك لأنه يصر على أن يبقى حراً ومفتوحاً لكل من يريد الشتم أو التحريض أو التشويه أو اغتيال الشخصية أو القيادة أو الدولة أو غير ذلك.

ولقد أعلن الرئيس الأمريكي أنه سيقوم بوضع رقابة على فيسبوك وبدا كأنه لا يعرف أنه لا يستطيع ذلك، وقمة ما توصل إليه الضغط على هذا الرجل.. كي يعلن عن تعيين واختيار مجلس لإبداء الرأي فيما يطبق من السياسات والخصوصية!

إن (زوكربيرغ) هو من قام بانتخاب نفسه وتعيين نفسه وليس هنالك قوة في الدنيا تستطيع أن تعزله؛ فهو يملك ٦٠٪ من أسهم فيسبوك وذلك يعطيه السلطة المطلقة لاتخاذ القرار.. فعندما يُعيّن مجلسًا لإبداء الرأي اللامحدود يصبح من حق أي إنسان وفق نظرية زوكربيرغ المطلقة من القيادة الأمريكية من قبله قول رأيه!

وإن الإنترنت ليس في فضاء أحد!

ولا في دنيا أحد.. فهو في عالم وفضاء آخر ولا يملكه أحد، ولا حدود فيه ولا سلطة ولا سيادة لأحد.

نحن الآن أمام ظاهرة أصبحت الديمقراطية فيها غير واضحة، فعندما نقول هنالك انتخابات فهي ليست مغلقة ومُبعدة عن كل التأثيرات؛ إذ تتأثر بما يبث فيها من معلومات عن طريق الإعلام وفيسبوك بالتحديد.

يمثل زوكربيرغ أكبر قوة في تحديد توجه الدول وانتخاباتها وسياساتها وكذلك الأشخاص، ولا يمكن أن يستمر النظام الديمقراطي في ظل وجود زوكربيرغ، وجيف بيزوس، وتيم كوك ليكون لهم السلطة في توجيه الأمور، وقد تم تصنيف زوكربيرغ الرقم ١٣ بين أقوى رجال العالم، إلا أن له نفوذًا أكبر بكثير من الـ ١٢ الذين هم أغنى منه ماليًا، وقوته ليست مادية.. وإنما نفوذه أكثر من المال، وأوسع مدى فهو يستطيع منفردًا كونه شاب إعادة تشكيل المجتمع وفلسفته وعقيدته وإعادة تعريف حقوق الخصوصية وتغيير علاقاتنا مع بعض، والقيام بتجارب على عقولنا وصحتنا والتحريض على الكراهية؛ لعدم وجود رقيب عليه، ويملك أكبر قاعدة معلومات وأقواها تأثيرًا فالمعلومات وقواعد المعلومات هي القوة الفاعلة اليوم.

وقد يتأثر انتخاب الرئيس (ترامب) أو غيره بدرجة كبيرة بما يُبث ويُخزن في القاعدة المعلوماتية لفيس بوك..

أما (زوكبيرغ) فليس هنالك أحد في الدنيا يستطيع أن يعزله أو يقيدته أو أن يفرض عليه أي قرار فهو السلطان الحاكم للعالم.

هل ظاهرة (زوكبيرغ) كانت مؤسسة ومدروسة؟
أم أنها خرجت نتيجة للحريات المطلقة في بيئة الإنترنت؟

ونعلم أنه لا يمكن وقف الإرهاب في العالم دون فرض رقابة على الإنترنت!

الإنترنت شيء عظيم ونحن نشكر أمريكا عليه؛ لأنها اخترعته وأتاحته لنا، لماله الكثير من الفائدة للبشرية ولكن مخاطره مع غياب الرقابة أثرها كبير على البشرية، وعلى الشركات كذلك الأمر سواء المشاركين أو المساهمين ممن يقررون مستقبل الشركة وانتخاب مجلسها ورئيسها أو عزله.

أطلب من أي إنسان في الدنيا يسمعي أن يخبرني كيف أستطيع محاسبة (زوكبيرغ)؟
إذ يمكنه تليفيق تهمة لأي إنسان وقد تؤدي هذه التهمة إلى انهيار مؤسسته وحياته وصحته كما أنه لا يمكن لأحد أن يمنع ذلك؛ لأن الرد سيكون أن هذه حرّية رأي.

ولكن لماذا هنالك قيود على حرية تصرّف إنسان وحرية تصرف بلا قيود على آخر!

هل يمكن تقسيم الإنسان إلى جزأين: جزء يخضع للقرارات والأنظمة والمبادئ والأخلاق والرأي والتعامل، وجزء آخر لا علاقة له بهذه الأمور بعدّها منطقة حرّة.. فسكان (فيس بوك) ومستخدموه أكثر من المواطنين في الصين أي أكثر من مليار ونصف بني آدم وهذا شيء هائل؛ لأن من سيتأثر.. سينقل رأيه لشخص آخر وبالتالي سيكون هنالك انتشار لكل الآراء المكتوبة على الإنترنت بتبادل الكلام بين الناس.

إذن، نحتاج إلى إعادة نظر ومراجعة لبعض الأمور..

ولن يتم هذا إلا بقرار من (زوكربيرغ) مالك هذا المحيط المعلوماتي، وبالمناسبة أذكر هنا أن قيمة أكبر شركات في الدنيا لم تعد كما نعهد من شركات صناعة وتجارة ومال، بل أصبحت شركات تقنيات المعلومات حيث إننا نعتز ونفخر أن شركة (Apple) هي أكبر قيمة في الرسملة وتأتي بعدها شركة أرامكو السعودية ولكن المال هنا ليس قوة مال ولا قوة رأس مال ولا قوة نفوذ مالي فهناك ما هو أقوى من نفوذ المال وهو نفوذ المعلومات. وعند النظر لقدرة غوغل في استخدام الذكاء الاصطناعي يمكن أن نتخيل مدى الديكتاتورية التي تمارسها غوغل، مثل وضع شريحة داخل عقل الإنسان الجاهل ليصبح متعلماً.. وهذا النفوذ غير موجود لدى أي حاكم في الدنيا وهذه قدرة مخيفة، لذلك لا بد من مواجهة هذا الموضوع بطريقة أخرى طالما أنك غير قادر على تغيير نفوذ السلطان زوكربيرج، فلن يكون هنالك أشياء تستطيع عملها..

إذن، علينا تحويل العمل الإعلامي في الإنترنت إلى مهنة تعطي لها مؤهلات..

وإنني أتحدث عن العالم ككل؛ لأن الوصول إلى اتفاق دولي شبه مستحيل، ولكن كل دولة يمكن أن تسمح بإنشاء جمعيات لمراقبة الإعلام الرقمي أخلاقياً من خلال وضع معايير وعقوبات على المخالف من قبل اللجان الموجودة مثل لجنة الرقابة على الأدبيات والسلوك لممارسة المهنة.. بحيث يحصل الشخص على شهادة بذلك، وهذه إحدى الوسائل.. كما لو أردنا المحافظة على مستقبل اقتصادنا ومستقبل أخلاقنا، فتستطيع الجمعيات المهنية تأدية هذا الدور لسدّ هذا الفراغ، وأنا أعلم أن هنالك محاولات كثيرة، ولكنها دون أي نتيجة لوضع رقابة دولية بموجب اتفاقية أو غير ذلك.

ولماذا أثيرُ هذا الموضوع اليوم؟

لا أثيره لأنني أرغب في التدخّل في الشؤون والسياسات والقوانين الخاصة لأي دولة، إنما هدفي من هذا الكلام هو (الانتخابات الأمريكية)

فصحيح أنه يوجد هنالك انتخابات ديمقراطية ولكن إن وجد هنالك عملاق مسيطر على كل ما يبيث فسيستطيع أن يوجّه (عقل وضمير ورأي) كل إنسان من خلال هذه الطاقة الهائلة التي يملكها فأين هي الديمقراطية؟

لقد أصبح هو من يقرر هذه الانتخابات.. وله القول الأول والأخير.. لأنه ليس مؤسسة ويملك سلطة القرار، ولا يمكن لأي دولة رفع دعوى قضائية ضده، استناداً إلى أي شيء منشور عبر الإنترنت، فنحن أمام ظرف (القرار فيه لسلطة الإعلام).

فماذا سيحصل من الآن وحتى الثاني أو الرابع من شهر نوفمبر في (الانتخابات الأمريكية)؟

وهل سيستعمل هذا السلطان الإعلامي سلطاته وقدراته لتوجيه هذه الانتخابات؟ وهل يقرر انتخاب الرئيس الأمريكي؟

وقبل الختام أود أن أقول وجهة نظري: «إن هذا الذي اسمه (زوكربيرغ) العبقري والمبدع والذي أنحني له احتراماً.. إن له نفوذاً أكثر من أي رئيس في العالم، وبالتالي لا يجوز تجاهل دوره في الانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة، وهو أحد المؤثرين الكبار في نتائجها».

وختاماً..

فالعالم أمام تحدّد جديد بالإضافة للتحديات التي يواجهه من الكورونا، أو الانهيارات الاقتصادية، أو البطالة، ولكن هنالك شيء واحد أثره أكبر من كل هذا كله؛ لأن فيه تحدياً للبيئة، ألا وهو «الاحتباس الحراري» الذي هو في نظري أكبر خطورة من الكورونا، وأن الأوان كي نوجه له البوصلة لنجد له حلاً...

سيناريوهات انتخابات الرئاسة الأمريكية

- الحديث عن الانتخابات الأمريكية حديث الساعة.. وهو موضوع مقالتي التالي..
- فتجتمع عدة مؤشرات قبيل الانتخابات الأمريكية ٢٠٢٠، منها:
- « الديمقراطيون يصوتون مبكرًا، لماذا؟ ليعرفوا مدى قوتهم حتى إذا جاء تاريخ الانتخاب يقررون كيف سيتصرفون.
- « الجمهوريون يؤجلون الانتخاب إلى يومه.
- « الأزمات الاجتماعية واللوم عليها.
- « اتهام روسيا بالتدخل.
- « اتهام الصين باختراع وباء كورونا وتصديره إلى أمريكا.
- « تصوير الصين بالعدو الأول لأمريكا وتهديد مستقبلها.
- « تركيبة المجتمع الأمريكي مختلفة.
- « في أمريكا سجون (private) خاصة أي مفتوحة وتشبه الفنادق للمساجين.
- « عدد سكان أمريكا ٣٣٠ مليون ويوجد فيها أسلحة مرخصة ضعف عدد سكانها عدا عن الأسلحة غير المرخصة.
- « تعيين قاضية في المجلس القضائي الأعلى بدل القاضية (جينسيرغ) التي توفيت يدل على نية ترامب في التوجه للمجلس للطعن في الانتخابات إذا لم تكن لصالحه، رغم أن هذه القاضية لم تتم الموافقة عليها بعد، كما يمكن أن يكون هو الشرارة التي ستنتقل من أجلها الاحتجاجات في الشارع.
- « العنصرية الموجودة والمتزايدة والتي يدعي الديمقراطيون أنها مصطنعة ومشجعة.
- « موضوع عدم دفع الرئيس (ترامب) للضرائب اللازمة أثير في الوقت الحالي ليؤثر سلبيًا على نتيجة التصويت.

هل يعقل أن المؤسسة الأمريكية لا تعلم أن (ترامب) لم يدفع ضرائب، كما يجب في السنين السابقة؟ لماذا أثير الموضوع الآن فقط؟ للتأثير سلبيًا على نتيجة التصويت لأن في أمريكا الضرائب مقدسة، فكما يقول (فرنكلين روزفلت) «هنالك حقيقتان يواجههما المواطن الأمريكي لا مفر له منها: الموت والضرائب» يعني هذا أن الضريبة في الثقافة الأمريكية

تؤثر في التعيين، وتقييم البشر أثرًا لا حدود له؛ فنظام الضريبة في أمريكا أقوى نظام في العالم وهذا معروف، فإذا أردت تدمير شخص في أمريكا اتهمه بالتّهَرَب الضّرِيبِي، وهل هذا حقيقي أم لا؟ هنا يأتي دور سلاطين الإعلام وعلى رأسهم (مارك زوكربيرغ).

هذا الموضوع شديد الحساسية والحذر فعندما نقول إن الصين هي من اخترعت هذا الفايروس ويسميه (الفيروس الصيني) وليس كورونا فيعد ذلك تحضيرًا للمخرج في الأزمات التي تزداد تفاقمًا في وجه الانتخابات وللخروج منها باعتدائه على الصين بمختلف الطرق.

نحن نعلم أن العولمة انتهت والنظام الديمقراطي يحتضر في العالم... وما نواجهه الآن هو «الشعبوية» أي سلطة الشعب التي نراها في كثير من البلاد حول العالم ومنها أمريكا في عدد من مدنها وفي لبنان أيضًا، هذه الشعبوية تقول: أنا المواطن صاحب القرار والدستور الأمريكي يقول: «نحن الشعب قرنا ما يلي» هذه جملة في مقدمة الدستور، فعندما يقرر الشعب الاعتراض على هذه الانتخابات رفضها سيكون هنالك شعب آخر شعبي لا يملك فكرًا أو سياسة أو مبادئ ولا يملك حلولًا، وينمو لأن الشعور بالسلطة لدى المواطن شعور محبب جدًا.

ولكن هنالك ظاهرة عالمية لو انتبهنا لها أنه في تاريخ أمريكا وفي تاريخ الديمقراطيات في العالم لم يحصل أن هنالك رئيس دولة اتهم نظامه الانتخابي بأنه فاشل وأنه مرفوض ولا يُعترف به.

لما كنت طالبًا في الجامعة الأمريكية، درست مادة (Logic) وكان الأستاذ أمريكي وقال: «سأعطيكم جملة تثبت أن الكلام الذي يبدو لي واضحًا وجميلًا وصحيحًا هو مبني على تعارض ذاتي، فقال: يقول كريتني أحد سكان جزيرة كريت إن جميع الكريتين كاذبون فبالتالي هو كاذب أيضًا لأنه كريتني أيضًا» ولماذا أذكر هذا المثال لأنه كما قال فلاسفة التاريخ «إننا نخترع كثيرًا أشياء تناسبنا، ولكنّها في النهاية تسيء لنا وتعمل ضدنا» وكان يقول ترامب: إن الديمقراطيون سيسرقون الانتخابات ويرد الديمقراطيون أنه أنت والجمهوريون من سيسرقون الانتخابات، إذن من الذي سيفصل في هذا الموضوع؟.

فلنتعلم درسًا من دروس كورونا..

فعندما قامت الدول الغربية بإقفال حدودها، رافعة شعار «أنا أولاً» فهذا الأمر ألمني، وهكذا أصبحت النتيجة على ما هي عليه الآن؛ لأن العالم ليس إلا قرية صغيرة، ف«ما يؤثر علينا يؤثر على غيرنا»، وإن أي ازدهار في مكان هو ازدهار لنا جميعا وسيظهر أثره على الجميع، وكذلك الحال فإذا ظهرت حرب أهلية فسيمتد أثرها على بقية الدول الأخرى، وبالتالي تبادل دول العالم من خلال نظرية «التأثر والتأثير» العلاقات بينها اجتماعياً وتجارياً وسياسياً وعسكرياً.

وتعد الانتخابات الأمريكية نقطة تحوّل كبيرة جداً في تاريخ البشرية، فهي ليست انتخابات فقط!

إنها انتقال من ظروف عالمية إلى ظروف عالمية أخرى، فأمریکا بعد الانتخابات لن تكون أمريكا قبلها.. بغض النظر عن الفائز في هذه الانتخابات، فلك أن تتخيل جواباً على الاستفسار «هل ستسمح الشعبوية الموجودة لدى أتباع الرئيس الجمهوري بخروجه من البيت الأبيض»؟.. الجواب: لا، لن تسمح ذلك ببساطة، فهو لن يخرج ببساطة، وإذا لم يخرج فلن تنتهي قصة الانتخابات، وهذه هي المشكلة التي لا حل لها إلا بالصراع بين العملاقين الأمريكي والصيني على «من سيحكم العالم»؟.

وليس هنالك حل إلا باتّفاق العملاقين على الحلّ..

ولن يتفقاً، وسيصطدمان في صراع عسكري؛ ليضطرا إلى الجلوس من أجل إيجاد حلّ، وهنا أتوقع أنّ هذا الصّراع الانتخابي لن ينتهي في صندوق الانتخابات، بل سينتهي على الأرض لأنّ من يتابع حسابات الرئيس الحالي ومعايير المتعارف عليها ضمن ميزانه الخاص لقياس الأمور سيجد أنه لن يقبل الخروج مهزوماً من البيت الأبيض، ولن يسلم مفاتيحه بتلك السهولة.

إذن، مسألة انتخاب الرئيس أشبه بصراع، ولا نعرف كيف سيبدأ؟ ولا كيف سينتهي؟
ومدى أثره على الاقتصاد الأمريكي؟ وعلى الهيمنة الأمريكية على العالم؟

وختاماً..

فلا بد للخروج من هذا المأزق الحقيقي من التواصل...
وهو مأزق - قبل أن يكون سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً - هو مأزق أمني بالدرجة
الأولى؛ لأن الوضع الاقتصادي في أمريكا أصبح سيئاً كما نعلم ولكن لا يمكننا أن نتخيل
حرباً أهلية في بلد مثل أمريكا فيه ٦٠٠ مليون قطعة سلاح لدى المواطنين في ظل هذا
الحقن بين مكونات الوطن، وهو ما لا نتمناه! فلا يظن أحد أنه إذا حصلت الحرب - لا
سمح الله - ستُحل المشكلة نتيجة هذه الانتخابات.. بل إن أثرها سيمتد على كل الدنيا...

القوى الاقتصادية العالمية

هل الاقتصاد هو المحرك الرئيس للسياسة؟ هذا ما سأحدث عنه في المقال التالي.

الاقتصاد هو المحرك الرئيس للقرارات السياسية برمتها، والمحدد للعلاقات بين الدول والراسم لطموحاتها.

ولقد أصدر صندوق النقد الدولي تقريرًا يتناول فيه القوتين الاقتصاديتين العالميتين من حيث ما يلي:

« التغيير الجذري في موقع الولايات المتحدة الأمريكية من الاقتصاد العالمي.

« تفوق الصين على أمريكا اقتصاديًا بعدها الاقتصاد الأكبر في العالم.

وهذا مما لا تقبل به أمريكا!

أعني كون الصين التاجر الأكبر في العالم بسيطرتها على أكبر نسبة تجارة عالمية، وكون الصين الشريك الرئيس التجاري للاقتصادات الكبرى في العالم.

فكيف تغيرت المعادلة وهذه السرعة؟ وكيف يتم إصدار الأحكام العالمية تلك؟ وما هو معيار الصندوق لذلك؟

تتحدث مراكز الأبحاث والمنظمات الدولية أنه بعد خمس أو عشر سنوات سيكون المعيار الحقيقي لقياس حجم الاقتصاد مستندًا لمعيار تعادل القوة الشرائية (PPP)، بمعنى أن يُقَيِّم حجم الاقتصاد بعملته المحلية أي مجموع البضائع والخدمات المنتجة لعام معين، ومُقيِّمة بالعملة المحلية ومحولة كما كان في السابق بسعر الدولار؛ أي التقييم بسعر الصرف السائد في السوق (MER)، أي أن قيمة أي اقتصاد في الدنيا تُحسب على أساس القيمة المحلية من منتجات وخدمات وبضائع مُسعرة بالدولار، وعلى هذا الأساس:

« الاقتصاد الأمريكي يزيد عن ٢٠ تريليون دولار.

« الاقتصاد الصيني يزيد عن ١٤ تريليون دولار وذلك بحسب سعر الصرف المتعارف عليه.

ولكن، إذا قلنا إن حجم الاقتصاد الصيني هو ١٠٢ تريليوناً بالعملة المحلية، وقمنا بتحويل هذا الرقم للدولار بمعدل ٧ ين/ للدولار الواحد، هكذا نصل لحجم الاقتصاد الأمريكي فإن هذا الكلام غير صحيح، لماذا؟ لأننا نفترض أننا بدولار نشترى في الصين ما نشترىه في أمريكا، بينما حقيقة الأمر أن ما نشترىه بالدولار في الصين هو ضعف ما نشترىه بالدولار في أمريكا؛ لأن القوة الشرائية في الصين منخفضة مقارنة بأمريكا.

إذن، وبحسب ما أصدره صندوق النقد الدولي فإن أمريكا تصبح ثاني اقتصاد في العالم وبفارق ٤ تريليونات بحجم الاقتصادين، فهل هذا القرار موجه؟ أم أنه قرار يتم دون موافقة أمريكا؟ أم هل يريد صندوق النقد أن يقول لأمريكا إنها لم تعد القوة العظمى في العالم اقتصادياً؟ وهل ستسمح أمريكا أن يقال هذا؟ أو ترغب بأن يقال هذا كي تتخذ إجراءات معينة؟ فهكذا يجب أن نفكر سياسياً واقتصادياً.

يكنم القلق من تنامي الصّراعات السياسية، والاقتصادية، والتجارية، والإعلامية، ولن تتنازل أمريكا ببساطة عن قيادتها للعالم؛ وهذا الموضوع الذي يشغل العالم!

فماذا ستكون ردة الفعل الأمريكي على هذا التقرير؟
إن أغلب وسائل الإعلام في العالم باستثناء مجلة الإيكونوميست، ما زالت متمسكة بطريقة التسعير السابقة أي أن أمريكا ٢٠ تريليوناً والصين ١٤ تريليوناً، بينما مجلة الإيكونوميست البريطانية تُعلن أن التقييم الحقيقي للاقتصاد هو على أساس ال (PPP).
« التقييم بموجب النظام الحالي (MER) يعطي كما قلنا لأمريكا ٢٠ تريليوناً والصين ١٤ تريليوناً.

« بينما بمقياس (PPP) يعطي الصين ٢٤ تريليوناً وأمريكا ٢٠ تريليوناً.

تنفق الصين أعلى نسبة في البحث العلمي، وهذا معيار مهم للتقدم التقني والصناعي للدول، وتعد الصين الدولة الوحيدة في الدنيا التي ستحقق نمواً في ناتجها القومي عام ٢٠٢٠ باقي دول العالم ستحقق انكماشاً مع نهاية ٢٠٢٠ بينما ستحقق الصين نمواً متواضعاً بنسبة ٣٪ في حين كانت تحقق ٨٪.

فهل نشر صندوق النقد الدولي لتقريره في هذا التوقيت يعدّ بريئاً؟ أم أنه جاء ليعطي أمريكا سبباً للقيام بعمل ما؟

تشهد أمريكا ارتفاعاً في عدد إصابات كورونا ونشهد انخفاضاً عجيبيّاً لها في الصين!

لقد ناقشتُ منع الحرب بين الطرفين مع كبار القادة في العالم من رؤساء وأمناء سابقين في الأمم المتحدة وجميع هذا الكلام على مستوى غير حكومي، حيث إن الفكرة كانت من أساسها أن يكون هنالك مجموعة من الحكماء غير الحكوميين يلعبون دور الوسيط لحل الصراع الأمريكي الصيني، فصبت المقترحات في أن يتم ترتيب لقاء بين الدولتين وأن أكون أنا الخادم لهذا اللقاء بأن أجمع هذين الطرفين، أو أفراداً من هذين الطرفين للبحث في هذا الموضوع.. وأقترح تاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠٢٠ الذي يصادف يوم الأمم المتحدة للتسامح.

وختاماً..

فقمة طموحنا في هذا اللقاء أن نسمع ملاحظات، قد تتيح لتشكيل فريق حكماء عالمي وتحديدًا من أمريكا والصين.. وأن يستطيع فريق الحكماء إقناع أمريكا والصين بالبحث في هذه الحلول.. فلندع لحصول ذلك.

التغيرات العالمية بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية

تأخذ المناظرات الرئاسية حجماً في الأخبار، وهو ما سأحدث عنه في المقال التالي.

فتبدو المناظرة الرئاسية التي حصلت مؤخراً غريبة.. شكلاً ومضموناً! وكأنها عرض لفيلم عن الوضع الأمريكي، ونجم هذه المناظرة لم يكن أحدهما، بل مديرة الحوار السيدة (كريستين وينكر) حيث كان أسلوب إدارتها درساً لأسلوب إدارة الحوارات الرائع جداً، لذلك كان هذا الحوار مفيداً ومعبراً، في هدف محدد للمناظرات الثلاثة وهو كسب أصوات الناخبين..

وكان الحوار بناءً، رغم الخلافات الداخلية بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري؛ لأن مفهوم السياسة في أمريكا يخص الشؤون الداخلية أما البحث بها هو خارج أمريكا فهو علاقات دولية وليس سياسة.

ولم نسمع في الحوار كلمة (إسرائيل)! مما يعني عدم وجود جدل في هذا الشأن بل اتفاق تام بين الحزبين وبين جمهرة الأمريكيين على موضوع، وهي سلطة الاحتلال ويسمونها إسرائيل. كما لم يرد ذكر الدول العربية في المناظرة، وذكرت الصين عرضاً من زاوية من سيكون أفضل في التعامل مع الصين، فكلاهما يعد الصين عدواً وكلاهما متفقان على ما يجب اتخاذه من إجراءات، ولكن السؤال: من سيكون أقدر على التنفيذ والانتصار؟

هذا ليس موقف أحد الحزبين بل هو موقف مراكز الأبحاث، وللدولة الأمريكية موقفها الواضح من الصين.. وموقفها الواضح من المنطقة.. والصراع مع العدو الصهيوني، فيقول (أنتوني آر) من جامعة (جورج تاون): «لن نستطيع أن نهزم الصين فالصين عدو وليست خصماً» فبالتالي علينا التعامل مع الصين بدلاً من الدخول في صراع معها.

ولكن، ماذا سيحدث بعد الرئاسة الأمريكية؟

هنا سأروي قصة قصيرة..

فلقد دُعيت في فبراير عام ١٩٧٧، وكنت مقيمًا في الكويت. وأعتقد أن ذلك قد تم

بتوصية من السفير الأمريكي؛ حيث دُعيت للإفطار مع رئيس الجمهورية الأمريكي المنتخب، كما هي العادة بأن يقوم رئيس الجمهورية بالدعوة لما يُسمى بـ (إفطار الشكر) فكنت أحد المدعويين ضمن قائمة تحمل خمسين شخصًا على مستوى العالم، وجميعهم من خارج المنطقة، وفوجئت بأننا كنا نجلس على طاولات مستديرة وأمامنا الرئيس (جيمي كارتر) وبجانبه شخص واحد وبجانبي أحد أعضاء مجلس الشيوخ، فسألته: «من هذا؟» فقالت: «هذا مدير إدارة الإدارة والموازنة وهذا الرجل هو الذي سيساعد الرئيس على التخطيط أثناء فترة رئاسته ماليًا وإداريًا»، أي أن هذا المكتب عمليًا تتعلق به كل سياسة وإدارة المكاتب في البيت الأبيض.

فتعلمت أهمية الموازنة..

يهتمون بالميزانية وأنا أهتم بها أيضًا، فلدينا من أكبر شركات تدقيق الحسابات في العالم، كما أنني شاركت في صياغة معايير المحاسبة الدولية في الاتحاد الدولي في نيويورك على مستوى العالم ولكنني كنت أصر ومخالفني الجميع لأن تفكيرهم محاسبي، وكنت أقول لهم إن الموازنة تعني أن الحسابات الختامية والتي تعني وضع الشركة من ربح وخسارة ولكن الأهم في نظري هي التقديرات المالية أي الموازنة، فنحن كمؤسسة طلال أبوغزاله نهمنا نتائج نهاية هذه السنة ولكن يُهمنا أيضًا ما يعمل عليه فريقنا من إعداد موازنة تقديرية للعام القادم ٢٠٢١ فالموازنة لدي هي إحدى الأولويتين ولكنها الأولى بين الأولويتين، الميزانية تحدثك عن الماضي الذي قد انتهى ولكن التقديرات المالية للسنة القادمة هي الخطة للنجاح أو الفشل.

وعندما كنت على مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين في نيويورك نجحت في تغيير تعريف مهنة المحاسبة، والتي كان يقول (إعداد البيانات المالية الختامية التي تظهر الوضع المالي للشركة ونتائجها المالية) إلى جعله (المحاسبة أداة صنع القرار الاقتصادي من خلال الحسابات المالية التي تنتجها الشركة).

نعلم تمامًا أن العالم يتحدث عن الانتخابات بوصفها الحدث الأهم في العالم، وهذا غير صحيح؛ لأن الانتخابات الآن في حد ذاتها بين المتنافسين هي حدث عادي ولكن

ماذا سيفعل أحد المتنافسين من عمل يظن أنه سيحقق له النجاح فهذا هو المهم، وليس الانتخاب بحد ذاته وليس نتيجته، فهناك ضغوطات كبيرة جداً بالنسبة للوضع الأمريكي مثل:

- « الوضع المتردي في البطالة وسوق العمل والاقتصاد والإفلاسات.
- « جائحة كورونا أو كما يسميها ترامب الفيروس الصيني، وهذا موضوع حساس جداً وقد يكون أداة لاتخاذ قرار للخروج من المأزق.
- « الخلافات والصراعات الدولية.
- « التلوث البيئي والاحتباس الحراري.
- « انتهاء العولمة مع ظهور نزعة الأولوية لأمريكا وبالتالي عدم وجود نظام عالمي.
- « الموقف الصيني من الدعم الأمريكي لتايوان.
- « قضية هونغ كونغ.

وختاماً..

فقد تكون هذه التّحدّيات الكبيرة فرصاً ليتّخذ الرّئيس الأمريكيّ قراراً ما.. ليتجاوزها.. فعملية الانتخاب نفسها هي مجرد انتخاب كأي دولة في العالم.. ولا يوجد عمل يمكن استثنائه من أجل النجاح في الانتخابات الرئاسية الأمريكية.. وهذا ما يقلق.. وهذه هي المشكلة التي يجب أن نهتم بها ونتابعها، مع أنه لن يكون لنا أي دور فيها سوى المتابعة والتحليل والانتظار.

المَرحلة الأَصعب في حَياة أمريكا

أمريكا البلد الأشد غرابة من حيث انتخاباته الرئاسية! وهذا ما سأحدث عنه في المقال التالي.

فينصّ الدستور الأمريكي على أنه في مرحلة الانتخابات يستمر الرئيس حتى العشرين من يناير؛ لإعطاء فرصة للمترشّحين للطّعن أو الاعتراض على نتائج الانتخابات.. فمع أن نتائج الفرز تقول إن (جو بايدن) قد انتصر وفاز.. لكن ذلك لا يعني أنه أصبح رئيسًا! فدونالد ترامب) ما زال هو الرئيس الأمريكي وبموجب الدستور الأمريكي، أما جو بايدن وهو رئيس منتخب بمعنى آخر الرئيس الجاري انتخابه (President Elect)، وهذا يعني أن هنالك رئيسًا لم تنته فترة رئاسته وستبقى حتى (٢٠ يناير ٢٠٢١) بحسب ما ينص عليه الدستور، ومن يحق له التكلم بصفته الرئيس هو ترامب، نحن أمام إشكالية قانونية حيث هنالك رئيس مستمر بحكم الدستور ورئيس آخر نتيجة لفوزه بالانتخابات وهذا خاطئ.

(جو بايدن) هو المرشح الفائز في التصويت ولكنه لم يُنصب ولن يُنصب حتى تاريخ (٢٠ يناير ٢٠٢١) وهذه هي الحقيقة، فالنظام الانتخابي معقد في كثير من الأمور من حيث عملية الانتخاب نفسها، والفرز، والكلية الانتخابية، فجميعها أمور غريبة وأنا متأكد أنها ستكون موضع بحث بغض النظر عن ماذا سيحصل بعد تاريخ (٢٠ يناير ٢٠٢١) بحيث سيعاد البحث فيها لتصبح أكثر وضوحًا وأقل تعقيدًا وصعوبات ومشاكل.

نحن الآن في مرحلة صعبة بالنسبة لأمريكا ككل ولشعب متأهب على الجانبين:
« هنالك جانب يحتفل بالانتصار بالتصويت وله الحق في ذلك.
« جانب آخر يتحفز ولا يستسلم للنتيجة، ولم يبد موقفًا منه، ولكنه يحشد قواته لساعة الصفر.

جميعنا شاهدنا على التلفزيون أعمال الشغب والاحتكاك بين الحزبين، ونرى حمل الأسلحة، وتحصين المنشآت والمراكز الحساسة، لذلك علينا الانتظار حتى (٢٠ يناير ٢٠٢١) لنرى ماذا سيحصل.

ومن سيتولى حكم الرئاسة سيكون في وضع صعب جدًا جدًا!

تمر أمريكا بأصعب مرحلة بناءً على ما قرأته في تاريخها فمشاكلها الاقتصادية لا حصر لها والبطالة مشكلة عميقة بالرغم من ضخها من سيولة لاستمرارية العملية الاقتصادية مما جعل الدولة الآن تعاني من عجز غير مسبوق في الموازنة حيث إن العجز أكبر من دخلها بنسبة تتعدى الـ ١٠٠٪.

ستعيش معنا كورونا مدة رئاسة الرئيس القادم كائناً من كان.. فأمامه أربع سنوات من الكورونا وستزيد صعوبتها بسبب الصراعات والخلافات الداخلية، والعجز الحكومي الهائل والجرح الذي حصل في النفوس بين الأمريكيين على الجانبين وعلى جوانب أخرى كثيرة فهناك أزمة اجتماعية لا تقل خطورة عن الأزمة الصحية والاقتصادية، والصراع في هذا المجال لن ينتهي بحسم نتائج الانتخابات، بل سيستمر إلى ما بعدها حيث المشكلة الرئيسة تكمن في روح أمريكا وقيمها التي هي الآن على المحك، كما أنها ليست موضع حوار وجدل فقط بل إنها تواجه تحدياً داخلياً.

في أمريكا اليوم ١٣٠٠ ميليشيا!

ومن الصعب على أي سلطة حكومية أو أمنية ضبطها، وبحسب نتائج الفرز حتى الآن فهناك ٧٠ مليون أمريكي يؤيدون سياسة ترامب.. وبالحدّث عن تركيبة المجتمع الأمريكي فإننا أمام مؤسسة وفلسفة جديدة تُسمى (الأيدولوجية الترابية) وتمّ التصويت لها من قبل ٧٠ مليون مواطن أمريكي، يقول (توماس فريدمان): «أمريكا هي الخاسر الأكبر في هذه الانتخابات بغض النظر عن الفائز»؛ لأن الانقسام الداخلي حاد جداً ويصعب تسويته بسهولة.

لم يصدر (ترامب) حتى هذا الوقت بيانه، وموقفه، ولم يُلق كلمته، ولم يؤيّد، أو يبارك نتائج الانتخابات وفي الوقت نفسه لم يعلن موقفه منها باستثناء استمراره في انتقاد العملية الانتخابية والظعن والتشكيك فيها، فترامب لم يتكلم بصفته رئيساً فعلياً بحسب الدستور ولا حتى كمنافس على الرئاسة ولا كرئيس مهزوم، حيث إنه مستمر بكل بساطة وهدوء بعكس شخصيته المتعارف عليها وهذا ما يقلق.

علينا انتظار البيان رقم «١» من الرئيس (ترامب) وأقول البيان رقم واحد لأن ابنة أخيه تقول إنه يُعد لانقلاب وعند مراجعتنا لأقواله بعد الحملة أقول إنه ينوي على القيام بإجراءات جذرية في النظام وفي المؤسسة العميقة، ولا يُستغرب أن تكون هنالك تغييرات في ذهن ترامب، فمتى سيقوم بذلك؟

أصبحت القضية قضية أيديولوجية وليست مجرد سياسات حكومية داخلية أو علاقات ومواقف خارجية، كل هذا يحصل والصين تنظر إليه ولا تكتف بالانتظار بل تُعلن خططاً ومشاريع..

هذا الموضوع ليس سهلاً ولا يمكننا القول انتهينا ونحتفل كما يحتفل مؤيدوا (جو بايدن)، ليس لدي تمييز بين أحدهما فكلاهما بالنسبة لي ليسوا أصدقاء أو أعداء كدولة، أيًا كان الرئيس في أمريكا لن يتغير الموقف من فلسطين والأمة العربية؛ لأنها استراتيجية أمريكية دائمة، وهذا ليس موضوعنا ولكنني أقول: إننا لسنا في مرحلة تدعو للفرح بالفوز لجو بايدن لاعتقادنا أنه أفضل لأن الانتخابات لم تنته بعد فما انتهى هو فرز الأصوات؛ لأنه دستورياً وقانونياً لن يتسلم الرئاسة قبل تاريخ (٢٠ يناير ٢٠٢١) ولا أقول هذا بسعادة لأن قضيتي بالنسبة لكليها محسومة.

نحن في وضع أكثر تعقيداً!

لا يجب الانتظار لحين حسم الانتخابات؛ لأنه لن يكون هنالك أي اهتمام بالعلاقة معنا أو مع غيرنا من الدول بما فيها الصين التي هي بالنسبة لأمريكا كل شيء.. وقد قال وزير الدفاع الأمريكي الحالي: «أمريكا لها ثلاث أولويات الصين، الصين، الصين» وهذا هو موقف الدولة العميقة، بينما في المقابل وبكل تناقض موقف المجتمع الأمريكي هو الصراعات والخلافات بينها فهل أنت مع الأيديولوجية الترابية أم أنك ضدها؟ والذي سيحصل لهذا الوطن واقتصاده ومستقبله هو بعكس ما يحصل في الصين تماماً، وهذا ما يقلقني كمواطن عالمي أن تكون أعظم دولتين في العالم في وضعين مختلفين ومتعارضين تماماً.

وختامًا..

فسيستدعي هذا الوضع انتهاز فرصة تسليط الضوء على مصلحة أمريكا والصين والعالم،
ورغبة التلاحم والتودد بين الأطراف؛ للوصول إلى صيغ مشتركة، تتناسب مع يوم
التسامح العالمي، وعلينا التفكير في قمة عالمية أو مؤتمر عالمي للخروج بلقاء بين الطرفين
يحقق لهما وللعالم مستقبلاً أفضل..

مكوّنات السّياسة الأمريكيّة القادمة

كيف ستكون السّياسة الأمريكيّة القادمة؟ هذا ما سأُتحدّث عنه في المقال التالي.

فحتى اللحظة ما زال لأمریکا رئیسان:

« الرئيس (ترامب) مستمر حتى تاريخ الـ ٢٠ يناير بحسب الدستور الأمريكي بغض النظر عن نتائج الانتخابات.

« رئيس مُنتخب أو جاري انتخابه، والانتخابات لم تُحسم بعد؛ استنادًا للدستور الأمريكي بالمعنى الحرفي (جو بايدن) رئيس ولا يجوز تسميته الرئيس مع كل احترامي له بل يُسمى مُرشح للرئاسة.

ولا يجوز أن يكون هنالك رئیسان!

لقد أعلن (تلفزيون فوكس) الأمريكي فوز (ترامب) وليس لهذا علاقة؛ حيث قال ترامب إن الفوز في الانتخابات لا تُعلنه وسائل الإعلام فمن يعلنه هو المحكمة الدستورية، وحتى قرار المحكمة الدستورية ليس النهاية لحسم جدل (من هو رئيس أمريكا المُرتقب) فقد يصل الموضوع لطرحه للفصل أمام مجلس النواب، وقد نضطر في يوم ما أن نرى رئيس مجلس النواب رئيسًا بالإناابة لوقت قصير في حالة عدم الوصول لحسم نهائي قانوني.

وهنالك عدة إشكالات دستورية وليست قانونية، والمشكلة أنّ الدستور نصّ على نظام لانتخاب رئيس الجمهورية وهو الأسوأ في العالم فليس هنالك دستور ينص على نظام انتخابي أسوأ من هذا في العالم حيث:

« توجد كل الاحتمالات.

« إمكانية وجود جميع الاجتهادات.

« عملية التصويت فيه معقدة جدًا.

« عملية حسم نتائج الانتخابات الرئاسية بناءً على الدستور الأمريكي تُعد الأكثر تعقيدًا في العالم.

الانتخابات الأمريكية لم تُحسم بعد وليس هنالك سوى رئيس يُكمل حتى انتهاء مدة الرئاسة وإما أن يتم التجديد له، أو قد يكون هنالك احتمال ثالث أسوأ من ذلك كله يترافق مع مظاهرات واحتجاجات في المدن الأمريكية، وسيقوم بمواجهتها قوات الأمن والمؤيدون لجو بايدن.

ما هو أفق هذه التظاهرات والاحتجاجات في أمريكا خاصة مع تأييد الرئيس ترامب لها عندما خرج بموكبه الرئاسي ليُحيي المؤيدين له في الشارع؟

إن المؤشرات تدل على أنها ستستمر وتتصاعد (الحركة الشعبوية)..

ولا يعينها ما ينص عليه الدستور أو نتائج الإجراءات القانونية لكلا المتنافسين (الرئيس الحالي (دونالد ترامب) والمرشح للرئاسة (جو بايدن)). من يتواجد في الشارع ليس لهم علاقة بالقانون ولا بنتائج الانتخابات ويقولون: نحن نريد (ترامب) و فقط وأنه ليس لديهم استعداد للمناقشة وحجتهم هي سرقة الانتخابات ويبلغ عددهم ٧٣ مليون ناخب كما أظهرت نتائج الانتخابات، ٧٣ مليوناً منهم تواجدوا في الشارع فكم سيكون عدد الذين يتبعون لهم فهذه نسبة ليست قليلة.

الديمقراطية تُنازع تحت وطأة صعود الشعبوية!

وهذا ما رأيناه في لبنان ودول أخرى، ولعل بداية هذا الأمر كانت فيما تحدثت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية الفاضلة ووسمته (الربيع العربي) وهنا أذكر مرة أخرى بحكمة شكسبير عندما أخبرنا منذ سنوات: «ما نخترعه من أدوات تُستعمل ضدنا» فما يحدث من احتجاجات في شوارع أمريكا هو أثر عكسي للسياسة الخارجية الأمريكية السابقة من خلال ثورة الشعبوية لإسقاط الأنظمة التي تريدها، وهذا مهم لصانعي القرار حيث يجب أن يكون مستعداً للمرحلة القادمة وليست الحالية فقط.

تعيش أمريكا الآن الشعبوية التي رأينا مظاهرها في كثير من دول العالم وتحديدًا في المنطقة العربية.. حيث الشعب هو من يتكلم، ويقرّر، ويطالب بالرغم من تواجد الهيئات

الدستورية، والمنظمات الدستورية، ومجلس النواب، ومجلس القضاء، وأول مادة في الدستور الأمريكي تقول (نحن الشعب قررنا)، هذه الظاهرة تستحق منا أن نهتم بها لنستطيع تداركها قبل أن تحرق العالم فهناك مشكلة «إطلاق العنان للشعبوية».

إن العلاقات الدولية لأمريكا لن تكون موضع اهتمام قيادتها في المدى المنظور؛ فالقضايا الداخلية ستكون هي الأولوية، وإن ما يصيب أمريكا سيصيب العالم بأكمله فهي في وضع صعب ليس بسبب أزمتها الرئاسية بل هنالك أزمة وبائية حيث كورونا تزداد في شراستها كل يوم وستزداد بسبب هذه الحركات على الأرض التي تشكل تجمعات بشرية، وأزمة انتخابات وأزمة اقتصادية خانقة.

وينتشر الجوع والمرض، وتنتشر البطالة بسبب الأزمة الاقتصادية التي ستبقى حتى بعد حسم الانتخابات، لذلك أنا أقول إن من ينظر للمواقف أمريكية وللعلاقات السياسية والعلاقات الإستراتيجية فيعلم أن أولوية أمريكا في المستقبل ستتمثل في ترتيب البيت الداخلي.

أما ما الذي سيحصل من مواقف بالنسبة لأمريكا والعالم؟

إن الرئيس سيترك للسيد (مايك بومبيو) وزير الخارجية الأمريكي إدارة العلاقات الخارجية؛ ليتفرغ للأزمة والمعركة الداخلية، فماذا يعني ذلك؟

يعني أن أمريكا من خلال قيادة (بومبيو) للعلاقات الدولية ستعتمد على سياسة جديدة تتمثل في سياسة الإدارة من خلال وكلائها في العالم ونحن نعرف أن أمريكا لها وكلاء في كل العالم، الوكيل الأول والدائم للمنطقة العربية هي (إسرائيل!) وسيكون لها دور أكبر للأسف في المنطقة بتوجيهات من وزير الخارجية الأمريكي (بومبيو).

كل هذا قد يُشكل قلقًا كبيرًا لكل مواطن عالمي..

ولأنني أعد نفسي مواطناً عالمياً، فيهمني كل ما يحصل في العالم أقول: «إنه ليس هنالك حدث في الدنيا لن يؤثر على كل الدنيا».

وعلينا أن ندرك أنه يجب اتخاذ قرارنا بأنفسنا ولا ننتظر لأنه ليس حدثاً سينتهي بعد اليوم من مظاهرات وصراعات قانونية، ولقد حملت إحدى اليافطات من قبل المتظاهرين الشعبويين كتابة تقول: «فليفضلوا لأخذ البيت الأبيض منا» يعني هذا أنه لن نسمح بتسليم البيت الأبيض، فنحن لا نستطيع إدراك ما يحصل حتى تاريخ (٢٠ يناير) لأنها عملية متطورة كما أننا لا ندرك ما قد يحصل بعد هذا التاريخ وكما قال الرئيس ترامب: «دعونا ننتظر ماذا سيحدث» ويقصد أن القضية قد حُلّت، وأصبح هنالك رئيس أمريكي.

وختاماً..

فالغيب مرهون بعلم الله تعالى..

وعلينا كأفراد أو مؤسسات أو دول ألا نبني الآمال على فراغ.. أو نؤجل بناءها على فراغ أيضاً، بل الواجب أن نعتمد التخطيط في كل شيء؛ لأنه لن يعرف النتائج أحد؛ فانتخابات أمريكا وما سيتبعها عملية ديناميكية معقدة ومتحركة ومتكورة ومتغيرة دقيقة بدقيقة، والمهم هو ما بعد الانتخابات!

اليوان الصيني الرقمي

أظن أن نسبة ١٠٪ فقط من سكان الأرض من لا يهّمه الدولار! وهو ما سأحدث عنه في المقال التالي.

فإنّ سلاح الدولار هو أقوى من السلاح العسكري؛ حيث تستطيع الولايات المتحدة القضاء على اقتصاد أي اسم سواء أكانت شركة أو دولة أو شخص بوضعه أو وضعها على القائمة السوداء، فالدولار سلاح مهم وقوي ومفيد ولكنه خطير أيضاً.

وتجهّز الصين لإطلاق عملة صينيّة تسعى لأن تكون دولية، وقد اتخذت الصين قرارها مؤخراً بمنع ربط تداول الأسهم في بورصاتها بما يعادله من سعر الدولار، وهذا قرار ابتدائي هام فهي الدولة الوحيدة القادرة على طباعة مليارات أو تريليونات من عملتها دون أي قيود كما أمريكا، مثلاً في هذه السنة قامت أمريكا بطباعة ٣ تريليون دولار لضخها في السوق الأمريكي بهدف التسهيل النقدي لتشجيع حركة البيع والشراء والتعاملات والاستثمارات.

ويستخدم منذ عام ٢٠١٩ أربعة من كل خمسة أشخاص العملة الإلكترونية في الصين، أي أنهم يتعاملون من خلال مؤسسات للتبادل المالي الإلكتروني مثل: ((Ten cent Alibaba (WeChat)) فالصين أكثر دولة في الدنيا تعاملًا بعملتها الإلكترونية الخاصة، ولكن نحن نعلم أن الموضوع أكبر من هذا حيث إن الصين قامت بتجارب وانتقلت الآن للمرحلة الثانية من التجارب بتطبيق عملة رقمية، حيث في البداية كانت تشجع على التعامل الإلكتروني وأنا أعتقد أنه في هذا اليوم لا يوجد سوى القليل من الصينيين يتعاملون بالنقد الملموس، بل يتعاملون رقمياً.

بدأت عملية التعامل بعملة اليوان الصيني الرقمي ..

وتم تجريب هذه العملة في عدة مدن، فالصين لا تتخذ قرارًا وتنفذه هكذا مثل ما نفعل نحن للأسف بل تقوم بتجارب حتى الوصول إلى المطلوب، وهناك مؤسسات مثل (فيسبوك) و(جوجل) قد دخلوا في هذه التجربة وأنا لا أعتقد أن هذه التجربة مقلقة للسلطة الأمريكية في بلادها؛ لأنها تُدرك أنها ظاهرة عرضية كما أعتقد أن الحكومة الأمريكية قد تُرحب بذلك فلو كان لديها اعتراض لمنعتها فليس هنالك لعب أو مزح مع أمريكا في موضوع الدولار.

ويدرك الخبراء أن أمريكا في أزمة مالية، حيث أصبح عجز موازنتها بمقدار تريليون دولار، ولا يستطيع أي اقتصاد تحمّل هذا الرقم، يقول الخبراء: «إن الولايات المتحدة الأمريكية طبعت دولارات في ٢٠٢٠ أكثر مما طبعته خلال مئتي عام منذ تأسيسها»..

الآن لننظر إلى الموضوع من توجّهات العالم..

أعلن بعض قادة دول العالم، ومنهم الرئيس الفرنسي (ماكرون)، ورئيس وزراء بريطانيا السابق (غوردن براون) ومجموعة الدول الأسرع نموًا في الاقتصاد بالعالم (Brics) والتي تقودها الصين وروسيا والبرازيل، ودول هامة أخرى - أعلنوا الحاجة لعملة جديدة بديلة عن الدولار، لأغراض منها أن هذا النفوذ (نفوذ الدولار) لم يرض الدول وهي لا تريد أن تبقى خاضعة للدولار الذي يمكنه تدمير اقتصاد أي بلد!
وهناك خياران:

١. إما أن يستخدم الجميع العملة الرقمية الصينية بالإكراه، فعندما تنشأ تحالفات فستستخدم العملة الصينية الرقمية مما يشعل حربًا هائلة.
٢. أو الاتفاق على حل، وأنا أتمنى ذلك ليس لمحبي طرف أكثر من الآخر ولكن إذا انقسم العالم في التعامل بعملتين رئيسيتين فسيكون هنالك خلل كبير في النظام المالي والمصرفي والاقتصادي العالمي، فما البديل؟ وما الحل؟ الحل هو للعودة لما قلته سابقًا.

قال (داني فنسنت): «هنالك قوة في تصاعد، وتتمثل في اختراع الحكومة الصينية نظامًا ماليًا يُسمى (الدفع الإلكتروني بالعملة الرقمية DCEP) وتعد نسخة من العملة الصينية

الرسمية ولكنها رقمية» وهذا ليس خيالاً ولا تُهمّاً ولا أحلاماً فهناك عملة صينية رقمية رسمية جاهزة للإطلاق مبنية على أساس تقنية (BLOCKCHAIN) الحديثة التي ستؤثر على حياتنا بشكل كبير، وهذه المناسبة أتمنى على جميع أساتذتي، ووزراء الإعلام والمؤسسات التعليمية أن تعلم ما هي تقنية (BLOCKCHAIN) ..

تبنت الصين صنع عملة عالمية وهي لا تريدها عملة منافسة للدولار، بل أن تكون عملة مختلفة ..

يسألني الشباب باستمرار ماذا نعمل بهذه الأزمة الكبيرة؟ هل نشترى الدولار أم نبيعه؟ هل نشترى العقار؟ أم الأسهم؟ أم الذهب؟ فأجيبهم أن هذه مرحلة لم يشهد مثلها تاريخ البشرية!

إن العملة الصينية الرقمية تتيح لكل شخص أن يتعامل بالبيع والشراء دون أن يملك حساباً في البنك وهذه النقطة أنا أدرك تماماً أن صانع القرار الأمريكي يعلم أنها صنعت بهذا الشكل لكي تمنع تحكُّم الدولار أو غيره من خلال المصارف، فمن لا يتعامل مع المصارف لن يكون له وجود عالمي، وإذا لم يكن لديك حساب مصرفي فإن الهيمنة والسيطرة الأمريكية تصبح أكثر ضعفاً لذلك نجد بعض المنظمات تقول إنه ليس لديها حسابات في المصارف بل لديها نظام تعامل خاص بها.

كما أنه ليس ضرورياً معرفة حجم ثروتك ما دمت تتعامل إلكترونياً من خلال عملة رقمية، مع الأسف الشديد فإن أغنى وأكبر شركات الدنيا في العالم لن تخضع للنظام الضريبي لكونها شركات رقمية، وأحب أن أعرف كم دفعت الشركات الخمس الأكبر في العالم من الضرائب باعتبارها ليست من الدنيا كما تقول أمريكا فهي في فضاء آخر، فهل يُعقل أن الموظف البسيط يخضع للنظام الضريبي بشكل شهري والشركة التي حجمها تريليونات لا تخضع للضريبة؟

نحن في عالم يتغيّر فيه كل شيء فلا بد أن ينتج عن هذه العملة كيفية وضع نظام ضريبي على كل الشركات في العالم مثل: (جوجل، أمازون، أبل، مايكروسوفت) وأنا أعلم أن هذا قيد الدراسة، وهذا بحد ذاته تحد كبير، وبحكم عدة مناصب شغلتها في الأمم المتحدة وفي المنظمات العالمية كنا نواجه مشكلة عدم وجود العدالة في نظام الضريبة العالمي.

فالحلّ بجلوس العملاقين.. وقبول العملة الرقمية ووضع نظام ضريبي عادل في هذا العالم...

الدولار ليس مجرد عملة فهو أكثر بكثير من ذلك وما تناولته هو جزء بسيط من هوية الدولار الذي يستحق البحث؛ لأن كل من سيتأثر بمستقبل الدولار إلا من لا يملك الدولارات وحسابات في الدولار وذلك أسوأ.

وختاماً..

فهناك فجوة كبيرة في هذا العالم في موضوع الدولار..

وفجوة أخرى للمساواة وللحكومية وللمحاسبة وللرقابة، كما قال الفيلسوف (نعوم تشومسكي): «لن يمر البشر في تاريخهم في يوم أسوأ من هذا اليوم في حياة الأمم» فهذا موضوع من عشرات المواضيع التي لا يهتم بها المجتمع الدولي اهتماماً مباشراً.. ونكتفي بالحديث عن مواقف سياسية أو صراعات داخلية أو حروب أهلية، ولكن الحديث عن مستقبل هذا الكون مع الأسف حديث ضعيف.. ونحن مقصرون في رسم مستقبلنا متّحدين كبشر متساويين!

الذكاء الاصطناعيّ عالمياً

تمدّدت الثّورة الصناعيّة الرابعة حتى وصلت إلى ثورة الذكاء الاصطناعيّ.. وهو ما سأتمدّد عنه في المقال التالي، علماً بأنني أتمنى أن نستبدل كلمة «الاصطناعي» بكلمة «التقني»؛ ليصبح المصطلح «الذكاء التقني».

ولقد قمت بإصدار كتاب حول الثّورة الصناعيّة الرابعة.. وتحدّثت عن اختلافها عن الثورات السابقة التي كانت تتخصّص في قطاعات معيّنة كتخصّص الثّورة الصناعيّة في الصناعة، والثورة الزراعيّة في الزراعة، أما الثّورة الصناعيّة الرابعة فلا تخصّص لها! إذ تتخصّص في كل شيء.. في الدنيا.. وستغيّر هذه الثّورة في حياة الإنسان وصحته وعقله وقدراته ومدة حياته وهي قادمة وبسرعة.

وعند البدء في هذه الثّورة ينجذب الحديث إلى التفكير المنصب حول كيفية تحويل الأدوات والأشياء لتصبح ذكيّة مثل الطائرة دون طيار، والسيارة دون السائق، والروبوت.. وغير ذلك.

ولقد أنهيّت حديثاً كتاباً جديداً اسمه «المستقبل الرّقميّ الحتميّ .. عالم المدن الذكيّة» ولا أتكلّم فيه عن الثّورة الصناعيّة فهي بنظري مجرد بنية تحتية لما هو قادم من تطور، وهنالك تحول شامل يُسمّى «التّحوّل الرّقميّ» حيث سيّشمل العالم بأكمله، وركّزت في هذا الكتاب على المدن الذكيّة، لماذا المدن الذكيّة؟ لأنّ هنالك قناعة كما أنّي أترأس في نيويورك منظمة «coalition of urbanization of Cities - (CSU)» التي تقوم بدراسات على مستوى العالم لاستحداث مجموعة مُدن ذكيّة.

وستحوّل البنية التحتية للثّورة الصناعيّة إلى ثورة رقميّة وستتحرك كلّ شيء في الحياة بموجب الأدوات والتقنيّة الرقمية، فنحن أمام تحدّ حقيقيّ وليس نظرياً حيث إن الآلات التي نصنعها قد تكون خطرة علينا بشكل جماعيّ ولو تفوق الروبوت على البشر قدرة وذكاءً فسيصبح هدفه السيطرة على العالم وسنصبح نحن من يعمل لديه، ولا يظن أحد أنّني غير واقعيّ، فأنا أنقل لكم أبحاثاً ودراسات وتوقعات لقادة العلم الكبار في الدنيا.

وهنالك تخوف حقيقيّ من أن يصبح العقل الآلي موازياً للعقل البشري!

ف عند وضع عقل في آلة ستصبح قادرة على التفكير كما نفكر نحن، وتستعمل هذا العقل كما نستعمله نحن لنطوّر من أنفسنا وستقوم أيضًا باستعمال هذا العقل للاختراع أكثر ولتطوير نفسها إلى أن تخرج عن السيطرة، مثلًا: فعند اختراعنا للأجهزة الذكية ووضع البرامج فيها نتساءل: «ماذا لو استطاعت هذه الآلة تطوير نفسها» فستستطيع وقتها التصرف بعقلها وليس بعقل صانعها، وهذا كلام يجب إدراكه!

مرّ العالم بمراحل كثيرة من التّطوّر..

يجب علينا التعلّم من هذه المراحل فالتقنية لا تسير إلا إلى الأمام..

إن كل اختراع سيتبعه اختراعات أكثر تطورًا منه، ولقد صرّح (إيلون ماسك) صاحب شركة تيسلا في مقابلة حديثًا: «أجهزة الكمبيوتر أصبحت على مقدار من الذكاء بحيث إنه لن يمضي وقت طويل لتجاوز سرعة الذكاء البشري نفسه» يقصد أن هذا الموضوع ليس بالبعيد، وفي حوار دار بين (إيلون ماسك) و (جاك ما) صاحب موقع (علي بابا) قال إيلون ماسك «إن أجهزة الكمبيوتر سوف تتجاوز العقل البشري ذكاءً على مختلف الأصعدة» وقال: «إننا أناس أغبياء؛ لأننا نتوصّل لتطوير أشياء تُصبح أكثر ذكاءً من أنفسنا» وقال: «سجّلوا كلماتي هذه حيث سيكون الذكاء الاصطناعي أخطر بكثير من الأسلحة النووية، سجّلوا كلماتي فهذا الذكاء الاصطناعي أخطر بكثير. فلماذا لا نزال نفتقر لرؤية ورقابة تنظيمية تشمله»؟

لنتحدث عن الذكاء الاصطناعي مع أنني لا أحب هذا المصطلح لأن كلمة (artificial) تعني أنه شيء مُصنّع وليس له أساس وغير صحيح فهو مجرد شيء اصطناعي وليس حقيقي، المصطلح الأفضل بنظري هو (الذكاء الإضافي) أو (الذكاء التقني) لأنها تجعل الأشياء أكثر ذكاءً، وليس أن تصنع شيئًا غير حقيقي؛ لأن الذكاء موجود أصلًا في كل شيء وهو من صنع الله ويستطيع الإنسان المحافظة عليه وتنميته وتطويره.

ما الهدف من إثارة هذا اليوم؟

لأننا في هذا الوقت عند انشغالنا بقضية ننسى كل شيء كما نحن الآن منشغلين بأزمة

كورونا وما يتبعها من قرارات وإجراءات وأرقام وكأنّ الدّنيا أصبحت فقط كورونا، وهذه النفسية وهذه العقلية هي التي زرعها الإعلام فينا.

أنا أنتقد هذا الإعلام؛ لأن الإعلام شيء مهم وأعد نفسي إعلامياً كما أنني تشرفت بلقاء وزراء الإعلام في الكويت منذ عشر سنوات حين تم تسميتي بـ (إعلامي العام)؛ لأنني أحمل رسالة إعلامية ولست أتاخر في الإعلام، فعندما أصدر كتاباً ليس لأجل البيع فهو مجانيّ ويصل إلى الجميع دون مقابل مادي، وهدفي أن أوصل رسالة.

الثورة الرقمية ليس لها أي ضوابط على الإطلاق وهذا شيء مخيف!

والثورة الرقمية هي أهم ثورة في تاريخ البشرية ولا يوجد لها هيئة دولية ناظمة، فكما يقول جاك ما وإيلون ماسك إن العالم متوجّه إلى المجهول؛ لأنه عند البدء بعملية خلق أو صنع ذكاء في أشياء غير الإنسان سيصبح هنالك مخاوف من هذه الثورة الرقمية ومن هذه المخاوف:

١. خروج هذه الأشياء عن سيطرة مَنْ صَنَعَهَا.
٢. أن يأتي يوم تستطيع فيه هذه التقنية الرقمية تقسيم البشر إلى نصفين، خصوصاً في دول العالم النامية والعالم الثالث.

وفي ظل العقلية الأنانية التي تتحكّم بالعالم تحت شعار (بلدي أولاً) سينتج إنسان يستطيع الاستفادة من قدرات التقنية الرقمية ليطور من تفكيره وصحته وقدرته على اتخاذ القرار، ويمكن أن يمنع المرض عن المولود الجديد وذلك من خلال معرفة نوع المرض الذي قد يصاب به الطفل عن طريق علم الجينات.

وختاماً..

فسينتج إنسان يُخلق ويموت وهو من الدرجة الأولى..
وآخر يُخلق ويموت وهو من الدرجة الثانية، وهذا توقّع مخيف وليس خيالاً، ويستحق البحث؛ حيث الأمانة تقتضي أن أقول هذا الكلام.. ولست رجلاً يسعى للانتخابات، ولا للتكريم، ولا للمديح؛ بل رجل يحمل رسالة تُملي علي أن أقول ما أعتقد أنه الحقيقة.

إعادة الإعمار عالمياً

لا يعدّ الحديث عن إعادة الإعمار حديثاً مُبكرًا، بل هو متأخر.. وهو ما سأُتحدث عنه في المقال التالي.

فليس حديثاً اقتصادياً فقط أو اجتماعياً بل هو حديث سياسي! تحكّمه الصّراعات الدوليّة! فبعد الحرب العالمية الثانية وبعد أن دُمّرت أوروبا بالكامل، أعلنت أمريكا عن مشروع «مارشال للإعمار في أوروبا» بهدف مساعدة الدول الأوروبية في إعادة إعمارها، وهذا هدف نبيل وهدف وطني للولايات المتحدة الأمريكية، في إعادة الإعمار، ولا يقتصر الأمر فقط على تقديم الدعم للدول المنكوبة بل هي مساعدة للدولة المانحة بالدرجة الأولى؛ لأن عملية الإعمار مزدوجة الجدوى؛ ففيها استفادة مادية واقتصادية واجتماعية وعلى جميع الأصعدة، هذا ما حصل في خطة (مارشال).

فهل استفادت أمريكا من خطة مارشال؟

نعم، واستفادت أكثر من الدول الأوروبية حيث:
« أدخلت شركاتها.

« وانعكس ذلك على ارتفاع الناتج القومي الأمريكي.

« وأدخلت الصناعة والحرب الناعمة من خلال التعليم والثقافة واللغة؛ «الحرب لها أدوات كثيرة، والقوة لها أدوات كثيرة من أهمها اللغة، والعملة، والثقافة».

إن عملية الإعمار ليست مجرد مقاول يستلم مبنى وينتهي عمله وانتهى؛ فالشركات التي دخلت أوروبا أبقت فيها مكاتب وفروعاً ومقاولين، كما أن المعاهد بدأت تعلم اللغة الإنجليزية في كل مدارسها وتلك كانت عملية ذكية جداً لإعطاء اللغة الإنجليزية أهميتها، وحاولت فرنسا فعل هذا الأمر في المناطق التي استعمرتها «أساس كلمة استعمار هي تعمير أو إعمار» فانتشرت في تلك البلدان وأصبحت فرنسا الأقرب تجارياً وسياسياً وثقافياً لها.

عملية الإعمار ليست شيئاً مادياً يقتصر على البناء، فيما يتعلق بما أتوقعه من اصطدام أو حرب بين الصين وأمريكا، فلا مهرب منها حيث هنالك شواهد كثيرة تدل على هذا:

« وجود ثلثي القوات البحرية العسكرية الأمريكية في بحر الصين.

« إعادة تموضع القوات الأمريكية.

من المعروف أنه لن يكون هنالك حرب بالمعنى التقليدي بين أمريكا والصين..

فأمريكا لن تنسحب من سوريا ولن تسمح بإنهاء الحرب إلا إذا حصلت على حصة لها في إعادة الإعمار، وبما أن القيادة السورية قالت من كان معنا في الحرب سيكون معنا في السلام ولن نقبل دخول من كان عدواً في مرحلة إعادة الإعمار.

أما روسيا فعاتبة على أمريكا؛ لأنها صنفتها عدواً ثانياً بعد الصين، وليس قبلها!

إننا نتحدث عن عالم.. معايير الصراع على القوة، والنّفوذ، والمكانة، وبالنظر إلى روسيا كحليف للصين، وبريطانيا كحليف لأمريكا، فعند جلوسهما مع حلفائهما كفريق صيني - روسي وفريق أمريكي - بريطاني للاتفاق على أسس جديدة، وتشكيل فرق عمل لصياغة اتفاقيات عسكرية واقتصادية ومالية جديدة حول الخلافات بينهما.. فسيستقر العالم!

إنّ عملية إعادة الإعمار ستساهم في نهضة اقتصادية عالمية، وبما أن المنطقة العربية هي المنطقة الأكثر دماراً في العالم فستكون هذه المنطقة هي نقطة التوجّه الرئيس لإعادة الإعمار وهذه فرصة تاريخية بأن ننتج مشروعاً جديداً إن شاء الله اسمه (مشروع أمريكا والصين لإعمار العالم)!

وهنالك مشروع (مبادرة الطريق والحزام الصينية) وهو يصلح كي يكون في مقابل مشروع (المعونات الأمريكية الاقتصادية)، هذا فيما يتعلق بجانب إعادة الإعمار.

وهنالك فريق متخصص في موضوع العملة لأنه كما أعلن عدد من القادة في العالم «إننا نحتاج عملة دولية جديدة»، فالمنطقة أمام خيارات كثيرة ولكن ضمن تفاهم وتفاوض

ثنائي وليس ضمن حرب ثنائية، وبما أن هذه المنطقة هي الأكثر دمارًا وفي الوقت نفسه الأغنى ثروة وإمكاناتٍ ومقدرات فإنها ستواجه ازدهارًا خاصًا بكل الأطراف فيها وإن «أي خير في أي دولة عربية هو خير للأمة العربية بأكملها».

تستفيد الدول من إعادة الإعمار وتستفيد دول أخرى..

كما استفادت أمريكا من إعمار أوروبا، فإن «عملية الإعمار هي عملية متبادلة وليست من طرف واحد» لذلك وفي هذه المرحلة أرى أن نفهم موضوع المساعدات والدعم المالي والاقتصادي على أنه ليس معونة.

ليس هنالك صندوق معونة من باب الشفقة أو كمنحة..

إن ذلك كله مربوط بمصلحة متبادلة، فإذا لم ندرك ذلك وتقدمنا بطلب مساعدات فلن تأتينا المساعدات، ويجب البدء من أمس وليس اليوم أو السنة القادمة لتقديم مشاريع لإعادة بناء هذه الدول ليس فقط من ناحية البنيان، فعند الكلام عن التدمير لا أقصد التدمير الذي حل في ليبيا أو سوريا أو اليمن وغيرها فليس هذا هدفي ولا يعني أنني أذكر من سببه. فما أريد قوله إن هذا التدمير ما هو إلا جزء من إعادة الإعمار فهناك:

« إعادة إعمار النظام والكيان الاقتصادي.

« إعادة إعمار العملة في البلد واستقرارها وقيمتها.

« إعادة إعمار التعليم.

« إعادة إعمار الإدارة الحكومية.

إن إعادة الإعمار هي إعادة لإصلاح كل شيء في الاقتصاد، بالتالي يجب صياغة أي طلب مساعدة بين الدول من واجهة الشراكة، فليس هنالك شيء يمكن أن تقدمه أي دولة لأخرى دون مقابل أو استفادة، فكما يقول البريطانيون: «ليس هنالك أصدقاء دائمين بل هنالك مصالح دائمة».

يجب أن تبدأ عملية البناء من الآن..

يجب أن تكون المنطقة العربية جاهزه بخطط تصب في مصلحة الوطن والشعوب؛ من أجل مواجهة الهجوم السريع للاستثمار، والاستفادة من المصادر، والموارد في كل دولة لإعادة الإعمار فيها.

وأريد توجيه بعض الكلمات لأبنائي وبناتي جيل المستقبل:
ليس المقصود من إعادة الإعمار إعادة ما تهدم فقط، فالإعمار البناني للبنية التحتية مهم ومطلوب، ولكن الأكثر أهمية في عصر المعرفة إعادة الإعمار النفسي والمعرفي و الإنساني «فكيف يتم ذلك»؟

أذكر عندما كنت طالبًا ولاجئًا لم يكن لدي كهرباء في المنزل ولكن لم يمنعني هذا من إعادة إعمار نفسي بأن أخرج للشارع وأجلس تحت إضاءة الشارع لأكمل دراستي.

وما أقصده من هذه القصة أنه لا يجب ربط عملية إعادة الإعمار بالموارد المالية فقط أو بالاحتياجات البنانية فقط، حيث إننا نستطيع البدء بعملية إعادة الإعمار في وقت مبكر، من خلال تقنية المعلومات والاتصالات، لأننا احتجنا إلى صدمة كي نعيد إعمار أسس طرائق التعليم عندنا! أكنّا نحتاج إلى الصدمات كي نُعمّر؟! فنذكر أننا ما زلنا ندرس على طريقة الكتاب منذ أن كنت طالبًا.

إن أسلوب التعليم بالكتاب قد انتهى.. وعلى أسس طرائق تعليمنا أن تتجه إلى «تعزيز الابتكار».

والابتكار لا يحتاج إلا لأدوات تقنية المعلومات التي نستعملها، وبنية تحتية تجهز للأجهزة الذكية، وتأمين وصول الإنترنت إلى الجميع، وأفخر بأني عندما كنت رئيس الائتلاف الدولي لتقنية المعلومات والاتصالات للتنمية في الأمم المتحدة اقترحت مشروع «حق وصول الإنترنت للبشرية» وعددت ذلك من قوانين حقوق الإنسان، ووافق المنتسبون على ذلك.

وخلاصة القول: إنه قد حان الوقت للبدء بعملية إعادة الإعمار وعلينا ألا ننتظر انتهاء الصّراع بين العملاقين، حيث يمكننا البدء بشكل مبكر من أجل إعادة إعمار ما يحتاج إلى إعمار في دولنا... فكلّ ما يجري الآن ما هو إلا صراع على قيادة العالم في المستقبل، وتشكيل النظام العالمي الجديد، وسنشهد نهاية نظام الحضارة الأوروبية (الأنغلو ساسونية) التي تُنازع الآن بسبب عوامل كثيرة، فلا أبلغ إذا ربطت بين ما يجري في العالم، بالصّراع الأمريكي الصيني.

ومن هذا المنطلق أقول: إنني متفائل، ولست متشائمًا، وكما يقولون: إن التفاؤل والتشاؤم بينهما عامل مشترك بأن كليهما يريدان الوصول إلى المستقبل، ويستطلعانه ولكن المطلوب هو «إذا أردت أن تفعل ما هو مفيد، فلا تستطلع المستقبل، بل شارك في صنعه.. فأفضل طريقة لاستكشاف المستقبل هي المشاركة في صناعته».

.. وختامًا..

فلا يمكن لأحدٍ اتهمنا بالتكبر والغطرسة والعنجهية وما إلى ذلك..

فلقد قُدنا العالم لمئات السنين، وأسسنا للعلوم وطرّنا الآداب وأظهرنا الاختراعات وشكّلنا الفنون وملكنا أدوات الحضارة، ونقلناها لمن جاء بعدنا.. فنحن من مؤسسي هذه الحضارة، ولا يمكن لأحد أن يجرمنا العودة إلى قيادة العالم الذي قدناه أمس.

وليس الهدف من ذلك الشّخصنة، بل إننا نملك حضارة كان من أهم سماتها «المحافظة على الأخلاق»، وإن في رجوع القيادة إلينا تحقيقًا للفائدة جمعاء..

وعند ذلك سنتقل من عصر المعرفة إلى عصر الحكمة «العصر الذي يقدم الخير لجميع من هم على الأرض، لأننا نؤمن بأن تحقيق المصلحة لجميع أهل الأرض من واجبنا، وأن ما يحققه أي فرد من فائدة ستعود خيراته إلى الجميع، وليس له وحده أو لطرفٍ دون آخر».

الاكتفاء الذاتي عالمياً

سأتحدث في المقال التالي عن «الاكتفاء الذاتي» للأوطان!

فلا يمكن لأي دولة أن يكون لديها اكتفاء بنسبة ١٠٠٪ في كل شيء؛ لأن هنالك منتجات تحتاجها الدول، وموجودة في دول أخرى، بينما يمكنها أن تكتفي ذاتياً في الضروريات الأساسية «الغذاء والدواء والتعليم».

فلماذا هذا الموضوع مهم؟ إنه مهم للمميزات التالية:

١. قد يصبح ضرورة ملحة في حالة فرض حصار لأي سبب كان على دولة معينة؛ هي حماية وطنية.
٢. التخفيف من حاجة الدولة للعملة الأجنبية (الدولار)؛ لأن انخفاض الاعتماد على الاستيراد يساعد ميزان المدفوعات في الدولة ويصبح الاقتصاد مبني على العملة الوطنية.
٣. تحقيق الشعور بالعزة والكرامة للدولة والمواطن.
٤. إتاحة فرص أكبر للعمل، فعند الاعتماد على الاستيراد لن تحتاج للعمالة ولكن عند الاعتماد على الإنتاج والتصدير ستتيح فرصاً للعمل.
٥. الاكتفاء الذاتي يعمل على حل مشكلة البطالة كلياً.
٦. تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والشعور بالانتماء بعزة للوطن والمنتج.

إننا نتحدث عن الضرورات الأساسية اللازمة للاكتفاء الذاتي، وهي الغذاء، والدواء، والتعلم. وإن أي شيء آخر خارج هذه الضرورات هو استهلاك مفيد.. ولكنه ليس ضرورياً وأساسياً.

ودعونا نتناول موضوع الغذاء أولاً؛ فنقول: إن الغذاء أساسه الزراعة، وما يتعلق بها من تغليف أو تصنيع للمحاصيل الزراعية، ومن الأهمية بمكان أن نتحول بمجتمعاتنا إلى مجتمعات زراعية: تزرع وتُأكل مما تزرع.. ولتحقيق الاكتفاء الذاتي في شأن الزراعة، نحتاج إلى:

١. الاستثمار في المشاريع الزراعيّة.

وهو جواب لكل من يسألني «بماذا أستثمر؟» فالزراعة ليست عملية معقدة، وإنتاجها وتسويقها ليس بعملية معقدة أيضًا.

٢. الاستثمار الشخصي في الزراعة.

حيث إن كل إنسان يمتلك مساحة لا بأس بها، وتصلح لزراعة الأساسيات التي يحتاجها كل منزل، فإن كان لا يملك فيإمكانه الاستئجار وهو أمر غير مكلف، ووالدي كان مزارعًا ويعتزّ بأرضه، ومزروعاته.. وأذكر أنه كان يأخذني معه في جولة على تلك المزروعات، وإن أكثر الناس وطينية هم المزارعون؛ لأن انتهاء المزارع الأول هو للأرض.. كما أن الفلاحين من أطيب الناس، وأكثرهم وطينية..

أتشوق الآن لسماح ما كنت أسمعه في مدارسنا قبل ٨٠ سنة: «زرعوا فأكلنا، ونزرع فيأكلون» فبالرغم من بساطة هذه العبارة، ولكنها تُعبّر عن أهمية الزراعة؛ حيث تعني أن أجدادي زرعوا للأكل، ونحن يجب أن نزرع ليأكل أبناؤنا وأحفادنا، فيا ليتها تعود هذه الثقافة لأبنائنا.

سأنتقل الآن بكم إلى الدّواء..

وكلّ إنسان منا يحتاج إلى الدّواء بمختلف أنواعه، والحديث عن الاكتفاء الذاتيّ الوطنيّ للدّواء يتمثل في الصّناعة الدّوائية، ولا يجوز التّحجّج بعملية الابتكار والاختراع، ونوقف إبداعنا في الصناعات الدوائية؛ لأنه بصفتنا أكبر شركة ملكية فكرية في العالم، فنحن نعلم أن الأدوية كجميع الاختراعات تنتهي مدة حمايتها بعد عشرين سنة، أي أنه بعد عشرين سنة يمكن أن تنتج أي صناعة موجودة لأي منتج في العالم؛ لأنه يصبح ملكًا للعامة.. فيمكن أن تنتج (البنادول) فقط بعد أن تغيّر اسمه، وموضوع حماية الأسماء التجارية والعلامة التجارية هذا شيء آخر؛ لأنها تبقى دائمة، ما دمت تجدد تسجيلك لحمايتها، ونحن هنا نتكلم عن الاختراع فمدته عشرون سنة فقط؛ من أجل إتاحة الفرصة لإنتاجه، وتطويره، فيصبح أفضل.. وهذا يُعدّ حافزًا للإبداع والاختراع.

ولتشجيع صناعة الدواء يمكن بطرق قانونية، منها نقل تكنولوجيا التصنيع إلى تقنية جديدة قبل انتهاء فترة حماية الملكية الفكرية للمنتج؛ فعندها نُقرّر ما سننتجه من منتجات أخرى؛ لأن كل اختراع ينتج عنه اختراعات أخرى.. أي نقل التكنولوجيا إلى تكنولوجيا وطنية.

ولقد أثبتت جائحة كورونا أن (أهم وأكبر) صناعات العالم هي صناعة الأدوية واللقاحات حيث قامت الشركات بصرف مئات المليارات من أجل صناعة اللقاح، ولن أقول أن نقوم بإنتاج لقاح لفايروس كورونا حيث يمكن أن ننتج علاجًا لهذا الفايروس، أو أن ننتج أي نوع من أنواع الدواء، أو صناعة الأجهزة الطبية مثل أجهزة التنفس التي تتواجد في السوق بشكل قليل جدًا، وهناك صعوبة في شرائها من الخارج؛ حيث إن قرار الدخول في الصناعة، والاختراعات قرار مُعقّد.. فانظر إلى عدد الكمّات التي تم إنتاجها، وعدد المصانع الدوائية التي ازدهرت أثناء جائحة كورونا.

أما المحور الثالث الأساسي فهو التعليم.. ولكي ننجح في الصناعات والزراعة ونحقق كل ما نريده فنحن بحاجة إلى التعليم، وهنا لدينا مشكلة حيث يجب علينا الانتقال من مرحلة «التعليم» إلى مرحلة «التعلّم»، وإننا اليوم نعيش في «الزمن الذهبي للتعلّم»؛ إذ لا يُجبر على أيّ فرد منا أن يتعلّم ما يريد.. وكيفما يريد.. وفي أي وقت يريد.. وفي أي مكان يريد!

إنك تستطيع أن تتعلّم أي علم، وإن ما تعلّمته أنا - وفق الطريقة التقليدية - بطريقة الحفظ والتلقين.. وفي أفضل جامعات العالم (الجامعة الأمريكية) لا أذكر شيئًا منه!

وإن كلّ ما تعلّمته، وما زلتُ أتعلّمه هو من «مدرسة الحياة والعمل» وهو ما استفدت منه حقيقة، وإن سرّ نجاحات عملي حاليًا راجع إلى تلك المدرسة..

وفي عصر المعرفة أنت لا تحتاج إلا إلى التعلّم.. وقد آن الأوان لتحول المؤسسات التعليمية إلى مؤسسات توجيهية للطالب ورفع شعارها «كيف نتعلّم» و«التعلّم من أجل الابتكار».

وكما يقول أحد الخبراء: «لماذا أحفظ كل هذه المعلومات التي في الغالب لا أريد حفظها.. ما دامت جميع هذه المعلومات موجودة، ومتاحة في الفضاء الرقمي المعرفي».

وإليكم بعض الاقتراحات:

١. أتمنى على الدولة وعلى المؤسسات وعلى الحكومة إعداد دراسات لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
٢. وضع البرامج اللازمة لذلك.
٣. وضع الموازنة اللازمة للتنفيذ.

كمثال:

أنشأنا في مجموعة طلال أبوغزاله العالمية نشاطاً ومشروعاً جديداً وكبيراً يتعلق بموضوع التحوّل الرّقمي.. ويتمثل في كيفية تحوّلنا إلى جيل رقمي وفي مؤسستنا أولاً، ثم لتحويل غيرنا إلى أجيال رقميين..

ولقد قطعنا شوطاً كبيراً في هذا ولكن هذا غير كاف، وإننا نقدّم الاستشارات في هذا المجال للشركات وللأفراد كي يتحوّلوا إلى رقميين، وهذا ما ساعدنا أثناء العمل في «حظر الكورونا»..

٤. نحتاج إلى حملة تثقيفية تنادي بضرورة التحوّل إلى الاكتفاء الذاتي للدولة. هذا الموضوع غير مطروح على طاولة الدّول! وهذا غريب.. وقد تطرح اليوم مواضيع أقل أهمية، ولكنها تطرح لأهداف خفية، ولمصالح شخصية، لذلك علينا توعية الجيل، وتثقيفه نحو «الابتكار، والإنتاجية» وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي المنشود شكلاً ومضموناً. وهناك صناعات زراعية كثيرة نستطيع إنتاجها، ونحقق بها الاكتفاء الذاتي ولكنها تحتاج إلى:

١. ثقافة.
٢. توعية.
٣. خطط قابلة للتنفيذ.
٤. مراقبة التطور في الإنتاجية.

وختامًا..

فأتمنى على الباحثين، وعلى أساتذتي الكبار الذين هم أقدر مني في مختلف المناصب والمنشآت أن يُعطوا هذا الموضوع اهتمامًا أكبر وأن ندرك أننا فقط في «الزراعة» يمكننا حل مشكلة البطالة، وأتشرّف بأن أقول: إنني فلاح ومزارع، وهناك الكثير من قيادات العالم وكبار المسؤولين عند انتهاء دورهم في الدولة يتحوّلون إلى مزارعين في بيوتهم، فالزراعة تُعبّر عن الاحترام والكرامة.. وعلينا أن نفكر بالعودة لها جديدًا...

أمريكا بعد فوز (جو بايدن)

إن نظام الانتخابات الأمريكية مُعقد.. وفجواته كثيرة! وهو ما سأحدث عنه في المقال التالي.

نحن أمام أهمّ ديمقراطية في العالم.. ولكن لديها أسوأ نظام انتخابي في العالم! إذ يمرّ بعدة مراحل هي:

المرحلة الأولى: «انتخابات الشعب»:

تتم هذه المرحلة بعدة طرق، أهمها التصويت الشخصي بالحضور، أو عن طريق البريد، وتتمتع بفرص هائلة للطعن حقاً أو باطلاً، وهذا الانتخاب الشعبي يمكن الادعاء ضده عن كل ولاية وعن كل انتخاب ويعني هذا أن الانتخابات ما زالت مستمرة ولا يُتَظَنر أن تتم الانتخابات كما في العالم، ثم نواجه النتائج والطعن في الانتخابات ككل، بينما في الانتخابات الأمريكية يوجد طعن في كل ولاية وكل مرحلة.

المرحلة الثانية: «انتخابات الولايات»:

تتم هذه المرحلة من خلال تصويت المندوبين في الولاية، وعن كل ولاية كما جرى.. ومن خلال متابعتي للانتخابات كانت أكثرية الأصوات لصالح (ترامب)، كما كانت في بداية الانتخابات الشعبية ثم انقلبت لصالح (جو بايدن)، وهذا ما اعترض عليه الرئيس السابق، وهنا يجب أن نتذكر أنه لا يمكن أن يتبقى رئيسان لأمريكا وليست هذه العادة.. وبالتالي ترامب هو الرئيس حتى تاريخ ٢١ يناير وحتى هذا التاريخ سيكون أمامنا فرصة لعدة تطورات ما زالت ممكنة.

وفي انتخابات الولايات كان التصويت مفاجئاً وجاء فوز (جو بايدن) بنسبة عالية حيث إن الحد الأعلى لعدد الأصوات للولايات هو (٢٧٠) صوتاً، ولكل ولاية عدد معين من الأصوات مثل كاليفورنيا المحدد بـ (٢١) صوتاً مثلاً.

وبعد ذلك.. وإلى أن يُقرّ الرئيس القادم بأنه الرئيس الحالي وللمرحلة القادمة بعد مرحلة المحكمة الفدرالية، ومرحلة التقاء مجلس النواب، ومجلس الشيوخ الذي حتّم سينتج عنها

خلاف، والذي سيحسم لأحدهما، ومن المتوقع أن يحسم هذا الخلاف لـ (جو بايدن)، وبعد هذا يجب تسليم الرئاسة لجو بايدن بشكل رسمي ونهائي.

وبعد كل هذا فما هو المتوقع؟
لقد أبلغ ترامب بعض مستشاريه بأنه سيرفض ترك البيت الأبيض في يوم التنصيب ولن يغادره إلا إذا أنزل من على الدرج، وهذا يعني أنه لن يترك البيت الأبيض إلا بالقوة! وقد يفاجئنا الرئيس (ترامب)، فهو معروف بهذا ويصرح عبر تويتر «حفاظاً على هذه الأمة وهذا البلد ووحدته ومستقبله سأتنازل للرئيس الجديد» وهناك مؤشرات كثيرة..

ولكن كيف ستنتهي؟
بحسب اطلاعي على الوضع في أمريكا والقراءات والتحليلات.. فإن المعضلة لن تُحلَّ إلا بجلوس الرئيس (ترامب) والمرشح الفائز بالانتخابات (جو بايدن) والتوصّل إلى حلّ توافقي، وإذا لم يتم التوصل لهذا الحل فقد يُصبح مجلس الأمة (النواب والشيوخ) مسؤولاً بالإنبابة في الرئاسة الجمهوريّة؛ لأنّه في حال رفض ترامب التنازل أو الاعتراف بالهزيمة فسيتوجب على مجلس الأمة اختيار رئيسٍ مؤقت.

لم أر نظام انتخاب في العالم كهذا النظام المليء بالتعقيدات التي تُتيح المجال للوصول لكل الخلافات حيث إن ٥٪ فقط من الأمريكيين ممن يعرفون كيف تجري العملية الانتخابية! وإن على أي رئيس لم تنته فترة رئاسته ولم يُعزل مواجهة الأزمة المحتملة إنقاذاً لأمريكا وشعب أمريكا بإعلان الأحكام العرفية، وأن يُصبح حاكماً عسكرياً، أو بأي صفة كانت.. فالدستور ليس واضحاً في هذا الموضوع، ولكنه سيصبح حاكماً عسكرياً، ولكي يبرّر ذلك فسيضطر إلى إعلان حرب.

توقعت حصول هذا قبل الانتخابات أو أثنائها.. وقد تأخر التوقيت بسبب تعقيدات الانتخابات، وعندما تكلمت وأتكلّم عن الحرب بين الصّين وأمريكا، فإنني لا أقصد أن يكون هنالك جيوش، واحتلال دول وإنما هي احتكاكات عسكرية وهنالك مؤشرات لهذا الاحتكاك العسكري:

١. إصدار الرئيس الصيني (شي جين بينغ) أوامر بجاهزية قواته للرد على أي عدوان ولكنه لن يبدأ الحرب، فهل يتم اتخاذ هكذا قرار دون شك بوقوع احتكاك عسكري؟

٢. عزل ترامب لوزير العدل الأمريكي للتوجه إلى المحكمة الفيدرالية العليا.
٣. تواجد ثلث القوات البحرية الأمريكية في بحر الصين الجنوبي.
٤. الخلافات في بحر الصين على الحدود المائية فلا حدود لها بين الدول المحيطة المتحالفة مع أمريكا ضد الصين.
٥. التغييرات العسكرية من قبل الرئيس ترامب ونقل قواته.
٦. تصريحات وزير الدفاع الأمريكي السابق (مارك إسبر) مؤكداً أن أمريكا ستواجه حرباً سريعة وحامية وستنتهي بسرعة.

وسيكون الهدف من هذه الحرب حلّ مشكلتين:

١. مشكلة الدّاخل، لتبرير أن أمريكا في حالة حرب، وعلى كل الأحزاب والقوى الاتفاق لمواجهة العدو الخارجي.
٢. تناسب سياسة (ترامب) لحل الصراع مع الصين بغض النظر عن نتائج الانتخابات.

وتؤكد الدراسات ومراكز الأبحاث على تصاعد الصّين، وهي اليوم الاقتصاد الأعظم والمهيمن على العالم وبالتالي ستسرق من أمريكا قيادة العالم.. لأن القيادة للقوة الاقتصادية العظمى، فلا يمكن لأي دول أن تتمتع بقوة سياسية أو عسكرية دون أن يكون لها اقتصاد قوي.

ولكن بما أن الموضوع في أساسه ليس سياسياً ولا عسكرياً.. فليس هنالك اختلاف على حدود ولا مبادئ بل الخلاف هو على «من سيحكم هذا العالم»، وكما قلت سابقاً نحن في عالم ليس فيه أي نظام عالمي، ودون قيادة عالمية، بل نحن بحاجة إلى نظام عالمي موحد.. ولقد قمت بتوجيه رسالة كمواطن إلى القيادتين الأمريكية والصينية؛ للمساعدة في الجلوس وكي نتجنب الحرب..

وختاماً..

فأتمنى أن أكون مخطئاً وألا تحصل هذه الحرب التي ستدمر العالم..
وهدفني هو الوصول إلى هذه المرحلة وإن شاء الله أن يتم ذلك؛ فدون ذلك لن يحصل انتعاش في الاقتصاد العالمي كما تقول مراكز الأبحاث الدوليّة والمؤسّسات الماليّة الدوليّة.

سِلاح النّفط عالميًّا

نتحدّث في المقال التالي عن أزمة النّفط العالميّة..

ولنّ أبحث في النواحي التّقنيّة والتّسعيريّة «صعودًا فانخفاضًا»، وإنّما سأبحث في أساس استخدامه سلاحًا عالميًّا..

فمنذ عام ٢٠١٧ وأنا أقول إنّ عام ٢٠٢٠ سيكون عام الأزمات وهذه هي إحدى الأزمات التي أتوقعها. فقد قلت: إنّ النفط سيكون أحد الأزمات الكبرى واليوم أقول: إنّ الآتي هو الأعظم! وما سنواجهه اليوم من أزمة عالمية عظيمة سيكون سببها الرئيس هو النّفط.

والمشكلة الأساسيّة التي يجب أن ندركها هي أنّنا أصبحنا في عالم لا قيادة له..

عالم أصبح المبدأ الذي يحكم تصرفات الدّول هو (المصلحة) بدلا من النّظام الدّولي العالميّ..

وبدأت الدّول تنادي بمبدأ «أنا/ أولا».. و«مصلحتي/ أولا»!

وإنّ الانتقال إلى (الحمائيّة) بدل السياسات التي أنشأتها المنظّمات الدوليّة، بما فيها المنظّمة العالميّة للتّجارة، والتي كان لي شرف أن أكون عضوًا في مجلس خبراءها.

وإنّ الإجراءات التي حصلت على مدى سنتين من مخالفات لقوانين المنظّمة العالميّة للتّجارة، بما فيها فرض عقوبات، ورسوم خارجة عمّا تسمح به أنظمة المنظّمة.. كلّ ذلك أدّى إلى الشّعور بأنّنا في عالم «لا قيادة له»!

والعالم الذي بلا قيادة.. عالم يحوّل كل من فيه إلى مصلحته... وفي هذه الحالة الجميع خاسر. فنسأل في هذه الأزمة «أزمة النفط الصعبة» من سيكون الراح؟ الجواب: «لا أحد»!

وإن كانت هناك ادعاءات أن بعض الدول ستكون مستفيدة وهي الدول غير المنتجة والمستهلكة الأكبر، وبالمقابل سيحصل انهيار في أمور أخرى، كنتيجة لانهيار سوق النفط، كما قال (فرانكلين روزفلت): «ليس هناك اقتصادي بيد واحدة»!

وفكر الاقتصاديين يقول: نحن أمام حدث آثاره متفرعة ومتنوعة.. وما زلتُ أبتسم كلما سمعتهم يقولون: إن أسعار النفط يحركها العرض والطلب، ولا أصدق ذلك؛ لأنني أعلم أن أسعار النفط تحررها القرارات السياسية منذ بداية إنشاء (الأوبك) وحتى الآن.

النفط.. مادة إستراتيجية في منظور أمريكا، ولم يدرج من ضمن الاتفاقيات التي نظمتها المنظمة العالمية للتجارة، بل رفض الجانب الأميركي تمامًا البحث في أنظمة أو اتفاقية دولية في ظل المنظمة العالمية للتجارة لإدارة تجارة النفط، مع العلم بوجود اتفاقيات لكل شيء إلا النفط.

إذن، النفط كما تقول أمريكا هو مادة إستراتيجية.

وأكبر المنتجين في الدنيا هم أمريكا والسعودية وروسيا، وتكلفة إنتاج النفط تختلف في هذه الدول وأرخصها في السعودية حيث يكلف سعر البرميل ١٠ دولارات أما في أمريكا وروسيا فضعف هذا المبلغ، والتكلفة مهمة في تحديد المواقف والسياسات بما يخص سعر النفط.. وليس مفيدًا البحث عن المسبب في هذه الأزمة؛ لأن أي فعل له رد فعل!

فالصراع مستمر بين دول الأوبك!

فنحن أمام أزمة سببها تعارض المصالح بين الدول، ولا نستطيع أن نلوم دولة، أو دولة أخرى.. وما يهّمنا الآن أن هذه الأزمة بحجم هزة أرضية تهز العالم بأكمله.. وتراوح

أوضاع المنتجين حسب ظروف المصلحة الذاتية، مع أن أمريكا هي المنتج الأكبر في العالم، إلا أنها تحتاج إلى استيراد ٥ مليون برميل سنويًا وهذا ليس رقمًا بسيطًا!

عندما نقول إن أمريكا تستفيد أو تخسر ففي النهاية هي مستهلك وليس منتجًا..

والموضوع بغاية الحساسية والتشابك.. ويرتبط به موضوع «بدائل للنفط» وهو أحد أسباب هذا الصراع التي منها الغاز الطبيعي.. وهو مكلف؛ فالسعر هو ما يجعل تلك البدائل مجدية.. ومع ذلك فنحن نتكلم عن خسارة لا تقل عن نصف مليار من هذا الموقف... خسارة يومية على دول النفط.. بسبب انهيار سوق النفط.. وليس هناك مستفيد مما يجري، مع ادعاء بعض الدول بأنها ربحت!

إن مقابل أي مكسب من الانخفاض خسائر في سوق المال والأسهم والعملة، وخسائر جانبية ستؤثر على الجميع.. وما يحصل شيء خطير جدًا.. وإن هذا الانهيار يشبه لعبة (الروليت الروسي) أي إنني قد أقضي على نفسي أو أقضي على خصمي، وبالتالي هي خطيرة ومؤلمة.

لقد تأثرت أسواق المال بما يجري؛ لذا لا يجب أن نفكر أمام انخفاض سعر النفط؛ لأن هناك آثارًا إيجابية أكبر من الانخفاض بسعر النفط، ومنها ما حصل يوم (الإثنين الأسود) حين توقفت البورصة الأمريكية؛ بسبب الانهيار بسوق الأسهم، وحصل عجز في تلك الدول.

أما دول (الأوبك)، وغيرها، فهي مسألة توحيد الإنتاج فقط.. فالجميع متضرر.. ونتوقع الإفلاس في أمريكا وخارجها، وأتوقع أن يصل سعر النفط إلى ٢٠ دولارًا؛ لأننا لسنا في مرحلة حلول للمشكلة، بل نتركها لتتفاعل مع نفسها.. مما يؤدي إلى كارثة وخليط من الكوارث.. فانخفاض سعر النفط والكورونا أديا إلى مشكلة إنسانية وليست مالية أو حكومية، ونقف أمام وضع صعب جدًا وأصعبه أن قادة الدول الكبرى لم يجلسوا لإيجاد حلول لمصلحة الجميع، ويستبعدوا شعار «أنا/ أولًا»؛ لأنه عندما يقول أحدهم: «أنا أو

دولتي أولاً» فسيكون هذا قلقاً، ويقول القادة الآخرون كذلك بأنني «أنا أو دولتي أولاً» مما يعود بالضرر للجميع.

هل ما زلنا نحتاج إلى كوارث أكبر لنعالج أمورنا بالشكل الصحيح!

وليس هنالك بادرة في الأفق كي يجلس العملاقان أمريكا والصين لصياغة نظام عالمي جديد بما أن النظام الذي صيغ بعد الحرب العالمية الثانية بات غير صالح.

إذن، ما هي التعديلات التي نتفق عليها لتكون في مصلحة الجميع.. فنحن في عالم بلا قيادة ولا نظام عالمي، يتحكّم في أعماله وتصرفاته - كما قال الكثيرون - رؤساء الدول! نحن الآن بكل ألم أمام أزمة تتبعها أزمات، وكم كنت أتمنى عندما عارضني بعض الخبراء الأكثر مني علمًا ومعرفة ومكانة.. وعندما توقعت ما سيحصل هذا العام.. كم كنت أتمنى أن أكون خاطئًا، ولكنني لم أر في الأفق حلولاً لحكومة ونظام عالمي جديد.. فنحتاج إلى حوكمة دولية، «أنا لست متفائلًا بأي حلول قريبة مع أن هذه الكارثة تستحق الجلوس من قبل المتنافسين والمتخاصمين للجلوس ولإيجاد الحل الذي لم يحصل.. إذن، نحن باتجاه الحرب العالمية الثالثة.. ولن أقول سيسبقها احتكاكات عسكرية تفرض نفسها على القيادات للجلوس وصياغة ما هم بحاجة لصياغته؛ أما إذا بقينا بهذا التشاؤم وهو مؤشر بالأفق، فإننا مقبلون إلى كوارث من حجم أكبر».

وباختصار..

أي عمل نقوم به الآن هو لإنقاذ البشرية قبل الدخول للأزمة الأكبر التي أراها في الأفق.. فمن سيعلق الجرس؟

هل هي الأمم المتحدة؟ مع العلم بأنها قادرة لتنادي وتشكل فريقًا من الخبراء والأشخاص القادرين لخدمة البشرية والجلوس تحت مظلتها، وإذا لم تكن قادرة وعاجزة، فهل هو الاتحاد الأوروبي؟ الذي يمكنه تقديم توصيات واقتراحات؛ لتجنب العالم للحرب العالمية الثالثة، وإذا لم يكن الاتحاد الأوروبي، فهل يمكن للبنك الدولي فعل ذلك؟ نعم،

ربما.. وإن أي مؤسسة دولية لها مكانة تدعو فريق خبراء عالمي يشمل الدول ومنظمات المجتمع المدني؛ لأنها متضررة في النهاية ..

وختامًا..

فإن أكبر المتضررين في النهاية هو المواطن، ولعلي أسعد؛ لأن الـ UNDP في الأمم المتحدة شكّلت مجلسًا.. أنا عضو فيه.. واسمه «المجلس الأعلى للآثار الاقتصادية على المواطنين» ويصب فيما أتكلم عنه.. وأريده أن يكون تحت ظلّ هذه المؤسسة أو أي مؤسسة.. فمنهم أهل علم واخلاص ومحبة للبشرية.. وعليهم أن يجلسوا تحت أي مظلة ليصيغوا توصيات واقتراحات يأخذها صانعو القرار لدراستها وإنقاذ البشرية من كارثة قادمة لا محالة؛ فالقادم صعب، وصعب علينا تحمّله.. وأسأل الله أن يوفقنا في ذلك.

التسامح خيرٌ من الحرب العالمية

يصادف ١٦ نوفمبر من كل عام «يوم الأمم المتحدة للتسامح».. وهو ما سأتحديث عنه في المقال التالي.

وأستذكر قول (أبراهام لينكولن): «إما أن نعمل بنبل لإنقاذ آخر وهو أفضل أمل، وإما سنخسر كلنا خسارة خسيصة»، وقوله أيضًا: «آن الأوان لأمريكا أن تُحرر نفسها وسط هذا الحاضر العاصف»، وقوله: «إن عظمة أمريكا الأولى كانت بمبادئها، وحن الوقت لتستعيد هذه العظمة؛ لأن فرصة التسامح هي حاجة وحقيقة وجودية».

ولقد شاهدنا الحرائق في المدن الأمريكية، والمناوشات بين القوات الفيدرالية، وقوات الولاية والمتظاهرين والمتطرفين..

وكلنا يعلم أن مبادئ الثقافة الأمريكية تنص على الحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة، وأن الحلم الأمريكي لم يكن للأمريكيين فقط، بل لكل العالم، وهذا ما جعل الوصول إليها والعيش على أرضها وتحت حكمها «حلم لكل البشر».

ومن منطلق فهمي العميق لقوة التسامح التي تنطلق من أمريكا أدعو القيادة الأمريكية والشعب الأمريكي لتجديد دعمهم للأمم المتحدة ولجميع منظمات العمل الدولي المشترك التي انهارت في السنوات الأخيرة بسبب مبدأ عقلية «أنا أولاً»؛ لأنه لم يعد هنالك نظام عالمي بإمكانه معالجة الأزمات، مما أدى إلى تفشي الكورونا كأحد أسباب هذا الانهيار والتي لن تنتهي إلا بعلاج عن طريق القيام بمشروع أممي يشمل كل دول العالم غربًا وشرقًا، جنوبًا وشمالًا، غنيًا وفقيرًا وبالقيم نفسها وبالاحترام نفسه وبالوقت نفسه.. وإن الإيذان الأمريكي عميق، كما الإبداع الأمريكي العميق، وهو ما جعل الديمقراطية الأمريكية نموذجًا مُفضَّلًا، والتي تحتضر الآن بسبب التفكير الأناني للدول، والظلم الدولي، مما شجّع بانتشار ما يُسمى بـ (الشعبوية) فلا يوجد حلّ سوى الرجوع إلى قيم المساواة والتسامح والعدالة لتحقيق الازدهار في العالم.

وأدعو أمريكا إلى إعادة التزامها بالديمقراطية، وإعادة اتّصالها بالعالم وانضمامها مرة أخرى لجميع المعاهدات والاتفاقيات والمؤسسات الدوليّة (مؤسسات العولمة) التي تراجعت، وتراجعت معها العولمة، حتى يتمكن الجيل القادم من المواطنين العالميين والأجيال التي تليه من العيش معاً، والنمو معاً وتحقيق النجاح.. حيث إننا نريد مواطنين عالميين، وأنا أشعر بأنني مواطن عالمي.

ولكن لماذا تاريخ ١٦ نوفمبر.. ولماذا في هذا العام ٢٠٢٠ خاصة؟

إنه ليس فقط يوم التسامح العالمي، بل هو الذكرى العاشرة لانطلاق مؤسسة التحديات العالمية التي أسسها في جنيف وأرأسها تقنياً..

وفي هذا التاريخ أيضاً قام السيد (إنسون برلنغام) الأمريكي المحترم، الذي أرسله الرئيس (أبراهام لينكولن) كوزير لإمبراطورية (QING) والتي تعرف أيضاً باسم (تشنغ العظيمة).. وهي آخر إمبراطوريات الصّين التي مارست الحكم في الأعوام (١٦٤٤ - ١٩١٢)، وكانت مهمته إقناع مجلس الشيوخ لإبرام معاهدة سُمّيت بـ (معاهدة برلنغام) ووقعها (أندرون جونسون) في عام ١٨٦٨ واستندت على مبدأ المساواة بين الأمم والتعامل بالمثل بين أمريكا والصين.

ويشهد العالم هذه الأيام الحقائق الصّادمة بين المدن الأمريكيّة وهي تحترق، والانتهاكات المتبادلة، وبقدر احترامي لأمريكا وبالفضل الذي أدين به إلى الصين؛ أتحتُ لنفسي فرصة أثبت ذلك لكليهما، فأعددت رسالة أسميتها «رسالة مفتوحة إلى أمريكا العظيمة» ولست عدواً لأمريكا، بل أنا صديق، وأقول فيها: «أدعو أمريكا إلى الانتقال إلى روحها الحقيقية التي بُنيت عليها عظمتها وأن تمثّد يد التعاون في يوم التسامح إلى الصين؛ للجلوس معاً، فليس هنالك أحد يستطيع حلّ المشكلة بينهما، إلا في حال صدرت الإرادة بحل المشاكل بدلاً من التّصارع وهذا ما ننادي به».

أتوجه بكل وضوح وصراحة وشفافية لأقول: إن الرسالة التي أود إطلاقها هي رسالة محبة وتسامح وليست رسالة دعم لأي طرف أو لمصلحة أي دولة، ففي يوم ١٦ نوفمبر تعلقو صفة التّسامح التي تأتي دائماً من الكبار فقط.

وسأنظّم مؤتمرًا عالميًا، وأعلن عن كافة التفاصيل؛ للتواصل والاتصال الذي أريده أن يكون متاحًا للجميع وسيكون معي متكلمون من مختلف قيادات العالم.. وأنا أصغرهم، لكي نعرض «كيف تستطيع أمريكا كما استطاعت أمريكا في عهد (أبراهام لينكولن) هذا الرجل العظيم أن تمد يدها لنصبح في صداقة بدلًا من أن نكون في عداوة معها» وعلينا العمل سويًا لمصلحتنا بالمساواة وليس من منطق الأقوى، ولعل ما أعلنه صندوق النقد الدولي (IMF) مؤخرًا أن «الصين أصبحت التاجر الأكبر في العالم والمصنع الأكبر في العالم والآن أصبحت الاقتصاد الأكبر في العالم.. وبذلك تستحق أن نحییها وأن نتعامل معها من موقعها الكبير».

وسيكون الهدف من هذا المؤتمر إقناع أمريكا والصين للجلوس والاتفاق معًا لمنع وقوع الحرب بين هاتين الدولتين العظمتين؛ لتفادي اشتعال شرارة الحرب، بالنظر للخلافات الكبيرة والمتعددة بينهما، فعندما نتكلم عن أمريكا والصين بالطبع فهناك حلفاء لكلا الدولتين، حليف (الصين / روسيا) القوية وحليف (أمريكا الرئيس / بريطانيا) القوية وحلفاء آخرين.. وإن جلوس الكبار معًا ليس بالأمر الصعب!

الكبار يعرفون كيف يتفاهمون ويصلون للحلول في حال قرّروا أن تكون هنالك رغبة في الحل، حيث إن جدول الأعمال المقترح من الحكماء لا بد أن يلي رغبات الطرفين ولكن بشكل متوازن وغير استفزازي، فأنا أشعر بأن هنالك رغبة حقيقية ولكن هذا التحدي الذي يزداد بشكل يومي من تصريحات ومواقف سياسية أخرى عسكرية استفزازية يجعل الأمر صعبًا للجلوس والتّحاور.

وهناك اقتراح بإنشاء لجنة خبراء على المستوى غير الحكومي وصانعي القرار وعلينا صياغة جدول أعمال وتقديمه إلى صانعي القرار؛ للجلوس والتّحاور وقد يستغرق هذا الحوار أشهرًا وربما سنوات، فكما نعلم أن الخصوم بعد الحرب يجلسون للاتفاق، فدعونا نفعل هذا كما فعلها الرئيس الأمريكيّ الأسبق (أبراهام لينكولن) حيث حقق اتفاقًا دون وقوع حرب مع الصين.

وختامًا..

فسأطلق هذه الرسالة قريبًا، وسأعلنها وسأسميها «رسالة مفتوحة» وسأرسلها إلى الطرفين الرئيسيين وإلى الجهات التي أرغب بدعوتها..
كما أنني أتمنى أن يشرفوني بقبول الدعوة لمشاركتنا لقاءنا التساهلي، وحتى الآن تقدم عدد من الشخصيات البارزة من الصين وأمريكا والجهات الأخرى ممن يرغب في التوصل لاتفاق أمريكي - صيني.. وعندما يجتمع الحكماء الذين يعرفهم صانعو القرار في كلتا الدولتين فقد يستمعون لهم وبذلك نكون قد حققنا الكثير الكثير.. ولذلك أقول: إنه حتى لو كان الأمل ١٪ فهو يستحق المغامرة في سبيل مستقبل الإنسانية، ومستقبل أمريكا والصين اللذين أعتز بشراكتهما، وأتكلم بهذا الموضوع وأصرف وقتي واهتمامي من منطلق محبتي لهما واعترازي بعلاقتي مع كليهما.

العالم إلى أين؟

الحديث عن قضايا العالم ليس سهلاً؛ ففي الغالب سينقسم الناس في استقبالهم الحديث عن قضايا العالم إلى ثلاثة أقسام، أما القسم الأول (مع) والـ (ضد) فلها أسبابها، وأما القسم الثالث «المحايد» فلا سبب له يقدمه، وهو القسم الأضعف بنظري..

وإنني أرى أنه كما كان لنا موقف تجاه قضايانا المحلية، فلا بد أن يكون لنا موقف تجاه قضايا العالم؛ لأن أي قضية في أي بلد في العالم، ستؤثر سلباً أو إيجاباً على العالم بأسره، ومن يظن بأن ما يحصل في الهند، أو أمريكا حتى -مثلاً- لا يؤثر من قريب أو من بعيد علينا «دولاً وشعوباً»، فهو واهم؛ لأن العالم اليوم في أشد ما يكون للدعوة إلى التناكسك لا التماهي، والتوحد لا الاتحاد، والتسالم لا السلام أحادي الجانب، والتحابب لا التظالم والتحاسد والمعاداة واللعب بورقة «كسر العظم».

والمطلوب هو «رؤية واحدة»، و«نظام عالمي جديد»؛ يحقق النماء والرخاء، أكثر من التفكير في شرعية «القوي يجب أن يأكل الضعيف».

ينطبق على العالم اليوم الوصف بأنه «قرية واحدة».. تحكمها المصالح المشتركة، والعلاقات المتبادلة التي تحقق لطرفي المعادلة الاستقرار «المُرسل والمستقبل»؛ لأنه ما من دولة لا تستقبل كما تُرسل، والمسألة مختلفة النسب، ولكن الحقيقة أن الدول كلها تعيش في معادلة «الإرسال والاستقبال» حتى لو استقرت عندها «ثلاثية الأمان» في الاكتفاء الذاتي، أعني أتمها حققت الاكتفاء في «الغذاء، والدواء، والتعليم» فستبقى احتياجاتها لن تتحقق إلا من خلال الإنتاجية والتصدير، ويتبعها الاستيراد.

قد لا نتأثر بشكل مباشر بحطام سفينة في مكان ما من المحيط الأطلسي، ولكننا سنتأثر من تأخر البضائع التي تحملها تلك السفينة، وسيرتفع سعر ما عليها، وما سنحتاجه منها على أراضينا.. خصوصاً إذا كنا ما زلنا لا نعيش على ما نزرع أو نصنع، وسنبقى تبعاً

ضعفاء، لا يعيننا من هموم العالم إلا ما نأكله في وجباتنا على الفطور أو الغداء أو العشاء،
وما هكذا الحياة!

لقد آن الأوان لعودتنا إلى زراعة أراضيها، وتأمين غذائنا الذي هو هبة الله تعالى إلينا؛
فالزراعة غير مكلفة، وتؤمن لنا سيادة قرارنا، كما تؤمن لنا أدويتنا الأساسية، وتؤمن لنا
ذهناً صافياً لاستقبال العلوم التي ستقلنا إلى عالم يعيش بمقدّرات الذكاء الاصطناعي،
وينعم بها.

والحياة ليست غذاء فقط.. وما لهكذا خلق الإنسان!

والأهم من تأمين الدولة الغذاء لمواطنيها، أن تعلّمهم «كيفية توفير هذا الغذاء؟» فالأهم
من إطعمي تسهيل مهمة «توفير طعامي» من خلال الأمن الزراعي، الذي سيكفل
أمننا: الأول هو «الأمن العلاجي»، والثاني هو «الأمن التعليمي»؛ وهو أكثرها أهمية
وأقلها كلفة وأشدّها تأثيراً، وهو علاج لأمراض العصر كلّها.. ولا أعني الأمراض
السريرية، بل الأمراض المصاحبة لسيادة العالم.

إن العالم اليوم يقف على مفترق طرق بالصراع على تجارة العالم و «طرق الحرير الجديدة»
التي يتنافس عليها القوم، ويريدون اقتسام «كعكة» التجارة والاقتصاد دون النظر
وراءهم «فمن لا يتعلّم الدرس.. فسيفقد الكثير».

التعلّم اليوم.. غير التعلّم في الأمس!
إنّه تعلّم ابتكاريّ ذكيّ.. ويتنبأ بحاجات المستقبل، ويبتكرها قبل طلبها، ويبعث الأمل
في مستقبل أفضل من الحاضر، بالرغم من تلك الأصوات التي تقول: إننا نتأخر عن
العالم بمئات السنين، وإننا لن نصل إلى ما هم عليه! وهذا وهم.. هم الذين اخترعوه،
وزرعوه في عقولنا؛ لأن العلوم موجودة، ومكشوفة للجميع، والمواد موجودة، ومكشوفة
للجميع، ولم يتبق سوى العقول التي تنهياً للابتكار، والاختراع، لا للهزيمة والانقياد
والتبعية دون سبب.. «فشارك في صنع المستقبل، بتوقع موجوداته، ولا تنتظر قدومه
إليك مفروضاً عليك».

وأخيراً.. فمثلما تتأثر دول الدنيا كلّها بارتفاع سعر العملة الأهم عالمياً «أعني الدولار»، فليس عبثاً أن تفكّر الصين ومن معها باختراع «العملة الرقمية» في عصر لا يعترف إلا بالرقمنة وما يحيطها من فضاء ذكاء، وأشياء من إنترنت ذكيّ.

ولقد احتل الحديث عن أمريكا وعملتها أكثر من مقال في كتابي، وتكرّر ذكر ذلك غير مرة.. وتزامن ذلك للحديث عن الصّين، وما يرتبط بالقطين من تجارة عالمية يتصارعان للهيمنة على منابعها..

وعلىنا الاعتراف أن العالم يحكمه قطبان هما (أمريكا والصين) وأن الوقت قادم لإعلان هيمنة الصّين على شطر الحكم العالميّ، دون الحاجة للبتّ في قضايا مفصلية عندنا؛ لأنها بنظرهم تعدّ هامشية! مهما كان تأثيرها علينا.. وهذا من المفارقات في عالم تسوده النظريات الديمقراطية التي «باتت تحتضر» ونحن نرى العالم يتقاتل على أتفه الأسباب، وما من دولة تخلو من عنصريّات أو مشادات أو مشاجرات لا قيمة لها، بل على العكس تجرّ الولايات، وتكون عوناً لمصانع العالم في تشغيل خطوطها الإنتاجية، فكم من «رابحي حرب» شغلوا عملتهم وصنّعوا وباعوا أكثر من بيعهم «ساعة سلام» وذلك من المفارقات التي جعلت الديمقراطية اسمًا لا تطبيقًا في أغلب دول العالم.

ولذلك وجب علينا التفكير من خارج الصندوق بتحقيق «الوحدة العربية»، بدءاً بالوحدة الاقتصادية، وما سيتبعها من تفرّعات..

والوحدة لا تعني الاتحاد التام في كلّ شيء، بل هي وحدة الآراء ضدّ ما يسوؤنا، والاقتراب مما يروق لنا ويخدمنا.. من أجل تحقيق التّكامل التجاريّ والزّراعيّ والتّعليميّ والسياحي وغير ذلك.. ورسم صورة متفائلة إلى مستقبلنا الذي نأمل فيه أن نكون من قيادي العالم، كما قدناه من قبل. هذا ما أمل وأتمنى.

طلال أبوغزاله

الملاحق

كتب صادرة عن المؤلف

قصة طلال ابن أدبية

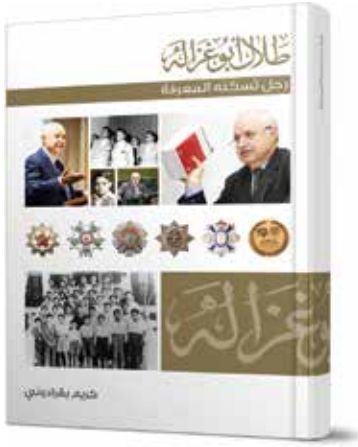
سيرة ذاتية موجهة للأطفال، تزخر بالقيم والمبادئ والسلوكيات الحسنة التي نسعى لغرسها في نفوس أطفالنا، فيين الأمل، والأمل طلت علينا الكاتبة «أريج يونس» بالعديد من الأحداث، والتفاصيل التي جعلتنا نشعر بالفخر بهذا الرجل الفلسطيني العصامي، الذي كان عنوانا للجِد والنشاط والذكاء، وقد حمل العديد من المبادئ ودافع عنها، وأثبت أنه قادر على تحقيق حلمه الذي كبر معه يوماً بعد يوم، فحقق الحلم بإرادته ومثابرته وجدّه وتعبه!

المؤلف: أريج يونس

صدرت مترجمة إلى اللغات: الإنجليزية، الروسية، التركية، الصينية، الإسبانية، الفرنسية، الفارسية، المونتغرية.



رجل تسكنه المعرفة



يسلّط الكاتب الضوء على مسيرة «الدكتور طلال أبوغزاله» ومراحل حياته، حيث يتناول الكتاب ضمن ٢٣٤ صفحة «البدايات القاسية» من الخروج القسري من (يافا) وما تلاه من لجوء إلى لبنان، ثم التفوّق في مراحل الدراسة هناك، ثم ينتقل الكاتب بنا إلى أزمته الصعود.. التي تتضمن (زمن المعرفة والفكر بفروعه المختلفة).

المؤلف: كريم بقرادوني

رجل من المستقبل



يتناول الكتاب بأسلوب تحليلي علمي، مستنداً إلى كثير من المؤلفات في مجالات إدارة الأعمال، والإبداع، والاقتصاد، وعلم النفس، وعلم الاجتماع، والتاريخ الإجابة على عدد من الأسئلة الهامة، وهي من أين يأتي الإبداع؟ وهل للنكبة الفلسطينية أثر على نجاح «د. طلال أبوغزاله» وانطلاقته نحو العالمية؟ ولماذا ظهرت المؤسسات التي أنشأها الفلسطينيون بعد النكبة بشكل أوسع وأعمق مما كان عليه الحال قبل النكبة في فلسطين؟ وهل للمنزل وتكوين الفرد علاقة بنجاح الشخص؟ وسؤال آخر مهم يطرحه الكتاب هو ماذا عن مستقبل مؤسسة طلال أبوغزاله ومآلها وقد ارتبط اسمها باسم مؤسسها وبانيها؟

المؤلف: جواد العناني

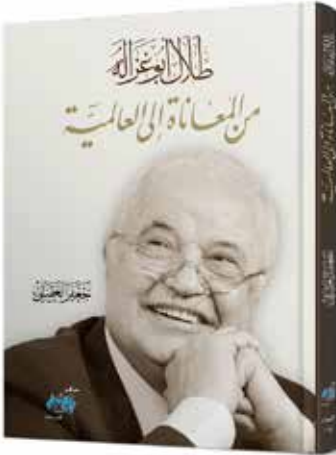
هل فاتك القطار



يتحدّث الكتاب عن عشر شخصيات عربية وإسلامية وعالمية.. ويتصدر الكتاب في مستهله فصل كامل وموسع حول قصّة معاناة ونجاح «الدكتور طلال أبوغزاله» وكيف تمكن هذا الطفل اللاجئ من تحويل حكاية الهجرة واللجوء والفقر إلى انتصار ونجاح! وكيف جعل من المعاناة طريقاً إلى العلم والصبر والعزيمة، ويلخّص نعمة القصة بجملة واحدة: «الطفل النازح الذي صنع ما لا يصنعه أشد الرجال.. فالبحر تصنع الرجال... إنه طلال أبوغزاله».

المؤلف: مناف بعاج

من المعاناة إلى العالمية



كتاب يبرز محطات وجوانب من السيرة الذاتية والعملية لشخصية فاعلة في المجتمع المحلي.. فضلا عن تعريف القارئ بالعديد من القضايا المحلية والإقليمية والعالمية.

صادر عن مركز الرأي للدراسات
المؤلف: جعفر العقيلي

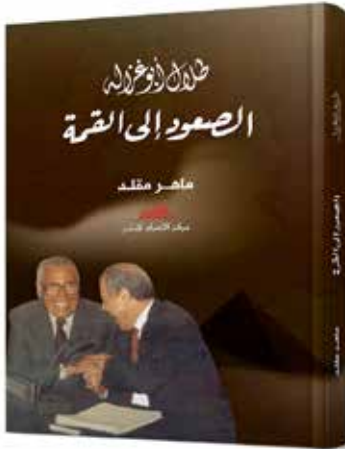
رجل من بلدي - سر المجد



كتاب يتناول قصة كفاح وعمل متواصل مكلل بالنجاح لرجل أعمال عبقرى.. أسس مجموعة طلال أبوغزاله العالمية، ويروي حكاية طفل فلسطيني لاجئ.. هجر قسراً تحت وطأة الاحتلال.

المؤلف: ليلى الرفاعي

الصعود إلى القمة



قصة حياة «الدكتور طلال أبوغزاله» من اللجوء إلى أن وصل إلى العالمية.. وكيف اختار طريقاً مختلفاً لمقاومة المحتل.. وهو التسلح بالعلم الذي رآه خير وسيلة للمقاومة.

ويقدم الكتاب «أبوغزاله» صاحب نموذج وقدوة «في مختلف محطات حياته؛ حيث ركز على انتهائه وولائه الحقيقي للأسرة والمجتمع وعرفانه لمن وقفوا بجانبه في أوقاته العصيبة».

ويقترب الكتاب من عالم «أبوغزاله» الخاص، ويبوح لنا ببعض أسرار منهجه في العمل والإدارة، وأسباب نجاحاته، ومنافساته لأكبر الشركات العالمية، بل التفوق عليها!

المؤلف: ماهر مقلد

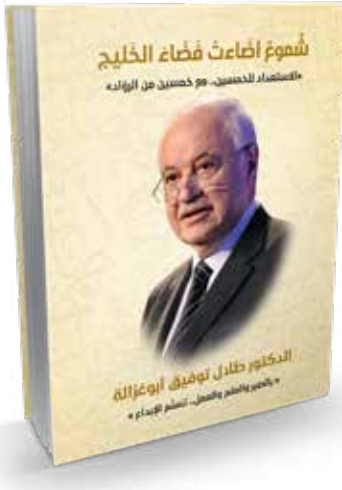
قراءة عن طلال أبوغزاله



صفحات ليّنة تناولت قراءة لأبرز الأطروحات المختارة.. مسلطة الضوء على ناحية «المعلم طلال أبوغزاله» اللاجئ الفلسطيني المهجر إبان نكبة ١٩٤٨ والمولود في يافا عام ١٩٣٨، بالإضافة إلى وصفات النجاح العشرة، وأربع نصائح أخرى؛ لترفع من سوية الإنسان بداخلنا، وكيف قرر «أبوغزاله» أن يعيش سعيداً حين كان مما قاله: «اعمل، وكن محباً لعملك، فالراحة مضرّة بالصّحة، ولكي تنجح.. حدد رسالتك في الحياة، وتفاعل».

المؤلف: ليلي الرفاعي

شموع أضواء فضاء الخليج



«بالصبر والعلم والعمل.. تسنم الإبداع» عندما نطالع ونطلع على سير الناجحين في مجالات أعمالهم، وبخاصة أولئك العصاميون الذين بدأوا مشوار النجاح من نقطة الصفر يدهمنا سؤال: كيف يستطيع أمثال هؤلاء أن يحققوا نجاحات كبيرة في مسيرة حياتهم. وما المعطيات التي تحفّز على ذلك؟ هل هي المعاناة بشكل من الأشكال، أم الإرادة والتصميم، أم البيئة والظروف، أم الحظ، أم هي كل ذلك؟

رجال يخرجون من حومة الألم والمعاناة، وقسوة الحياة، سلاحهم في مواجهة الحياة هو العزيمة والصبر والإيمان والإرادة والنفس التواقة لتحقيق نجاحات تؤهلهم ليكونوا أعلاماً في مجالات عملهم.

وعندما نتحدث عن هؤلاء، لا بدّ أن نجنح إلى اسم رجل حقق في زمن صعب أهلية بقائه، وتسيده، وارتقائه إلى قمة هرم بناه بعرقه وصبره وصدوره وإيمانه، وصلب قاعدته، وتبوّأ سدّته؛ إنه رجل الأعمال الكبير الدكتور طلال أبوغزاله.

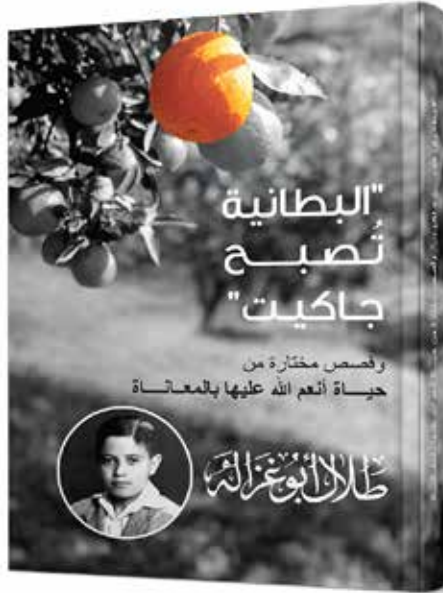
المؤلف: د. علي محمد النابودة وناهد بنت أنور التادفي

كتب صادرة للمؤلف

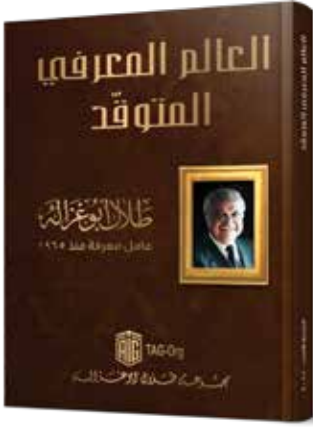
البطانية تصبح جاكيت

يروى كتاب «البطانية تصبح جاكيت وقصص مختارة من حياة أنعم الله عليها بالمعاناة» قصة الرجل الملقب عراب المحاسبة «طلال أبوغزاله» وقد انطلق من اللجوء ليصبح أحد قادة أهم رجال الأعمال في العالم! وقد دفعه إحساسه بهول ما يواجهه أبناء جلدته من شعبه الفلسطيني، الذين ما زالوا يرزحون تحت نير الاحتلال.. إلى بناء إمبراطورية أعمال ذات حظوة في جميع أنحاء العالم.. فذاك الصبي الذي كان يرتدي شُترة صنعتها والدته من بطانية اللاجئين، استحال قامة عالمية يسخر جميع قدراته لخدمة العالم من حوله على الرغم من كل التّحديات.

صدر الكتاب مترجماً إلى اللغات: العربية، الروسية، التركية، الصينية، المونتغرية، الفرنسية.



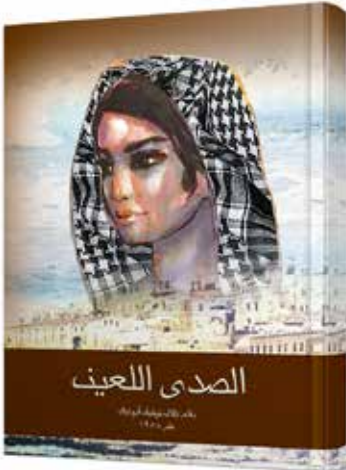
العالم المعرفي المتوقد



يقدم الكتاب رحلة واقعية إلى المستقبل..
تبيّن كيف ستغيّر التكنولوجيا مسار التاريخ
البشريّ في الثورة الصناعيّة الرابعة.. مما سيؤدّي
إلى طمس وضبابيّة الخط الفاصل بين البشر
والتكنولوجيا.

صدر الكتاب مترجماً إلى اللغة: العربية،
الفرنسية.

الصدى اللعين



كتب «الدكتور طلال أبوغزاله» هذه القصة عام
(١٩٥٨م) استجابة إلى مسابقة على مستوى
طلبة الجامعات، وفاز بها.. وكان قد أعلن
عنها (المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب
والعلوم الاجتماعية بالجمهورية العربية المتحدة
«مصر» آنذاك)، وفازت القصة، بجائزة ٥٠٠
جنيه مصريّ، وكان مبلغاً كبيراً بالنسبة إلى
لاجئ آنذاك ويعيش في الخمسينيات.

وقد صوّرت القصة خيام البؤس التي «عشنا
فيها»، كما يقول الكاتب، دون «أن يشع
لنا بصيص أمل مهما كان ضئيلاً في عودة
فلسطين». «فكتبْتُ من واقع الحال الذي
عشته وعاشه أهل فلسطين»، على حدّ قوله.

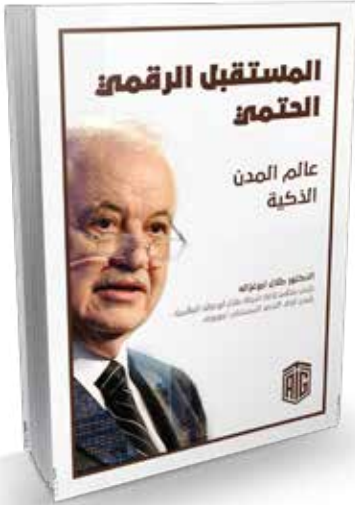
كتيب أبوغزاله وحق العودة

كتب «الدكتور طلال أبوغزاله» هذه القصة عام (١٩٥٨م) استجابة إلى مسابقة على مستوى طلبة الجامعات، وفاز بها.. وكان قد أعلن عنها (المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالجمهورية العربية المتحدة «مصر» آنذاك)، وفازت القصة، بجائزة ٥٠٠ جنيه مصري، وكان مبلغاً كبيراً بالنسبة إلى لاجئ آنذاك ويعيش في الخمسينيات.



وقد صوّرت القصة خيام البؤس التي «عشنا فيها»، كما يقول الكاتب، دون «أن يشع لنا بصيص أمل مهما كان ضئيلاً في عودة فلسطين». ف«كتبْتُ من واقع الحال الذي عشته وعاشه أهل فلسطين»، على حدّ قوله.

المستقبل الرقمي الحتمي



يناقش «الدكتور طلال أبوغزاله» التكنولوجيات التي يرى أنها ضرورية لنشوء مدن ذكية، والدروس التي يمكن الاستفادة منها من مبادرات المدن الذكية التي باءت بالفشل، كما يقدم مخططاً لتطوير مدن ذكية مستقبلية ومتكاملة، ويناقش مجموعة من العناصر المساندة.. مثل الحكومة، ووعي المواطن بالتكنولوجيا، وما هو ضروري لبناء ناجح للمدن الذكية.

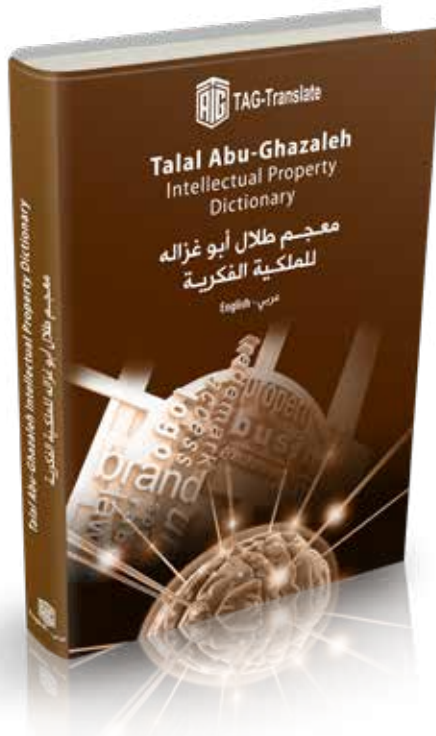
صدر الكتاب مترجماً إلى اللغة العربية.

المعاجم والإصدارات المهنية

معجم أبوغزاله للملكية الفكرية

يشكل هذا المعجم مرجعًا لا غنى عنه للكثير من المهتمين في أمور الملكية الفكرية. وهو الأول من نوعه إذ نجح في سد جزء من الثغرة الكبيرة التي يعاني منها العالم العربي في المراجع والأبحاث والمعاجم المختصة بحقوق الملكية الفكرية. وهو حافز ومشجع لجميع المهتمين كي يقبلوا على التأليف والكتابة والإبداع.

لقد جمع المعجم آلاف الكلمات والمصطلحات والمسميات في مرجع واحد. كما يتضمن قائمة بالمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات التي أبرمت بإشراف المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالإضافة إلى مصطلحات تقنية المعلومات والاتصالات الأساسية لنظام التجارة الدولي والتجارة الإلكترونية.

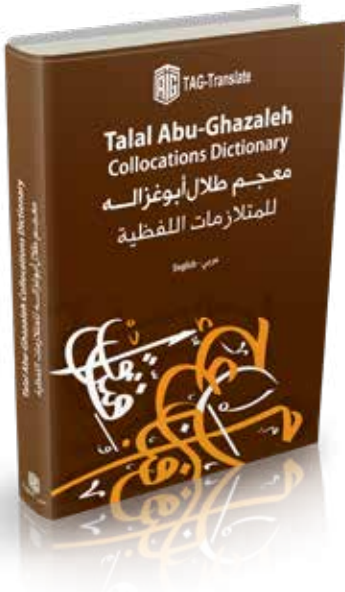


كتاب الاستشارات الإدارية - دليل المهنة



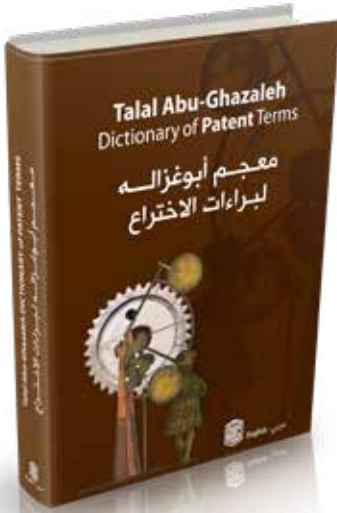
تكون الكتاب من ثمان وثلاثين فصلاً موزعين على خمسة أقسام، وسبعة ملاحق ويسهم الكتاب في مساعدة كافة الباحثين والأساتذة والمتخصصين في تطوير رؤيتهم وأفكارهم وأعمالهم وتعتبر هذه الفصول والملاحق مرجعاً أساسياً ومتكاملاً باللغة العربية لكل مستشار.

معجم طلال أبوغزاله للمتلازمات اللفظية



المتلازمات هي مزيج من الكلمات التي تعطي معنى دقيقاً للغاية، تسهم هذه المتلازمات في الكشف عن أصالة اللغة العربية وجمالها ودقتها، وتجديد القدرات التعبيرية للناطقين باللغة العربية، بالإضافة إلى أن تعلم المتلازمات يُحسِّن من الكفاءة اللغوية.

معجم طلال أبوغزاله لبراءات الاختراع



- « المصطلحات والمحاوِر الأساسية في مكونات الملكية الفكرية.
- « يضم نحو عشرين ألف كلمة ومصطلح
- « يلبي حاجات رجال المال والأعمال والمبدعين والمخترعين ورجال القانون والمهتمين بشؤون الملكية الفكرية وأساتذة وطلبة الجامعات.

معجم طلال أبوغزاله القانوني



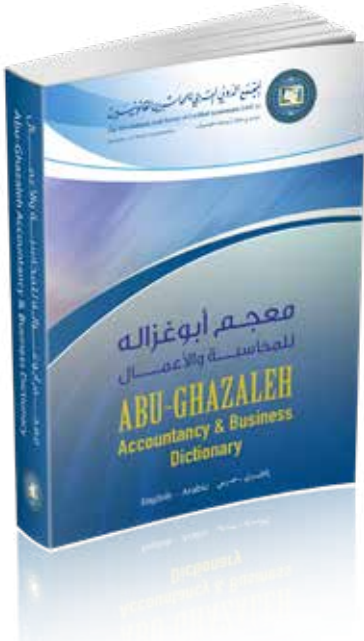
- « مصطلحات قانونية متتقة تليي حاجات القضاة والمحامين واساتذة الجامعات وطلبة الحقوق
- « المصطلحات المستخدمة مرجعا لكل باحث وطالب علم
- « حاجات رجال المال والاعمال والشركات والعاملين في قطاعات الاقتصاد
- « يغطي محاور لغرض ابراز اللسان القانوني العالمي الجديد

كتاب «دليل منظمة خبراء التراخيص الدولية لأفضل ممارسات الترخيص»



صمم الكتاب ليمنح المتخصصون في مجال التراخيص، معلومات حديثة عن التغييرات والفرص المستقبلية في هذا المجال الحيوي، يضم الكتاب مجموعة المقالات التي تغطي قضايا وإجراءات الترخيص في أوروبا، الشرق الأوسط، أستراليا، آسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى قضايا عقود التراخيص، إجراءات البراءات، وتراخيص الإنترنت.

معجم طلال أبوغزاله للمحاسبة والأعمال

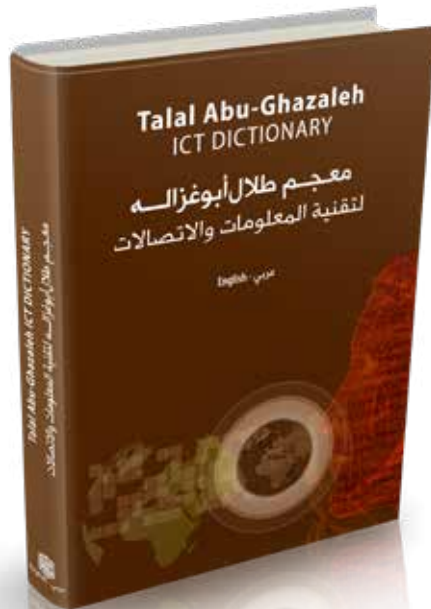


- « يحتوي المعجم على ما يقارب إثني عشر ألف مصطلحاً
- « شمولية تلبي حاجات المهنيين من المحاسبين ومدققي الحسابات والمصارف ورجال الأعمال والشركات وسائر العاملين في ميادين الاقتصاد والمحاسبة والأعمال.
- « مرجعاً أساسياً وتغطية للمصطلحات الفنية في زمن العولمة الذي تتسارع فيه التطورات على مختلف الأصعدة العلمية والمعرفية والتقنية.
- « تصميم يسهل الوصول للمصطلحات المطلوبة بشكل سهل وسريع.

معجم طلال أبوغزاله لتقنية المعلومات والاتصالات

بلغت عدد المصطلحات التي يتضمنها المعجم (٦٥٠٠) مصطلح واعتمد منهج الصياغة والإعداد على اعتقاد:

- « الربط بين المصطلح الرئيسي وتفرعات المصطلح.
- « الربط بين المصطلح الرئيسي ومرادفات المصطلح من ناحية المضمون أو المفهوم.
- « ترجمه المفاهيم والابتعاد عن الترجمة الحرفية للمصطلح.
- « تعريف المصطلح ضمناً للدقة والامانه العلمية مع توفير التفسير والشرح إذا لزم الأمر.
- « استدراك مصطلحات تم إغفالها سابقاً واستثناء مصطلحات عامه تنسب للغة الأم.
- « مراعاة الاتساق الداخلي من حيث الشكل والمضمون. الاتساق من حيث الترتيب الفبائي، الأبجدي والترتيب الفرعي.
- « ربط المصطلح الغربي بما يوازيه في المفهوم العربي إذا وجد. واعتماد الشرح والتفسير للمصطلح الغربي في حال عدم وجود مفهوم عربي مقابل له في المضمون.
- « التركيز على المصطلحات الانجليزية وعدم إدراج مصطلحات من لغات أخرى إلا للضرورة العلمية.



هذا الكتاب

سلسلة مقالات.. هي في الأصل حلقات كان قد قدّمها سعادة الدكتور طلال أبوغزاله المفكر والمعرفي العربي ضمن برنامجه "العالم إلى أين" عبر قناة روسيا اليوم العربية (RT) الذي تحدّث من خلالها على مدار عشرين دقيقة، أسبوعياً، عن سبل مواجهة الأزمات، وتحويلها إلى فرص، وعن تقنية المعلومات، وكواليس التجارة العالمية، والانتخابات الأمريكية، والأزمة اللبنانية، والدّكاء الاصطناعي، والتّعليم، وصراع العملاقين الأمريكي والصيني، وصندوق النقد الدولي، وغير ذلك.. الكثير الكثير من المواضيع التي تجاوز عددها الواحد والخمسين.. فهو وإن تحدّث باللغة العربية، فقد وصلت رسالته باللغات التي تبنّت بها القناة إلى العالم.. مع حرصه على مخاطبة مواطني وطنه الكبير حيثما حلّوا.. أولئك الذين يعرفون ما يؤدّ قوله؛ لأنهم يسمعون منه ذلك مراراً وتكراراً.. ولا يخفى ما حفل به عام ٢٠٢٠ من أخبار وتطوّرات، عزّجت مقالات الكتاب على أغلبها.. وربما نعدّ ٢٠٢٠ من أهم سنوات التاريخ.. ليس فقط سياسياً أو عسكرياً.. بل تقنياً.. ونعني الحديث عن "الدّكاء الاصطناعي" الذي فاض به، واستفاض الكتاب من خلال واحد وخمسين مقالا، شكّلتها واحدة وخمسون حلقة، وجمّعها كتابه تحت عنوان "العالم إلى أين؟".



هذا الكتاب إهداء من المؤلف لنشر المعرفة

E-BOOK

